

جامعة حلب  
كلية الاقتصاد  
قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية

# إعلان برشلونة ودوره في تحقيق أمن البحر المتوسط

دراصة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية

إعداد الطالب

سليمان محمود العبد الله

2013 / 1433



جامعة حلب  
كلية الاقتصاد  
قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية

# إعلان برثطونة ودوره في تحقيق أمن البحر المتوسط

دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية

إعداد

سليمان محمود العبد الله

بإشراف:

د. ياسين الحمد

د. خليل ياسين

الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد والعلاقات

المدرّس في قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية

الدولية

كلية الاقتصاد، جامعة حلب

كلية الاقتصاد، جامعة حلب

2013 / 1433



## تصريح

أصريح أن هذا البحث بعنوان (إعلان برشلونة ودوره في تحقيق أمن البحر المتوسط) لم يسبق أن قبل للحصول على أية شهادة، ولا هو مقدم حالياً للحصول على شهادة أخرى.

المرشح

سليمان محمود العبد الله

## Declaration

**I hereby certify that this work has not been accepted for any degree or it is not submitted to any other degree.**

***Candidate***

***SuleimanMahmud Al-Abdullah***

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية - كلية الاقتصاد - جامعة حلب



## شهادة

نشهد بأن العمل المقدم في هذه الرسالة هو نتيجة بحث علمي قام به المرشح سليمان محمود العبد الله بإشراف الدكتور ياسين احمد (المشرف الرئيس) الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية من كلية الاقتصاد جامعة حلب . والدكتور خليل ياسين (المشرف المشارك) المدرّس في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية من كلية الاقتصاد جامعة حلب . إن أية مراجع أخرى ذكرت في هذا العمل موثقة في نص الرسالة وحسب ورودها في النص .

المشرف الرئيس

المشرف المشارك

المرشح

د . ياسين احمد

د . خليل ياسين

سليمان محمود العبد الله

## Testimony

*We witness that the described work in this treatise is the result of scientific search conducted by the candidate Suleiman Mahmud Al-Abdullah under the supervision of Dr.Yaseen Alhamad(main supervisor) , professor at the department of economics and international relations ,faculty of economics, university ofAleppo,andDr.Khalil Yaseen(assistant supervisor), professor at the department of economics and international relations ,faculty of economics, university of Aleppo.*

*Any other references mentioned in this work are documented in the text of the treatise.*

*Candidate*

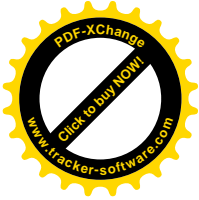
*main supervisor*

*assistant supervisor*

*Suleiman  
Mahmud al-Abdullah*

*Dr.YaseenAlhamad*

*Dr. KhalilYaseen*



نوقشت الرسالة و أوجيزت بتاريخ 2013/4/28.

### لجنة الحكم

الدكتور ياسين الحمد أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية - كلية الاقتصاد جامعة حلب - رئيساً ومشرفاً

الدكتور فؤاد إسماعيل مدرس في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية - كلية الاقتصاد جامعة حلب - عضواً

الدكتور عبد الناصر ناصر مدرس في قسم الاقتصاد والعلاقات الاقتصادية الدولية - كلية الاقتصاد جامعة حلب - عضواً

## الإهداء . . .

إلى من أوصى الرحمن برهما وقرن شكره بشكرهما . . . إذ قال تعالى:

{ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَمِيًّا وَهْنٌ وَفِصَالُهُ فِي عَمَامِينَ أَنْ اشْكُرْ لِي وَوَالِدَيْكَ

إِلَى الْمَصِيرِ }<sup>1</sup> . . . أمي . . . أبي

إلى مَنْ نرعرعوا فيآ حبَّ العلمِ والتعلمِ . . . وعلموني آآ تعلم بلا جدٍ وعمل .

دكاترتي الأجلاء . . . . .

إلى سندي ومنتكأي

أخوتي الغالين . . . . .

إلى من قيل فيهم . . . ربَّ أخٍ لم تلده أمك

أصدقائي . . . . .

إلى رفيفة دمربي

نزوجتي الغالية . . . . .

{ إلى بيتي الكبير . . . إلى وطني الغالي . . . إلى سورية }

<sup>1</sup> - القرآن الكريم، سورة لقمان، الآية 14 .



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

{ وَقُلْ رَبِّیْ نَزَّ دَنِیْ عِلْمًا }

صَدَقَ اللّٰهُ الْعَظِیْمُ

## شكر وتقدير . . .

بدايةً أتقدم بكامل الحمد والشكر والامتنان والفضل لله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذه الدراسة، مراحياً منه أن يوفقي لإكمال طريقي في البحث العلمي . . . .

فلله المنة من قبل ومن بعد .

ومن ثمَّ أتوجه بالشكر الجزيل مع فائق الاحترام والتقدير للأستاذ الدكتور ياسين الحمد الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة، فكان له الفضل الكبير والأثر الطيب في إنجازها .

كما وأتوجه بالشكر الجزيل الموصول بفائق الاحترام والتقدير للدكتور خليل ياسين الذي تفضل وشارك بالإشراف على هذه الدراسة ' وكان له الدور الفاعل للوصول بالعمل إلى هذه الصورة . ويشرفني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى السادة رئيس وأعضاء لجنة الحكم لتفضلهم بقبول قراءة البحث ومناقشته والحكم عليه .

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي في كلية الاقتصاد بجامعة حلب على ما قدموه من متابعة وتشجيع خلال مراحل دراستي الجامعية وأخص منها مرحلة الدراسات العليا .

ولا أنسى أن أقدم الشكر والتقدير لجهانر مكتبة العلاقات الدولية بكلية الاقتصاد الأنسة ميسون هويس والأنسة شذى حوكان ، لما قدمتا من تسهيلات ومساعدة ومروح طيبة .



{ فهرس المحتويات }	
رقم الصفحة	الموضوعات
ث	مقدمة البحث.....
ج	أهمية البحث.....
ج	أهداف البحث.....
ح	مشكلة البحث.....
ح	فروض البحث.....
خ	منهجية البحث.....
خ	الدراسات السابقة.....
ذ	حدود البحث .....
2	<b>الفصل الأول: البحر المتوسط ( أهميته الاستراتيجية وأمنه ) .</b>
3	<b>المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لحوض البحر المتوسط .</b>
3	أولاً: الخصائص الجغرافية لحوض البحر المتوسط .
4	ثانياً: الخصائص السياسية و الاستراتيجية لحوض البحر المتوسط .
5	ثالثاً: الخصائص الاقتصادية لحوض البحر المتوسط .
7	رابعاً: الخصائص الحضارية لحوض البحر المتوسط .
9	<b>المبحث الثاني: الأمن مفهومه وتعريفه .</b>
9	أولاً: مفهوم الأمن ( التطور التاريخي والفكري ) .
11	ثانياً: عوامل تحقيق الأمن .
13	ثالثاً: مستويات تحقيق الأمن .
14	رابعاً: أساليب تحقيق الأمن .
16	<b>المبحث الثالث: الأمن في منطقة حوض البحر المتوسط .</b>
16	أولاً - مفهوم الأمن من المنظور الأوروبي .
17	ثانياً - مفهوم الأمن من المنظور العربي .
20	ثالثاً - مفهوم الأمن من المنظور الإسرائيلي .
21	رابعاً - المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بتحقيق الأمن في منطقة حوض البحر المتوسط.

25	<b>الفصل الثاني: السياسة المتوسطة تجاه الدول العربية في إطار إعلان برشلونة</b>
26	<b>المبحث الأول: الحوار العربي- الأوروبي .</b>
26	أولاً - مفهوم الحوار وتعريفه.
26	ثانياً - أسباب الحوار وأهدافه.
29	ثالثاً - أجهزة الحوار.
32	رابعاً - مراحل الحوار.
43	خامساً - الموقف من الحوار ومعوقاته .
46	<b>المبحث الثاني: الإطار الفكري والاستراتيجي لإعلان برشلونة</b>
47	أولاً: إعلان برشلونة.
51	ثانياً: برنامج العمل في إطار إعلان برشلونة.
52	ثالثاً: الهيئات المشكلة لمتابعة تنفيذ أهداف إعلان برشلونة.
54	رابعاً: السمات العامة لإعلان برشلونة
56	خامساً: الدوافع الحقيقية لعقد مؤتمر برشلونة بالنسبة للجانبين العربي والأوروبي.
61	<b>المبحث الثالث: السياسات المتبعة في إطار إعلان برشلونة والآثار المترتبة عنها.</b>
61	أولاً: الإجراءات التي اتخذتها الدول المتوسطة في إطار إعلان برشلونة .
66	ثانياً: الآثار الناتجة عن الإجراءات المتخذة في إطار إعلان برشلونة.
68	ثالثاً: مقومات إنجاح أهداف إعلان برشلونة.
71	<b>الفصل الثالث : أمن البحر المتوسط ( التحديات والمنعكسات والتدابير المتبعة )</b>
72	<b>المبحث الأول: الإرهاب وأثره على أمن البحر المتوسط</b>
72	أولاً: مفهوم الإرهاب.
73	ثانياً: أسباب الإرهاب.
78	ثالثاً: أنواع الإرهاب.
82	رابعاً: الفرق بين الإرهاب والنضال المشروع

83	خامساً: آثار الإرهاب.
85	سادساً: الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الأصعدة العربية والأوروبية والدولية.
90	<b>المبحث الثاني: الصراع العربي الإسرائيلي.</b>
90	أولاً: أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي .
97	ثانياً: مراحل الصراع العربي الإسرائيلي.
102	ثالثاً: الجهود السياسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي .
108	رابعاً: الدور الأوروبي في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ..
112	خامساً: أسباب ضعف الدور الأوروبي.
115	<b>المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية و أثرها على أمن البحر المتوسط :</b>
115	أولاً: واقع الهجرة في منطقة حوض البحر المتوسط.
118	ثانياً: أسباب الهجرة غير الشرعية.
122	ثالثاً: آثار الهجرة غير الشرعية
129	رابعاً: التدابير العربية والأوروبية حيال الهجرة غير الشرعية .
137	<b>الاستنتاجات:</b>
139	<b>التوصيات:</b>
141	<b>مراجع البحث:</b>

## المقدمة

يعد البحر المتوسط ذا أهمية خاصة نابغة من جملة من العوامل، في مقدمتها موقعه الجغرافي وتوسطه لقارات العالم الثلاث ( آسيا-إفريقيا-أوروبا )، كذلك يشكل أحد أهم نقاط التفاعل الاقتصادي والسياسي والحضاري بين دول الحوض بشكل خاص ودول العالم بشكل عام، وبحكم موقعه الجغرافي الهام، كما أسلفنا، فقد شهدت ضفتا المتوسط عبر التاريخ علاقات متأرجحة، تقوم حيناً على المجابهة وحيناً على الحوار .

لذلك ونتيجة الدور الكبير الذي يلعبه البحر المتوسط بالنسبة لدول المنطقة، فقد توجب على هذه الدول بذل المزيد من الجهود لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في منطقة حوض البحر المتوسط، منطلقاً من أن الأمن في منطقة المتوسط لا يتجزأ، وهذا ما يؤكد على مسؤولية جميع دول المنطقة لتحقيق ذلك من خلال تكثيف عمليات الحوار والتشاور فيما بينها بغية حل المشاكل القائمة في المنطقة وإزالة جميع أسباب التوتر وما ينجم عنه من تهديد للسلام والأمن، ومن خلال تمتين تعاونهما في مكافحة الظواهر التي تخل بأمن واستقرار المنطقة، ولهذا انطلقت أوروبا الموحدة إلى بناء حوارات وشراكات مع الدول المتوسطية الأخرى لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط بما يخدم المصالح المشتركة للطرفين الشمالي والجنوبي لحوض البحر المتوسط، وهذا ما مهد لتشكيل إطار جديد للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول منطقة البحر المتوسط، تمثلت في إعلان برشلونة الذي حدد المحاور الرئيسية للتعاون بين دول حوض البحر المتوسط الشمالية والجنوبية، من خلال تحديد وسائل التعاون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبذل الجهود المشتركة لحل قضايا مهمة للطرفين، كالحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية من دول جنوب البحر المتوسط إلى شماله، التي من شأنها أن تؤثر سلباً على العلاقات العربية الأوربية، وحل الصراع العربي الإسرائيلي، ومكافحة الإرهاب.

ولما كان الهدف من هذه الدراسة هو مناقشة وبيان إعلان برشلونة ودوره في تحقيق أمن البحر المتوسط، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كالتالي:

الفصل الأول: البحر المتوسط ( أهميته الاستراتيجية وأمنه )، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أساسية، الأول ركز فيه الباحث على تبيين الأهمية الاستراتيجية الجغرافية والسياسية والاقتصادية والحضارية لحوض البحر المتوسط منطقة الدراسة، والمبحث الثاني ركز فيه الباحث على توضيح مفهوم الأمن وتعريفه فكرياً وتاريخياً، والمبحث الثالث تناول فيه الباحث مفهوم الأمن من وجهة نظر كل من الجانبين العربي والأوروبي وكذلك الإسرائيلي، و ما هي المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بتحقيق الأمن في منطقة حوض المتوسط.

الفصل الثاني: السياسة المتوسطية تجاه الدول العربية في إطار إعلان برشلونة، كذلك الأمر قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، الأول ركز على الحوار العربي الأوروبي من حيث مفهوم الحوار وتعريفه، أسباب الحوار وأهداف الحوار، أجهزة الحوار، مراحل الحوار، الموقف من الحوار ومعوقاته، وفي المبحث الثاني من هذا

الفصل تم تناول إعلان برشلونة بجميع حيثياته، وبرنامج العمل الذي كان مقرراً فيه، وفي المبحث الثالث تم تناول السياسات التي اتخذتها دول المنطقة في إطار إعلان برشلونة والآثار المترتبة عنها.

الفصل الثالث والأخير: أمن البحر المتوسط ( التحديات والمنعكسات والتدابير المتبعة )، في هذا الفصل ركز الباحث على أهم التحديات التي تواجه تحقيق أمن البحر المتوسط ومنعكساتها على أمن المنطقة والتدابير المتبعة لمواجهة تلك التحديات، وتناول الباحث أهم تلك التحديات وهي الإرهاب و الصراع العربي الإسرائيلي والهجرة غير الشرعية.

## أهمية البحث

تتجلى أهمية البحث من خلال الأمور التالية:

- ✓ الدور والمكانة الفاعلين على المستويات السياسية والاقتصادية و الجيوستراتيجية التي تحوزها منطقة حوض البحر المتوسط في العلاقات الدولية.
- ✓ السعي الحثيث للدول الأوروبية والدول العربية المتوسطة لتحقيق تعاون مشترك فيما بينها في كافة المجالات ( السياسية - الاقتصادية - الأمنية - الاجتماعية-الثقافية ) وتفعيل الحوار و التشاور بينها بغية تحقيق الأمن و الازدهار و الاستقرار في المنطقة، إذ توجد مصالح متبادلة بين الطرفين الشمالي والجنوبي.
- ✓ أهمية إعلان برشلونة ودوره في تقليص الفجوة التنموية بين طرفي منطقة حوض البحر المتوسط.

## أهداف البحث

يهدف البحث إلى:

- ✓ تبيان خصوصية دور كل من البلدان العربية المتوسطة والبلدان الأوروبية في تعزيز أمن البحر المتوسط انطلاقاً من إعلان برشلونة.
- ✓ تحديد أهم نقاط التعاون العربي الأوروبي في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار في حوض المتوسط تحقيقاً لأهداف إعلان برشلونة.
- ✓ تبيان أهم الآثار الناتجة عن إعلان برشلونة على دول حوض المتوسط الشمالية والجنوبية.

## مشكلة البحث

تكمن إشكالية البحث في التساؤلات التالية:

- ✓ هل ما تقوم به دول أوروبا من جهود لتحقيق الأمن في منطقة حوض البحر المتوسط هو من أجل تقليص الفجوة الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية بينها وبين الدول العربية المتوسطة، أم هو دفاع عن مصالحها المختلفة في المنطقة؟
- ✓ ما مدى استفادة الدول العربية المتوسطة من إعلان برشلونة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية؟

✓ هل هناك موقف أوروبي موحد اتجاه القضايا العربية المؤثرة على أمن واستقرار منطقة حوض البحر المتوسط؟

✓ هل هناك موقف عربي موحد اتجاه القضايا العربية المؤثرة على أمن واستقرار منطقة حوض البحر المتوسط؟  
✓ هل مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وتشابك المصالح بين الدول هي مسؤولية أوروبية أم عربية، أم هي مسؤولية جماعية تعنى بها الدول العربية والأوروبية معاً؟

✓ هل نجح إعلان برشلونة في تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط؟

## فروض البحث

✓ إن الاستقرار السياسي والاقتصادي في دول شمال المتوسط يرتبط بعلاقة قوية بالاستقرار السياسي والاقتصادي لدول جنوب المتوسط.

✓ إن تحقيق أمن المتوسط يتطلب الانتقال من مفهوم الأمن الوطني إلى مفهوم الأمن الجماعي.

✓ تحقيق أمن واستقرار منطقة حوض البحر المتوسط مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحل جملة من التحديات في مقدمتها الإرهاب والصراع العربي الإسرائيلي والهجرة غير الشرعية.

✓ غياب المضمون التشاركي الحقيقي لإعلان برشلونة يعتبر أحد أهم وأبرز عوامل عجز الإعلان عن تحقيق أهدافه.

✓ التباين السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين طرفي حوض المتوسط (الشمالي والجنوبي) ذو تأثير هام وكبير على أمن واستقرار المنطقة .

## منهج البحث

يعتمد هذا البحث على عدد من المناهج العلمية سعياً لتحقيق الغاية المرجوة منه، فهو يعتمد على:

### 1- المنهج التاريخي

تم استخدام هذا المنهج لدراسة الأحداث والمتغيرات الدولية والإقليمية التي أثرت على أمن منطقة حوض البحر المتوسط، بهدف الوصول إلى نتائج تخدم البحث.

### 2- المنهج الوصفي التحليلي

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بوصف الظاهرة موضوع الدراسة نظرياً وتحليلها بغية تحديد أهم الآثار الناتجة عنها.

### 3- المنهج الإحصائي التحليلي

تم الاعتماد على هذا المنهج لدراسة ما ورد في البحث من جداول ومؤشرات كمية تتعلق بالظاهرة المدروسة وتحليلها من أجل استخلاص نتائج تخدم البحث

## الدراسات السابقة

✓ **الدراسة الأولى:** رسالة ماجستير للطالبة ريما بازرجي بعنوان (العلاقات العربية الفرنسية مع التركيز على

الشراكة الأوروبية المتوسطية)، جامعة حلب - كلية الاقتصاد - 2008

تم التركيز في هذه الدراسة على أن الهدف الرئيسي من الشراكة هو تحقيق منطقة سلام وأمن مشتركة إذ لا يمكن لشراكة اقتصادية أن تنمو في فراغ سياسي وأمني ومن هذا المنطلق أعطيت الأولوية لحل الصراع العربي الإسرائيلي .

تبين الباحثة من خلال الدراسة أن لعملية السلام في الشرق الأوسط والشراكة الأوروبية المتوسطية أبعاد متكاملة كما إن أحد عوامل نجاح الشراكة الأوروبية المتوسطية من الجانب الأمني هو متابعة الحوار بين الشركاء المتوسطيين ضمن إطار الاجتماعات الإقليمية ذات المصالح المشتركة .

وكذلك تبين الباحثة أن السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه القضايا العربية غير قادرة على ترجمة مواقفها الجريئة المؤيدة للعرب على أرض الواقع نتيجة تأثير النفوذ اليهودي على السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه القضايا العربية، إضافةً إلى الهيمنة الأمريكية الداعمة للكيان الصهيوني والتي تقف أيضاً عقبة أمام مسألة حل النزاع العربي الإسرائيلي .

✓ **الدراسة الثانية:** للكاتب د. مصطفى عبد العزيز مرسي ، بعنوان (توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً وأثره على

معدلات الهجرة من الدول العربية جنوب البحر المتوسط ) .مجلة شؤون عربية - العدد 119 - 2004 .

تبين الدراسة إن الهجرة ظاهرة سوسيو - اقتصادية ترتبط بعوامل قد تكون السبب الرئيسي لها مثل التنمية، البطالة، البيئة، الاستقرار السياسي، الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية في البلدان المرسله والمتلقية .

يبين الكاتب من خلال الدراسة إن توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي بضم أعضاء جدد من دول شرق أوروبا لن يكون له سوى تأثير محدود نسبياً على معدلات الهجرة من دول جنوب البحر المتوسط إلى شماله بحكم الكوابع الديموغرافية الذاتية التي تتسم بها دول شرق أوروبا بصفة عامة وهي انخفاض نسبة المواليد انخفاضاً كبيراً .

✓ **الدراسة الثالثة:** رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية للطالب عصام حمدان بعنوان " دور الاتحاد

الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة ( 1991 - 2007 )، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا في نابلس، فلسطين، عام 2009 .

ركز الباحث في هذه الدراسة على دور الاتحاد الأوروبي في عملية السلام على المسار الفلسطيني الإسرائيلي حيث بين الباحث حجم الدعم والمساعدات التي تم تقديمها من قبل الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية، وبين

موقف الدول الأوروبية من اتفاق أوسلو عام 1993، ومن حركات المقاومة الوطنية الفلسطينية وانتفاضة الشعب الفلسطيني .

وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى أن السياسات التنموية للاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية تتبع من حرص دوله على أمن إسرائيل وأمن مواطنيها، وأن المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للشعب الفلسطيني، لم تكن من أجل إحداث التنمية السياسية والاقتصادية في فلسطين، وإنما قدمت لدوافع سياسية الغاية منها بناء سلام وليس بناء دولة.

✓ **الدراسة الرابعة:** أطروحة دكتوراه للطالب علي الحاج بعنوان " سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة "، صادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية عام 2003، يبين من خلالها الباحث الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية بالنسبة لأوروبا ويوضح الدوافع السياسية والاقتصادية والثقافية لقيام الشراكة الأوروبية المتوسطية، وحدود وفرص الدور الأوروبي في عملية السلام في منطقة حوض البحر المتوسط الجنوبي والتحديات التي تواجهه على المستويين الداخلي والخارجي .

✓ **الدراسة الخامسة:** كتاب للدكتور سمير صارم بعنوان " أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة "، صادر عن دار الفكر في دمشق، عام 2000، يركز الكاتب من خلال هذا الكتاب على العلاقات العربية الأوروبية في ظل المتغيرات السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والمعرفية، وعلى الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للوطن العربي ويبين دور الحوار العربي الأوروبي و أهميته في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في منطقة حوض البحر المتوسط وموقف كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من الحوار .

من خلال عرض الدراسات السابقة تبين لنا من عرض الدراسة الأولى إن الهدف الرئيسي من الشراكة هو تحقيق منطقة سلام وأمن مشتركة من خلال حل القضية الرئيسية في جنوب حوض المتوسط وهي قضية الصراع العربي الإسرائيلي، ولكن هناك ضغوط داخلية وخارجية تشكل عائقاً أمام حل هذه القضية .

أما الدراسة الثانية فتبين من خلالها إن توسع الاتحاد الأوروبي باتجاه الشرق كان له تأثير محدود نسبياً على معدلات الهجرة من الجنوب إلى الشمال، ولكن له تأثيرات في جوانب أخرى مثل توجه الاهتمام الأوروبي باتجاه الشرق بدلاً من الجنوب .

بعد عرض الدراسات السابقة التي تناولت بعض الجوانب من موضوع بحثنا سنحاول في دراستنا التركيز على الجوانب التي لم تتطرق إليها الدراسات السابقة وتسلط الضوء على العلاقات العربية الأوروبية فيما يخص تحقيق أمن البحر المتوسط وتوضيح مفهومه وأهميته بالنسبة للأطراف المعنية والتطرق إلى دوافع التعاون والسياسات المتخذة من قبل دول حوض المتوسط ومعرفة الآثار الإيجابية والسلبية الناتجة عنها بالنسبة لكل طرف من الأطراف.





## حدود البحث

تقتصر دراسة البحث على منطقة دول حوض البحر المتوسط، في الفترة الزمنية الممتدة من إعلان برشلونة عام 1995 إلى عام 2010 .

## الفصل الأول

### البحر المتوسط: ( أهميته الاستراتيجية وأمنه )

#### **المبحث الأول: الأهمية الإستراتيجية لحوض البحر المتوسط.**

- أولاً - الخصائص الجغرافية لحوض البحر المتوسط.
- ثانياً - الخصائص السياسية والإستراتيجية لحوض البحر المتوسط.
- ثالثاً - الخصائص الاقتصادية لحوض البحر المتوسط.
- رابعاً - الخصائص الحضارية لحوض البحر المتوسط.

#### **المبحث الثاني: الأمن مفهومه وتعريفه.**

- أولاً - مفهوم الأمن ( التطور التاريخي والفكري ).
- ثانياً - عوامل تحقيق الأمن.
- ثالثاً - مستويات تحقيق الأمن.
- رابعاً - أساليب تحقيق الأمن.

#### **المبحث الثالث: الأمن في منطقة حوض البحر المتوسط.**

- أولاً - مفهوم الأمن من المنظور الأوروبي.
- ثانياً - مفهوم الأمن من المنظور العربي.
- ثالثاً - مفهوم الأمن من المنظور الإسرائيلي.
- رابعاً - المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بتحقيق الأمن في منطقة حوض البحر المتوسط.



## الفصل الأول

### البحر المتوسط ( أهميته الإستراتيجية وأمنه )

تعتبر منطقة حوض البحر من المناطق الهامة والإستراتيجية في العالم، لما تمتلكه من خصائص جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أنها رغم ذلك، فإنها تعاني من حدة التوتر والنزاعات التي تهدد أمنها واستقرارها، وخصوصاً في الضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

ونقوم في هذا الفصل بدراسة الخصائص الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لمنطقة حوض البحر المتوسط، بالإضافة إلى دراسة مفهوم الأمن والتطورات التي طرأت عليه ونظرت كل طرف من أطراف المتوسط لمفهوم الأمن.

## المبحث الأول

### الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط

يحتل البحر المتوسط أهمية استراتيجية خاصة لما يتميز به من خصائص تميزه عن غيره من البحار فهو يتوسط القارات الثلاث (آسيا، وأفريقيا، وأوروبا)، وهو مهد لحضارات إنسانية عديدة ظهرت غرب العالمين الهندي والصيني في الشرق الآسيوي كالحضارة المصرية، والبابلية، وحضارة ما بين النهرين، والحضارة الإغريقية وحضارة روما، والحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية المسيحية.

ونتيجةً لهذا التنوع الحضاري قامت بين هذه الأمم والحضارات عبر مختلف المراحل التاريخية علاقات صراعية - عدائية قائمة على الغزو والاحتلال تارة، وعلاقات سلمية تعاونية قائمة على التجارة والمصالح المشتركة تارة أخرى.

وقد عرف البحر المتوسط بعدة أسماء خلال مراحل التاريخ المتعاقبة، فقد أطلق عليه الرومان " ماره نوسترم " أي "بحرنا"، وأطلق عليه الأتراك تسمية " أكد ينز"، والتي تعني البحر الأبيض، وذلك لكثرة زبد أمواجه، كما أسماه العرب قديماً البحر الشامي أو البحر الرومي، في حين كان يسمى الحوض الغربي للبحر المتوسط ببحر المغرب. ويتضح من خلال ما تقدم بأن التسمية المعاصرة للبحر المتوسط هي مزيج ما بين الاسم التركي والاسم الأوروبي.<sup>1</sup>

ويمتاز هذا البحر بعدد من الخصائص التي تميزه عن باقي البحار من أهمها:

#### أولاً - الخصائص الجغرافية

يشغل البحر الأبيض المتوسط موقعاً جغرافياً مهماً فهو يقع إلى الغرب من آسيا وإلى الشمال من أفريقيا وإلى الجنوب من أوروبا، مشكلاً بذلك شبه مستطيل بين خطي عرض (46) و (30) درجة شمالاً، وخطي طول (5,50) غرباً و(36) شرقاً، ويغطي مساحة تقدر بحوالي (2,5) مليون كم<sup>2</sup> أو (965,000) ميل مربع، ويبلغ أقصى طول للبحر المتوسط حوالي (1911) ميل، بين مضيق جبل طارق والاسكندرونة في تركيا أما عرضه فهو متفاوت إذ يتراوح بين (814) ميلاً بحرياً بين مضيق الدردنيل التركي وميناء بورسعيد المصري، و(410) أميال بحرية بين ميناء مرسيليا الفرنسي وميناء بجاية في الجزائر، وبذلك يكون طول سواحل المتوسط حوالي (9761) ميلاً، ويصل إلى (10011) ميلاً إذا أضفنا سواحل جزيرتي قبرص ومالطا. ويحتوي البحر المتوسط على عدد من الجزر الكبيرة ومن أهم هذه الجزر: (قبرص - صقلية - سردينيا - كورسيكا - كريت - مالطا - جزر البليار).<sup>2</sup>

ويكاد يكون البحر المتوسط بحراً مغلقاً، لإحاطة الأرض به من جميع الجهات، فأوروبا من الشمال والغرب وأفريقيا من الجنوب وآسيا من الشرق، ولا يفصل بين هذه القارات إلا مضائق صغيرة تصل بينها كمضيق جبل طارق الذي يفصل بين أوروبا وأفريقيا وبين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي بمسافة تقدر بحوالي (14) كم، ومضيق

<sup>1</sup> - البحر الأبيض المتوسط، على الموقع الإلكتروني: <http://www.forum.rtarabic.com>

<sup>2</sup> - البحر الأبيض المتوسط، على الموقع الإلكتروني: <http://www.forum.rtarabic.com>

الدردييل الذي يفصل بين البحر المتوسط وبحر مرمرة والبحر الأسود، وقناة السويس التي تصل البحر المتوسط بالبحر الأحمر والتي يبلغ طولها (164) كم.

وبذلك يعتبر البحر المتوسط من أهم الممرات التجارية والثقافية والحضارية بين الحضارات والدول التي تحيط به أو الدول التي تربطها بالدول المحيطة به مصالح مشتركة.<sup>1</sup>

وعلى هذه الخلفية يمكن القول إن البحر المتوسط يستحوذ على شواطئ لا تعتبر متعددة القارات، فحسب وإنما متعددة الجنسيات أيضاً، حيث تنتمي إلى حوض البحر المتوسط مجموعة من الدول التي تقع في ثلاث قارات: أوروبا وأفريقيا وآسيا، وهي موزعة كالتالي: في الشاطئ الشمالي لحوض البحر المتوسط أي في القارة الأوروبية هناك عدة دول هي: (إسبانيا - فرنسا - موناكو - إيطاليا - سلوفينيا - كرواتيا - البوسنة والهرسك - الجبل الأسود - ألبانيا - اليونان - مضافاً إليها مقاطعة جبل طارق الإنكليزية).

أما في الشاطئ الجنوبي لحوض البحر المتوسط فتتقسم الدول المطلة عليه بين آسيا وأفريقيا، ففي آسيا توجد كل من الدول التالية: (تركيا - سوريا - لبنان - فلسطين المحتلة)، وفي أفريقيا: (مصر - ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب)، بالإضافة إلى جزيرتي (قبرص و مالطا)، حيث تبلغ مساحة هذه الدول المطلة على حوض البحر المتوسط أكثر من (9) ملايين كم<sup>2</sup> يقطنها حوالي (470) مليون نسمة حسب إحصائيات عام 2008 ما يعني إن حوض البحر المتوسط يشكل تكتلاً بشرياً كبيراً وسوقاً تجارياً واسعاً.<sup>2</sup>

### ثانياً - الخصائص السياسية والاستراتيجية

تتطلب دراسة الخصائص السياسية والاستراتيجية لحوض البحر المتوسط، تحديد مفهوم الدولة المتوسطية، أي هل الدول التي تحمل صفة المتوسطية، فقط الدول المشاطئة للمتوسط، أم أن هذه الصفة تنطبق على دول أخرى ثانية؟ ولهذا وجد معياران لتصنيف الدول المتوسطية هما المعيار الجغرافي والمعيار الاستراتيجي.

أما المعيار الجغرافي فيعتبر أن كل دولة لها سواحل أولها منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية. ووفقاً لهذا المعيار فإن الدول التي عرجنا على ذكرها في الفقرة السابقة والموزعة على القارات الثلاث (آسيا، أفريقيا، أوروبا) تعتبر دولاً متوسطية؛ لأنها تطل على البحر المتوسط ولها منفذ عليه.

بينما المعيار الاستراتيجي لتعريف الدولة المتوسطية، فيعتبر أن كل دولة تربطها علاقات تعاون سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي بدولة متوسطية بالمعنى الجغرافي تعتبر دولة متوسطية وفقاً لهذا المعيار.

ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن المعيار الاستراتيجي لا يمكن أن يقتصر على مجموعة من الدول كما في المعيار الجغرافي، وإنما يتسع ويضيق وفقاً لمصالح الدول وأهدافها التي تجمعها بالدول المتوسطية، وهذا ما ينطبق على (الأردن، وموريتانيا، والبرتغال)، فالأردن لا يوجد لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط، إلا أنها ترتبط بالدول المتوسطية بعلاقات سياسية واقتصادية قوية وضعت الأردن في عداد الدول المتوسطية، أما موريتانيا فقد أصبحت دولة متوسطية بحكم عضويتها في اتحاد المغرب العربي الذي دخل في حوار (5+5) عام

<sup>1</sup> - كاتب، أحمد (2001)، خلفيات الشراكة الأوروبية- المتوسطية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ص13.

<sup>2</sup> - كامل، عثمان (1994)، أمن البحر المتوسط وأثره على العالم العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس، ص55-ص56.

1990 الذي ضم دول اتحاد المغرب العربي وكلاً من فرنسا والبرتغال واسبانيا وإيطاليا ومالطا، وبالتالي أصبحت جزءاً من تعاون متوسطي ضم الدول المتوسطية السابقة الذكر .

وكذلك البرتغال أصبحت دولة متوسطة، بحكم عضويتها في المجموعة الأوروبية وارتباطها بالدول المتوسطية بعلاقات تعاون مشتركة.<sup>1</sup>

ونلاحظ من خلال ما تقدم بأن المعيار الاستراتيجي ليس ثابتاً، كما هو المعيار الجغرافي، وهو معيار غير مستقر تتحكم فيه المتغيرات الإقليمية والدولة والمصالح المشتركة التي تجمع بين الدول المتوسطية وفق المعيار الجغرافي والدول الأخرى.

وتشير معطيات الخبرة التاريخية القديمة والمعاصرة إلى أن البحر المتوسط كان وما زال يمثل ساحة التواصل والتفاعل بين جميع الكيانات المحيطة به، وفقاً للمعيارين الجغرافي والاستراتيجي على النحو الذي لم يجعل منه ساحة للنقل والمواصلات فحسب، وإنما ساحة جيوسياسية أيضاً تؤثر وتتأثر بالتفاعلات الإقليمية والدولية والتي تؤثر بدورها على البعد الجيوستراتيجي للبحر المتوسط الذي يجعل منه المسرح البحري الأكثر أهمية في إدارة المعارك البحرية الدفاعية والهجومية بحكم موقعه الاستراتيجي الذي يتوسط القارات الثلاث (آسيا- أفريقيا- أوروبا)، والذي يجعل منه أيضاً منفذاً إلى كل أنحاء العالم عبر المضائق المتصلة به وقناة السويس .

ولهذا فإن محاولة السيطرة على حوض البحر المتوسط تشكل أحد الهموم الكبيرة لكل دوائر صنع واتخاذ القرارات العسكرية والاستراتيجية لدى الدول الكبرى<sup>2</sup>، وخصوصاً الدول الأوروبية كون هذه المنطقة تؤثر بشكل مباشر على أمنها واستقرارها، ولكنها أيضاً غنية بمصادر الطاقة وقريبة منها وتشكل سوقاً واسعة لتصريف منتجاتها، لذلك فقد دعا ديغول إلى وجوب قيام تجمع حقيقي لدول حوض البحر المتوسط، عندما قال: "إن بعث تجمع حقيقي حول البحر المتوسط وتمكين حضارة أصيلة في الازدهار في تلك المنطقة، سيكون بلا شك عاملاً حاسماً لاستقلال أوروبا العالمي".<sup>3</sup>

### ثالثاً - الخصائص الاقتصادية

يعتبر حوض البحر المتوسط من أكثر المناطق أهمية بالنسبة للعالم، وذلك لموقعه الاستراتيجي المهم من الناحية السياسية والاقتصادية والحضارية، وحتى العسكرية، ولما تزخر به هذه المنطقة من ثروات زراعية وباطنية.

فدول الضفة الشمالية الأوروبية تتميز بوجود قاعدة اقتصادية وصناعية وزراعية متطورة جداً بالنسبة للدول العربية التي تقع على الشاطئ الجنوبي للبحر المتوسط، والتي تعتمد على الدول الأوروبية بشكل كبير في سد احتياجاتها من المنتجات الزراعية والسلع الصناعية، حيث تعتبر الدول الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) الشريك التجاري الأول بالنسبة لغالبية الدول العربية، وذلك بحكم القرب الجغرافي والعلاقة التي نشأت بعد الاستعمار الأوروبي لهذه الدول.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - كاتب، أحمد، خلفيات الشراكة الأوروبية- المتوسطية، مرجع سبق ذكره، ص 15 .

<sup>2</sup> - أمن الحوض المتوسطي وإشكالية لعبة توازن القوى: 2008/12/30، على الموقع الإلكتروني: [http:// www.aljamal.com](http://www.aljamal.com)

<sup>3</sup> - كامل، عثمان، أمن البحر المتوسط وأثره على العالم العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>4</sup> - حوض البحر المتوسط، على الموقع الإلكتروني: <http:// www.histgeo.3olum.org.22-2-2009>

ويتضح لنا ذلك من خلال دراسة حجم التجارة الإجمالية للدول العربية مع الدول الأخرى من حيث الصادرات والواردات، إذا بلغت صادرات الدول العربية باتجاه الاتحاد الأوروبي ما نسبته (15.8) %، وباتجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية (8.7) %، واليابان (12.8) %، والصين (6.7) %، وباقي دول آسيا (20.8) %، وباقي دول العالم (24.8) % عام 2009.

أما بالنسبة للواردات فهي على التوالي مع الاتحاد الأوروبي (28.9) %، والولايات المتحدة الأمريكية (8.7) %، واليابان (4.4) %، والصين (11.3) %، وباقي دول آسيا (18.1) %، وباقي دول العالم (17.3) % أيضاً عام 2009.

أما بالنسبة لدول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط فإنها تشكل المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة، وخصوصاً دول الاتحاد الأوروبي.

إذ تحتوي هذه المنطقة على ما نسبته (57.8) % من الاحتياطي العالمي من النفط، و (28.9) % من احتياطي الغاز العالم<sup>1</sup>، وهذا ما جعل هذه المنطقة عرضة للأطماع والتنافس بين القوى الكبرى بهدف السيطرة عليها، بالإضافة إلى ذلك فقد اكتسب البحر المتوسط أهمية من كونه يعتبر الطريق الرئيسي لمرور حاملات النفط من الدول العربية المنتجة للنفط إلى الدول الأوروبية المستهلكة، وكونه أيضاً الممر الذي يربط بين الحركة القادمة من المحيطين الهادي والهندي في الشرق إلى المحيط الأطلسي في الغرب وبالعكس، وخصوصاً بعد شق قناة السويس عام 1869 التي ربطت البحر الأحمر بالبحر المتوسط واختصرت الطريق البحري الذي كان يدور حول القارة الأفريقية في رأس الرجاء الصالح<sup>2</sup>.

وعلى هذه الخلفية لم تحمل الحركة البحرية العابرة للمتوسط السلع والبضائع التجارية فحسب، وإنما حملت القيم الثقافية والتقاليد المجتمعة كذلك، إضافة إلى موجات الهجرة التي ساعدت على تكوين علاقات متميزة بين شعوب حوض المتوسط، ما أدى إلى تكوين الظاهرة الديموغرافية العالمية المسماة شعوب المتوسط.

ولا يغيب عنا دوره في دعم اقتصاديات الدول المطلة عليه من خلال ما يحتويه من ثروات سمكية ومعدينية ومن خلال مناخه المعتدل وشواطئه الخلابة وتاريخه العريق وثقافة وحضارة شعبه في جذب ملايين السياح كل عام، إذ تعتبر السياحة من القطاعات الاقتصادية الهامة بالنسبة للدول المتوسطية كافة، وذلك لمساهمتها الكبيرة في زيادة الناتج المحلي في هذه الدول<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عام 2010، ص 386.

<sup>2</sup> - كاتب، أحمد، خلفيات الشراكة الأوروبية- المتوسطية، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>3</sup> - القيم، غسان، العرب والبحر المتوسط، على الموقع الإلكتروني: <http://www.wehda.gov.sy> 17-2-2008

## رابعاً - الخصائص الحضارية

لقد ازدهرت في منطقة حوض البحر المتوسط حضارات عظيمة عدة جعلت منها مركزاً للإشعاع الحضاري، حيث ساهمت هذه الحضارات عبر المراحل التاريخية في تطوير البشرية، من خلال ما قدمته من إنجازات عديدة في مختلف المجالات: الاجتماعية والسياسية والتجارية والفنية والعمرائية والثقافية والصناعية.

ومن هذه الحضارات التي استوطنت هذه المنطقة أو وصلت آثارها إليها، الحضارة المصرية والحضارة البابلية والآشورية والفينيقية والحضارة القرطاجية والحضارة الإغريقية والحضارة الرومانية والحضارة المينوية والحضارة العربية الإسلامية والحضارة الأوروبية المسيحية.<sup>1</sup>

ويرجح الكثير من المؤرخين بأن الحضارة المصرية هي من أولى الحضارات التي قامت على ضفاف البحر الأبيض المتوسط ما قبل الألف الثالث قبل الميلاد، ثم تلتها الحضارة المينوية التي قامت في جزيرة كريت في بداية الألف الثالث قبل الميلاد، والتي تعتبر أولى الحضارات الأوروبية التي قامت في حوض المتوسط، والتي اشتهرت بالتجارة عبر البحر، ثم تلتها بعد ذلك الحضارة اليونانية، والتي يعتبرها البعض من الباحثين أنها تأثرت بالحضارة المصرية وأخذت عنها الكثير من العلوم والتي قدمت بدورها أيضاً الكثير من إبداعاتها، وخصوصاً بعد نشاط حركة الترجمة.<sup>2</sup>

وفي منتصف الألف الثاني قبل الميلاد أسس الفينيقيون إمبراطورية بحرية عظيمة على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط (سورية ولبنان) وسيطروا على البحر المتوسط وأبحروا إلى أجزائه كافة وعبروا مضيق جبل طارق باتجاه المحيط الأطلسي ومنه إلى الشواطئ الإفريقية، ناقلين معهم تجارتهم وما تزخر به حضارتهم من إنجازات وإبداعات نقلتها عنهم الحضارات الأخرى.<sup>3</sup>

ونتيجة للتنافس التجاري والرغبة في السيطرة على هذا البحر وتجارته والأسواق المنتشرة على شواطئه استطاع الرومان بعد هزيمة قرطاج في العام 202 قبل الميلاد السيطرة على شواطئ المتوسط والأراضي المجاورة له من الشمال والجنوب والشرق والغرب، وأطلقوا عليه اسم (MARE NOSTRUM)، أي (بحرنا) (بحر الروم). وبعد سقوط الإمبراطورية الرومانية، حافظ البحر المتوسط على دوره كأهم طريق بحري في العالم، وتعزز ذلك بعد افتتاح قناة السويس عام 1869.<sup>4</sup>

وبالإضافة إلى اعتبار البحر المتوسط منبع الحضارات العريقة ومصدرها، فهو أيضاً يعتبر مهد الديانات السماوية الثلاث الإسلامية والمسيحية واليهودية التي انتشرت منه إلى كافة أنحاء العالم، وخصوصاً الديانة الإسلامية التي نقلها العرب الفاتحون إلى جميع البلدان التي وصلوا لها وفتحوها وبالأخص أوروبا التي كانت غارقة في ظلمات الجهل والتخلف، حيث أخرجها الإسلام منها من خلال رسالته السمحاء التي تحث على التعاون والعدالة والتسامح والعتاء مع الشعوب.

<sup>1</sup> - إسماعيل، أماني، الحضارات القديمة بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، 2001/1/20 على الموقع الإلكتروني: [www.gmallat.com](http://www.gmallat.com)

<http://>

<sup>2</sup> - علو، أحمد(2010)، البحر الأبيض موقع الحضارة ومركز تاريخ العالم، عن الموقع الإلكتروني: [http:// www.lebarmy.gov.lb](http://www.lebarmy.gov.lb)

<sup>3</sup> - صارم، سمير (2000)، أوروبا والعرب في الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، دمشق، ص123.

<sup>4</sup> - علو، أحمد، البحر الأبيض موقع الحضارة ومركز تاريخ العالم، مرجع سبق ذكره .



وعلى الرغم من أهمية هذا التنوع الحضاري والثقافي في منطقة حوض المتوسط، إلا أنه كان في كثير من الأحيان مصدراً للصراعات والحروب بين دول هذه المنطقة وحتى المناطق الأخرى من العالم. ويشكل عام يمكننا القول إن هذه الأهمية الاستراتيجية للبحر المتوسط جعلت الكبار يتوجهون بأنظارهم إليه ويتصارعون على مناطق النفوذ فيه، لعلمهم يتوصلون لإحاقه بمناطق نفوذهم والاستفادة من موقعه الاستراتيجي الهام على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، ولهذا فقد وجهت أوروبا اهتمامها نحو منطقة حوض المتوسط الجنوبي عبر طرح مشروعها التشاركي المتوسطي الذي تمثل بدعوة الدول المتوسطية لعقد مؤتمر برشلونة الذي هدفت من خلاله دول الاتحاد الأوروبي إلى تقوية علاقاتها مع دول جنوب المتوسط لتحافظ على أمنها واستقرارها السياسي والاقتصادي، كون هذه المنطقة تعتبر مركز التوتر والصراع الذي يهدد أمنها، وكونها تشكل مصدراً مهماً للطاقة، وسوقاً واسعة لتصريف منتجاتها.

## المبحث الثاني الأمن مفهومه وتعريفه

تعد مسألة الأمن أمراً أساسياً في الوجود مصداقاً لقوله تعالى: ( فليعبدوا رب هذا البيت \* الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف )<sup>1</sup>، فالحاجة إلى الأمن حاجة أساسية لاستمرار الحياة وديمومتها وعمران الأرض وغياب الأمن يؤدي إلى القلق والخوف ويحول دون الاستقرار والبناء، ويدعو إلى الهجرة والتشرد.

وعلى الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن وشيوع استخدامه، إلا أنه يعتبر من بين مفاهيم العلاقات الدولية التي تتميز بالغموض وغياب الإجماع بين المختصين حول معناها، لأن هذا المفهوم لم يكن ثابتاً عبر العصور، وإنما أخذ يتطور مع تطور الحضارة الإنسانية، فلم يعد يقتصر معناه على توفير الطمأنينة والابتعاد عن الخوف فقط، بل اقترن بالكثير من جوانب الحياة وأصبح له مدلولات كثيرة (الأمن الفكري، والأمن الصناعي، والأمن الاقتصادي، والأمن الإقليمي، والأمن الجماعي، والأمن الغذائي.. الخ)، وبذلك أصبح مفهوم الأمن معياراً يدل على درجة تقدم الحضارة الإنسانية ورفقيها.<sup>2</sup>

وهنا لابد من عرض التطورات التي طرأت على هذا المفهوم لتأطيره فكراً.

### أولاً - مفهوم الأمن (التطور التاريخي والفكري

من أجل الوصول إلى مفهوم متفق عليه للأمن، فإنه لابد من التعرف على هذا المفهوم في إطار المدارس التي تناولت دراسة هذا المصطلح لتوضيح التغيرات التي طرأت عليه.

فمصطلح الأمن لم يعد يركز على الجانب العسكري كما كان في بداية ظهوره، بل امتد ليشمل إلى جانب القوة العسكرية القوة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهنا لابد من التطرق لهذه المدارس بشيء من العرض للوقوف عند مفهوم الأمن عبر كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي، وهذه المدارس هي:

#### 1 - المدرسة الاستراتيجية التقليدية

يرى أصحاب هذه المدرسة أن الجانب العسكري هو العامل الأساسي في عملية بناء القدرة، وهو الأكثر أهمية وحسماً في تحقيق الأمن والاستقرار، وعملوا أيضاً على ربط مفهوم الأمن بالقوة العسكرية لمنع التهديدات الخارجية التي تهدد أمن واستقرار الدول.

ومن رواد هذه المدرسة (والترليمان) والذي يعرف الأمن بقوله: "تكون الدولة آمنة، عندما لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح، وأن أمن الدولة يجب أن يكون مساوياً للقوة العسكرية والأمن العسكري، إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 3,4.

<sup>2</sup> - الكيلاني، هيثم (2004)، الأمن القومي العربي والتحديات التي تواجهه، مجلة الفكر السياسي، العدد (20)، دمشق، ص 114 0

انظر أيضاً: الحسن، إحسان محمد، مفهوم الأمن الاجتماعي، عن الموقع الإلكتروني: <http://www.policenc.gov.bh>

<sup>3</sup> - Ayse Ceyhan (1998), "Analyser la Securite, Dillon, Waever, Williams et les autres", Cultures Conflits (Paris), n31-32, automne-hiver, pp.39-40.

فالقوة العسكرية التي يعكسها هذا المفهوم تضمن للدولة وحدتها واستقلالها وحريتها، وتحفظ لها قيمها وأمنها ووحدة أراضيها ومصالحها في كل أنحاء العالم.<sup>1</sup>

فالأمن من خلال هذه المدرسة يعني انعدام التهديدات الحقيقية للقيم المكتسبة ومعيار لانعدام الخوف، وهو مقترن بما تمتلكه الدولة من عتاد وقوة عسكرية ويتناسب طردياً معها.

## 2- المدرسة الاستراتيجية المعاصرة

يرى أصحاب هذه المدرسة أن العامل السياسي يعد عاملاً مهماً في عملية بناء القدرة اللازمة لتجنب الحرب وتحقيق الأمن، وهذا ما أكد عليه (فرنسيس بير) عندما ربط بين مفهوم الأمن والحرب لاعتقاده إن الأمن تحدده الحرب التي هي أشبه ما يكون بالسرطان الذي يهدد الجسد ويفتك به، ويرى أيضاً إن تجنب الحرب إنقاذاً لأمن الدولة وحفاظاً على سلامتها، فالحرب لا تحقق الأمن، وإنما يتحقق الأمن من خلال العلاقات السلمية القائمة على الاحترام والتعاون بين الدول.

فالأمن كما عرفه دعاة هذه المدرسة يعني تحقيق الأمن الجماعي الذي هو "الضمان الذي تكفل به جماعة الدول أمن كل دولة وسلامة أراضيها وتلجأ في سبيل ذلك إلى تنسيق جهودها المشتركة ومنع أي اعتداء على السلام الدولي أو الإقليمي".<sup>2</sup>

فالأمن وفقاً لهذه المدرسة سياسة تخضع لها القوة العسكرية، وليس قوة عسكرية تخضع لها السياسة وهذا يعني أن الدول تلجأ إلى تبني الحلول السياسية والدبلوماسية لحل النزاعات التي تنشب بينها من أجل تحقيق أمنها واستقرارها.

## 3- المدرسة الاجتماعية

وفقاً لهذه المدرسة مفهوم الأمن يعني القدرة التي يمتلكها المجتمع للحفاظ على قيمه من خلال قوة تماسكه التي تخلق البنية الاجتماعية المتينة القادرة على حفظ قيم، أي مجتمع وإنجازاته وتحقيق أمنه واستقراره. مما يعني أن تهديد أمن المجتمع حسب هذه النظرية لا يأتي من القوات المسلحة للدول، وإنما يأتي من المشكلات التي يعاني منها المجتمع، كالركود الاقتصادي، والاضطهاد السياسي، والتنافس العرقي والطائفي والتخلف.. الخ.<sup>3</sup>

فالقوة الاجتماعية تشكل أساساً فاعلاً لتحقيق الأمن، لأن المجتمع هو الأساس الذي تتفاعل فيه مختلف التيارات والاتجاهات والأفكار، ومن دونه يفقد كل تيار أو فكر أو اتجاه قيمته وطبيعته.

## 4- المدرسة التنموية المعاصرة

يرى أصحاب هذه المدرسة ومن بينهم (روبرت مكنمارا) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وأحد مفكري الاقتصاد والسياسة البارزين في كتابه (جوهر الأمن) إن الأمن عبارة عن التنمية، ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن،

<sup>1</sup> - شبيب، منيب عبد الرحمن (2003)، نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1991-2002)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - قسم التخطيط والتنمية السياسية - جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين، ص 17.

<sup>2</sup> - شبيب، منيب عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 20.

<sup>3</sup> - Dario Battistella (2003), Thories des relations internationales, Paris, presses de Sciences po, pp.454-458.

وأن الدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن أن تظل آمنة، فالأمن كما يرى (مكنمارا) أساس التنمية، والتي هي بدورها أساس القدرة وجوهر الأمن.

وأن الأمن الحقيقي لأي دولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها، وذلك لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، سواء في الحاضر أو في المستقبل، وهنا ربط مكنمارا بين التنمية والقدرة على النمو والأمان.<sup>1</sup>

ويرى الباحث من خلال ما تقدم حول ما ورد من تعريفات لمفهوم الأمن وحسب كل مدرسة من المدارس التي سبق ذكرها والتي تناولت هذا المفهوم من خلال جانب معين أو أكثر من جانب إن مفهوم الأمن لا يتجزأ وهو كل متكامل وشامل لكل الجوانب (السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية) ولا يقتصر تحقيقه على دولة بمفردها، وإنما يتطلب تحقيقه تعاوناً جاداً بين دول المنطقة، وخصوصاً الدول المتجاورة التي تقع ضمن الإقليم الواحد أو ضمن الأقاليم المتجاورة التي يؤثر كل منها بالآخر بحكم القرب الجغرافي فيما بينها، ولهذا يعرف الباحث الأمن بأنه: "القدرة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمتلكها الدولة للحفاظ على أمنها واستقرارها الداخلي والخارجي".

ومن خلال هذا التعريف يتضح لنا بأن مفهوم الأمن في المجتمعات الحديثة لم يعد يقتصر على الجانب العسكري فقط، وإنما اشتمل أيضاً على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدولة وهذا الأمر يجعلها بحاجة إلى التعاون مع الدول المجاورة لها لتحقيق أمنها واستقرارها؛ لأن أي خلل في أمن أي دولة من دول المنطقة في الوقت الحاضر يؤثر على أمن واستقرار الدول المجاورة لها نتيجة التقدم الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات وتشابك العلاقات فيما بينها.

وفي النهاية نستطيع القول بأن مفهوم الأمن قد انتقل من مفهوم الأمن الوطني إلى مفهوم الأمن الجماعي القائم على التعاون بين الدول سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الإقليمي.

## ثانياً - عوامل تحقيق الأمن

هناك العديد من العوامل التي تساهم في تحقيق الأمن والاستقرار في الدولة، وتلعب دوراً كبيراً في زيادة قوتها، وهذه العوامل تقسم إلى عوامل سياسية واقتصادية وعسكرية.

### 1- العامل السياسي

وينقسم هذا العامل إلى ثلاثة أقسام أساسية تتمثل في (السياسة الخارجية، والسياسة الداخلية، والنشاط الدبلوماسي للدولة):

#### أ- السياسة الخارجية

وتتمثل في العلاقات الناشئة بين الدول بسبب تشابك المصالح فيما بينها نتيجة لما أفرزته ثورة الاتصالات من إلغاء للحدود والمسافات بينها أدت إلى التعاون الشامل الذي وصل في بعض الأحيان إلى حد الشراكة بمختلف أشكالها، وأحياناً أخرى إلى النزاع واستخدام القوة، أو اللجوء إلى الحرب الباردة ومحاولة فرض النفوذ

<sup>1</sup> - عنتر، عبد النور (2005)، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (160)، المجلد (40)، القاهرة، ص 59.

والسيطرة،<sup>1</sup> وهذا يعني أن أمن أي دولة مرتبط بأمن الدول المجاورة لها، وبالتالي يتطلب تحقيق الأمن بالنسبة للدول في إطار سياساتها الخارجية التعاون فيما بينها وحل نزاعاتها بالطرق السلمية، وفقاً للقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين.

#### ب - السياسة الداخلية

تتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة وحماية مصالحها العليا، واحترام الرموز الوطنية والثوابت التي أجمع عليها غالبية أفراد المجتمع، وممارسة التعبير وفق القوانين والأنظمة الكفيلة بذلك، وبمختلف الوسائل السلمية التي تأخذ في الحسبان أمن الوطن واستقراره، ويدخل أيضاً ضمن هذا الإطار ما تضعه الدولة من خطط للتنمية الشاملة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف تحقيق التقدم والازدهار والاستقرار في المجتمع،<sup>2</sup> وهذا يعني أن تحقيق الأمن على الصعيد الداخلي للدولة مرتبط بتطبيق مفهوم المواطنة بشكله الصحيح من قبل الدولة والأفراد من خلال الالتزام بالحقوق والواجبات.

#### ج - النشاط الدبلوماسي

ويعني قدرة الدولة على تحسين علاقاتها مع الدول الأخرى، من خلال إبرام معاهدات واتفاقيات الدفاع المشترك والدخول في التحالفات (كحلف وارسو سابقاً، وحلف الناتو)، للحفاظ على أمنها واستقرارها واستقرار الدول المجاورة لها عبر الدخول في نظام الأمن الجماعي، وذلك لتحقيق الأهداف والمصالح المشتركة بينها وبين الدول الأخرى.<sup>3</sup>

## 2- العامل الاقتصادي

يعد العامل الاقتصادي من العوامل الهامة جداً في تحقيق أمن واستقرار الدولة، لما له من دور في تأمين احتياجاتها الاقتصادية بعيداً عن الممارسات والاضغوطات الخارجية، وذلك من خلال استفادة الدولة من الإمكانيات الاقتصادية التي تمتلكها واستخدامها كورقة ضغط لتحقيق أمنها، وتتمثل هذه الإمكانيات فيما تملكه الدولة من رؤوس أموال، وخبرات، ومنتجات مصنعة، ومصادر للطاقة، ومواد أولية، وأسواق واسعة قادرة على امتصاص التجارة و رؤوس الأموال،<sup>4</sup> وهذا يعني أن الأمن ضمن هذا الإطار يتحقق من خلال ما تمتلكه الدولة من قدرة على تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي، والابتعاد قدر الإمكان عن الاعتماد في تأمين احتياجاتها على الخارج.

<sup>1</sup> - علوي، مصطفى(2005)، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي، سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد(4)، القاهرة، ص32.

<sup>2</sup> - عنتر، عبد النور، تطور الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص56.

<sup>3</sup> - غالي، إبراهيم(2004)، الاتحاد الأوروبي - استراتيجية للدفاع المشترك، مجلة السياسة الدولية، العدد (156)، القاهرة، ص141.

انظر أيضاً: , UNDP , New Dimensions of Human Security , New York , (1994) Human Development Report- pp22-25

<sup>4</sup> - شوقي، ممدوح (1997)، الأمن القومي والعلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد(127)، القاهرة، ص35.

### 3- العامل العسكري

يحتل العامل العسكري مركز الصدارة من بين العوامل التي تساهم في تحقيق الأمن بمختلف أشكاله (القومي، والدولي، وأمن الدولة) في الفترات السابقة، إلا أنه أخذ يتضاءل دور هذا العامل أمام العاملين السياسي والاقتصادي، وخصوصاً في الوقت الحاضر، نتيجة التكلفة الباهظة التي تخلفها الحروب واللجوء إلى الممارسات السياسية والاقتصادية لتحقيق أهداف ومصالح الدول<sup>1</sup>، ورغم ذلك لا يلغي دور القوة العسكرية في زيادة قوة الدولة وقدرتها على تحقيق أمنها واستقرارها، من خلال إعداد الخطط الدفاعية، والدراسات اللازمة لمواجهة الأخطار المحتملة والمتوقع حدوثها، سواء كانت هذه الخطط على مستوى الدولة، أو على مستوى الدول المجاورة أو الواقعة ضمن إقليم واحد.

وتجدر الإشارة إلى أنه عادةً ما يكون الجانب العسكري في سياسة الأمن القومي للدول الصغيرة مقتصرًا على دعم قدرة الدولة لحماية نفسها من أي عدوان يمكن أن تتعرض له، أما بالنسبة لدول ذات النفوذ الكبير والواسع، فإنها تستغل قدراتها العسكرية لتهديد أمن واستقرار الدول الصغيرة، وهذا ما دفعها أي الدول الصغيرة إلى البحث عن تحالفات مع دول أخرى لتتمكن من تحقيق أمنها واستقرارها.

#### ثالثاً - مستويات تحقيق الأمن

هناك أربعة مستويات يتحقق من خلالها الأمن بشكل عام، وهذه المستويات تشكل كلاً متكاملًا، وهي تتمثل في المستويات التالية: (أمن الفرد - أمن الوطن - أمن الإقليم - الأمن الدولي).<sup>2</sup>

#### 1- الأمن على مستوى الفرد

ويتحقق الأمن على مستوى الفرد من خلال انتهاج الفرد السلوك الذي يؤمنه من الأخطار التي تهدد أمنه واستقراره، وذلك بالتزامه بالقانون الذي يحميه ويحمي الأفراد الآخرين من هذه الأخطار، لتحقيق الأمن على مستوى الأفراد يعني تحقيق الأمن على مستوى المجتمع بشكل كامل.

#### 2- الأمن على مستوى الوطن (الدولة)

ويكون من خلال قدرة الدولة على حماية رعاياها ومنجزاتها، ومرافقها الحيوية من الأخطار الداخلية والخارجية، عن طريق التعاون بين أفراد المجتمع وأجهزة الدولة المعنية بذلك.

#### 3- الأمن على المستوى الإقليمي

ويتحقق ذلك من خلال التعاون بين الدول الواقعة في الإقليم الواحد، والتي تربطها ببعضها مصالح مشتركة تسعى للمحافظة عليها عن طريق التنسيق المشترك، وفقاً للمواثيق والاتفاقيات المبرمة بينها.

#### 4- الأمن على المستوى الدولي

ويتحقق الأمن على هذا المستوى من خلال المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو مجلس الأمن الدولي، أو المنظمات الإقليمية، عن طريق الالتزام بما يصدر عن هذه المنظمات من قرارات ومواثيق من شأنها الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

<sup>1</sup>- شوقي، ممدوح، نفس المرجع السابق، ص36.

<sup>2</sup>- الحسن، إحسان محمد، الأمن الاجتماعي، عن الموقع الإلكتروني: [http:// www.policenc.gov.bh](http://www.policenc.gov.bh)

ولا يعني تقسيم الأمن إلى هذه المستويات تجزئة الأمن، فالأمن كل متكامل لا يتجزأ، ولكن وجود هذه المستويات يعني تحقيق الأمن ينطلق من الفرد وينتهي عند أكبر المنظمات الدولية التي وجدت بالأساس لتحقيق الأمن والسلم والاستقرار والازدهار في المجتمع الدولي والحفاظ عليه.

#### رابعاً - أساليب تحقيق الأمن

لقد انقسمت آراء المختصين حول إيجاد الأسلوب الأمثل لتحقيق الأمن في المجتمع الدولي إلى نظريتين أساسيتين: الأولى يرى دعائها بأن الصراع بين الدول نتيجة تعارض مصالحها هو وسيلة من وسائل تحقيق الأمن، وذلك من خلال زيادة قوة الدولة لمواجهة أي هجوم محتمل من أي دولة أخرى تمتلك القوة نفسها، وهذا التساوي في القوة يشكل وفق هذه النظرية رادعاً للصراع بين الدول.

أما النظرية الثانية فيرى أصحابها أن الخلافات بين الدول يمكن التغلب عليها بالطرق السلمية، والتعاون المشترك لحل المشكلات المتعلقة بالأمن، وإن الصراع لا يحقق الأمن المطلوب، وقد يزيد من احتمالات نشوب نزاعات قد تتحول إلى صدام مسلح بين الدول.

وهنا لابد من عرض النظريتين؛ لكي نرى الأسلوب الأمثل لتحقيق الأمن الذي يخدم مصالح جميع الأطراف في المجتمع الدولي.

#### 1 - نظرية الصراع في تحقيق الأمن (الواقعية)

يرى أنصار هذه النظرية بأن الصراع أداة مشروعة في ظل القانون الدولي التقليدي، لحسم ما قد ينشعب من نزاعات بين الدول، وذلك لما للدولة من حق في المحافظة على مبدأ سيادتها بين الدول، وأن القوة هي الضمان الأول لبقاء الدولة، وهي التي تحدد مكانتها في المجتمع الدولي.

فدور الدولة ضمن هذا الإطار يتمثل في قدرتها على حماية نفسها من الدول الأخرى، وذلك من خلال امتلاكها للقوة الكفيلة لحماية مصالحها من أعدائها، وبعبارة أخرى فإن الدولة حين تدخل في علاقات مع غيرها من الدول، يجب أن تأخذ في اعتبارها أن تحقيق أمنها يكون من خلال زيادة قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية مع تلك الدول.<sup>1</sup>

وما يؤخذ على هذه النظرية أن تحقيق الأمن المطلق لدولة ما في مجتمع يضم دولاً مستقلة ذات سيادة يعني التهديد المطلق لغيرها من الدول.

كما إن الأمن القائم على القوة يتطلب من الدولة بصفة مستمرة الدخول في دائرة الصراع مع غيرها من الدول من أجل زيادة قوتها.<sup>2</sup>

لذلك يرى البعض ضرورة تحقيق التوازن بين رغبة الدولة في تحقيق أمنها المطلق، وبين التزامها بالقواعد الدولية في علاقاتها مع غيرها من الدول، وهذا يتطلب من الدولة تحقيق التوازن والترابط بين العوامل التالية: الحاجة إلى الأمن - الالتزام بقواعد القانون الدولي - المحافظة على الاستقرار الدولي.

<sup>1</sup> - علوي، مصطفى، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي، مرجع سبق ذكره، ص28.

<sup>2</sup> - إلياس، رزق (2003)، المكون العسكري للأمن القومي العربي، بحث من كتاب الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 أيلول 2001، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، ص275.

## 2- نظرية التعاون في تحقيق الأمن (الليبرالية)

لقد أثبتت التجارب أن تحقيق الأمن وفقاً لنظرية الصراع قد شابه الكثير من القصور، وأن هذه النظرية لا تتسجم مع الواقع المعاصر الذي ظهرت فيه الكثير من الدول التي يوجد في حوزتها أسلحة الدمار الشامل مثل الأسلحة (النووية والبيولوجية) القادرة على تدمير البشرية بشكل كامل، مما يعني أن الأمن الدولي في حالة خطر دائم وهذا ما لا يريده المجتمع الدولي، وخصوصاً في ظل ترابط المصالح وتشابكها بين الدول نتيجة التقدم الذي أحرزته الثورة العلمية والتكنولوجية في مجالات النقل، والاتصالات التي قربت المسافات بين جميع أجزاء المعمورة، وهذا يعني أن الصراع لا يؤثر فقط على الأطراف المتصارعة وإنما تأثيره عام وشامل يطال جميع الدول، لذلك توجهت الأنظار إلى تحقيق التعاون الدولي بدلاً من الصراع لتحقيق الأمن، لأنه بدون التعاون لا تستطيع أي دولة أن تحقق الأمن الذي ترغب في الوصول إليه، وهذا التعاون لا يقتصر على الجانب العسكري فقط لتحقيق الأمن وإنما يشتمل على جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.<sup>1</sup>

فالعلاقة بين أمن الدولة وأمن الدول الأخرى تتحدد من خلال التعاون بينهما، فأمن الدولة يزداد بزيادة أمن الدول جميعاً، لأن أي تهديد لأمن أي دولة يؤثر حتماً على أمن الدول المجاورة لها وعلى الأمن الدولي كذلك. وفي النهاية فإن أنصار هذه النظرية يعتبرون إن السبيل الوحيد لتحقيق الأمن ليس البحث عن القوة وحيازتها، وإنما تحقيق الأمن يأتي من خلال التعاون بين الدول في جميع المجالات والميادين وعلى الدول أن توجه جزء من ما هو مرصود من ميزانيات لشؤون الدفاع، إلى معالجة المشكلات الدولية التي تؤثر على أمن واستقرار المجتمع الدولي، ويضيفون بأن الأمن الآتي من حالة السلام أفضل من السلام الآتي من اعتبارات الأمن وحدها.<sup>2</sup>

وهنا يمكننا القول بأن الصراع لا يمكن أن يكون وسيلة لتحقيق الأمن في الوقت الحاضر، بسبب انتشار الأسلحة المتطورة، وأن الوسيلة الأكثر فاعلية لتحقيق الأمن هي تقليل الدول من اعتمادها على سياسة القوة، والتزامها بمبادئ القانون الدولي وقواعده، وتحقيق التعاون فيما بينها في كافة المجالات، وذلك لتحقيق أمنها جميعاً، وتجنب البشرية ويلات الحروب المدمرة، وخصوصاً بعد التطور التكنولوجي في ميدان صناعة السلاح وإنتاجه.

<sup>1</sup> - شوقي، ممدوح (1997)، الأمن القومي والعلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 41-45.

<sup>2</sup> - تاكايوكي يامورا، مفهوم الأمن في نظرية العلاقات الدولية، ترجمة: عادل زقاغ، عن الموقع الإلكتروني: <http://www.geocities.com/adelzeggagh/secpt.html>



## المبحث الثالث

### الأمن في منطقة حوض البحر المتوسط

لقد لاحظنا من خلال العرض السابق للتطورات التي طرأت على مفهوم الأمن أنه في ظل ثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات المعاصرة، أصبح هذا المفهوم يخضع لقاعدة التأثير المتبادل التي تقول: "إن الأزمات التي تعصف بمنطقة ما من العالم لا يقتصر تأثيرها عليها فقط، وإنما يمتد بشكل تلقائي إلى المناطق المجاورة لها وإلى المناطق التي تربطها بها مصالح مشتركة بنفس القوة ونفس الدرجة أو أقل بقليل".<sup>1</sup>

ولهذا السبب يتطلب من الدول الواقعة في حوض المتوسط التعاون المتبادل من أجل تحقيق أمن واستقرار وازدهار هذه المنطقة وإزالة جميع أسباب التوتر والنزاع.

فمفهوم الأمن هنا لم يعد مفهوماً مجرداً أي يقتصر تحقيقه على مقدار ما يمتلكه كل طرف من قوة عسكرية، وإنما أصبح يعني مسؤولية كل طرف عن تحقيق أمن واستقرار الأطراف الأخرى من خلال التعاون المشترك في كافة المجالات، وهذا ما يعني أن الأمن في منطقة حوض المتوسط قد انتقل من مفهوم الأمن الوطني إلى مفهوم الأمن الجماعي الذي تعنى به جميع دول المنطقة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن نظرة دول حوض المتوسط لتحقيق أو تطبيق هذا المفهوم لم تكن واحدة، وإنما نظر كل طرف من هذه الأطراف إلى هذا المفهوم من زاوية تحقيق مصالحه في المنطقة واستمرارها. وهنا لابد من استعراض هذا المفهوم، وفقاً لما يراه كل طرف من هذه الأطراف.

#### أولاً - مفهوم الأمن من المنظور الأوروبي

لقد أدركت الدول الأوروبية أن تحقيق أمنها واستقرارها، أصبح مرتبطاً بشكل مباشر بتحقيق أمن واستقرار دول حوض المتوسط الجنوبي التي تعاني من حدة التوتر والنزاعات، وخصوصاً (الصراع العربي - الإسرائيلي) الذي قد تمتد آثاره لتصل إليها.

وأن أمنها لم يعد يقتصر على ما تمتلكه من قوة عسكرية، كما كان قائماً أثناء حقبة الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، والتي شهدت ولادة حلفين عسكريين تقاسما القارة الأوروبية، هما حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي نشأ عام 1949، وضم دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وحلف (وارسو) الذي نشأ عام 1955، وضم دول المعسكر الاشتراكي في أوروبا الشرقية، ولقد انتقل هذا المفهوم من مفهوم القوة العسكرية والصراع إلى مفهوم الشراكة والتعاون مع دول المحيط، وخصوصاً دول جنوب المتوسط التي تربطها بها مصالح مشتركة في معظم المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتضييق الهوة القائمة بين المستوى الذي وصلت إليه المجموعة الأوروبية، وبين ذلك الذي تعيشه تلك الدول، وإيجاد حالة من الانتعاش الاقتصادي فيها لتحقيق استقرارها الاجتماعي والتخفيف من حدة البطالة المنتشرة فيها، وذلك للتقليل من ظاهرة الهجرة غير

<sup>1</sup> - حماد، إبراهيم (1997)، البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، العدد (129)، القاهرة، ص 222.

الشرعية من الجنوب إلى الشمال، والتي أصبحت تشكل عامل قلق بالنسبة للأوروبيين على أمنهم الاجتماعي خوفاً من وصول الإرهاب الإسلامي المتطرف إلى دولهم.<sup>1</sup>

ولهذا السبب فقد توجهت الدول الأوروبية نحو دول جنوب المتوسط وقدمت لها المساعدات لتطوير برامجها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لتحسين الوضع المعيشي، وتحقيق الديمقراطية والخدمات في هذه الدول، لكي تكون قادرة على الدخول في الشراكة الأورو متوسطية وللحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية من هذه الدول باتجاه الدول الأوروبية، والتي أصبحت الجسر الذي ينتقل من خلاله الإرهاب والتطرف إلى الأقليات الإسلامية الموجودة في أوروبا.<sup>2</sup>

فالاستراتيجية الجديدة للأمن في أوروبا تتطلب من الاتحاد الأوروبي أن يكون أكثر فاعلية وقدرة وتماسكاً في استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية، وحتى العسكرية في إدارة الأزمات ومنع الصراعات في المنطقة برمتها.<sup>3</sup> ولهذا اعتبرت دول الاتحاد الأوروبي أن تحقيق الأمن والاستقرار في دول شرق أوروبا ودول جنوب المتوسط هدف استراتيجي لها لما لهاتين المنطقتين من أهمية بالنسبة لأوروبا، ولما لها من تأثير على أمنها واستقرارها، وحاولت الدول الأوروبية كذلك لعب دور فاعل لحل المشكلات التي تعاني منها الدول المجاورة لها، وخصوصاً (الصراع العربي الإسرائيلي وضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة ظاهرة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والهجرة غير الشرعية)<sup>4</sup>، لأن أمن واستقرار أوروبا مرهون بأمن واستقرار الدول المحيطة بها، وخصوصاً الدول العربية في جنوب المتوسط، ودول أوروبا الشرقية التي كانت تخشى من وصول المد الشيوعي منها، وقد ركزت أوروبا على دول جنوب المتوسط أكثر لكونها تشكل المصدر الرئيسي للحصول على الطاقة " النفط " والموارد الأولية وهي في نفس الوقت تشكل سوقاً واسعة لتصريف منتجاتها، وللمحافظة على هذه المصالح بادرت الدول الأوروبية إلى طرح مشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية من خلال عقد مؤتمر برشلونة عام 1995.

### ثانياً - مفهوم الأمن من المنظور العربي

يختلف مفهوم الأمن والاستقرار عند العرب عنه عند الأوروبيين نتيجة التفاوت بين الدول العربية والأوروبية من ناحية التقدم العلمي والثقافي والاقتصادي والسياسي وحتى الأيديولوجي.

فالدول الأوروبية اتبعت سياسة واحدة في تحقيق مصالح الجماعة الأوروبية، بينما الدول العربية كانت وما تزال تفقر لهذه السياسة نتيجة ما تعانيه من ظروف التجزئة والتخلف والتبعية للغرب، وسيادة المصلحة القطرية على المصلحة القومية في رسم السياسة الخارجية، إضافةً إلى ما تعانيه أيضاً من الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي وغياب الحريات العامة والفردية.

<sup>1</sup> - العوران، أحمد فراس(2002)، الشراكة الأوروبية- المتوسطية من خلال اتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية، مجلة جامعة دمشق، العدد(18)، العدد(1)، ص192.

<sup>2</sup> - Ghassansalame , " torn between the Atlantic and the Mediterranean, Europe , and the middle East in the post gold Era " in B.A. Robertson ( editor ) , the Middle East and Europe , Routledge , London and New York 2000 , PP . 43 - 44.

<sup>3</sup> - غالي، إبراهيم، الاتحاد الأوروبي - استراتيجية للدفاع المشترك، مرجع سبق ذكره، ص141.

<sup>4</sup> - مصطفى، نادية محمود(2005)، أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده - إشكالية الاستمرارية والتغيير، مجلة شؤون عربية، العدد(121)، ص68.

وهذا ما جعل الدول الأوروبية تنظر إلى الدول العربية على أنها هي المصدر الرئيسي للعنف والتطرف والإرهاب الذي يهدد أمنها وأمن المنطقة، إلا إن الدول العربية اعتبرت أن ما تعانيه من ظروف سيئة تشكل بيئة مناسبة لنشوء الحركات الإرهابية المتطرفة، كما تدعي أوروبا، هو ناتج عن السياسات التي اتبعتها أوروبا تجاه الدول العربية وتدخلها السافر في شؤونها الداخلية، وانحيازها المطلق في الوقوف إلى جانب إسرائيل التي تهدد أمن واستقرار المنطقة من خلال تقديم الدعم والمساندة لها في تنفيذ مخططاتها الاستعمارية والعدوانية التي تخل بأمن واستقرار المنطقة العربية.<sup>1</sup>

فالأمن بالنسبة للدول العربية يعني أخذ الدول الأوروبية دوراً فعالاً ومستقلاً عن الهيمنة الأمريكية في حل الصراع العربي الإسرائيلي وتحقيق السلام العادل والشامل القائم على أساس الشرعية الدولية التي تقر الحقوق المشروعة للشعب العربي والتخلص من التبعية للدول الغربية وتحقيق التكامل والتضامن والتنسيق بين الدول العربية من خلال تفعيل دور الجامعة العربية، وإحلال مفهوم الأمن القومي العربي بدلاً من مفهوم الأمن القطري أو الوطني، لأن ذلك يعني أن لكل دولة عربية مفهومها الخاص لأمنها الوطني، وذلك لوجود سياسات قطرية تسعى إلى صيرورة الدولة القطرية باعتبارها تعبيراً عن إرادة الأمة أو الشعب في هذه الدولة أو تلك على الرغم من امتلاك الوطن العربي لجميع المقومات التي تحقق أمنه القومي واستقراره ومن أبرز هذه المقومات ما يلي:

## 1- العامل الجغرافي

يمتد الوطن العربي على مساحة تقارب الـ (14.2) مليون كم<sup>2</sup>، والتي تكسبه ميزة التنوع في المناخ الذي يعني التنوع في المحاصيل والمنتجات القادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي والتخلص من التبعية الغذائية للغرب وبالتالي تمكنه من تحقيق أمنه الغذائي الذي يعد عنصراً مهماً من عناصر تحقيق الأمن القومي العربي لما يمتلكه الوطن العربي من مساحات واسعة من الأراضي الزراعية،<sup>2</sup> وأيضاً يستفيد الوطن العربي من اتساع مساحته في تنوع ثرواته الباطنية التي تجعل منه المصدر الرئيسي لهذه الثروات بالنسبة للدول الأوروبية. إذ يحتضن الوطن العربي أكثر من نصف احتياطي العالم من النفط الذي يعتبر مصدر قوة المنطقة العربية.<sup>3</sup>

## 2- العامل البشري

يشكل الامتداد الجغرافي للوطن العربي عاملاً مساعداً على احتواء قدرة بشرية واسعة، إذ بلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي (348) مليون نسمة عام 2010.

وتمتاز هذه القدرة البشرية في الوطن العربي باستقرار وثبات وضعها الهرمي ما بين الأعمار /15-65/، حيث يشكل الشباب شريحة اجتماعية كبيرة، وهذا الكم من القدرات البشرية إذا ما أنضج من الناحية الثقافية والعلمية، فإنه سيجعل من الوطن العربي منطقة لا يستهان بها على المستويين الإقليمي والدولي،<sup>4</sup> فالقوة البشرية النوعية تساعد في بناء القوة الاقتصادية والعسكرية القادرة على تحقيق الأمن القومي في المنطقة العربية.

<sup>1</sup> - محافظة، علي (2005)، العلاقات الأوروبية العربية: الروابط والمصالح والمحاذير، مجلة شؤون عربية، العدد (21)، ص 78.

<sup>2</sup> - الناصر، ناصر عبيد (2003)، الأمن الغذائي بوصفه أحد مكونات الأمن القومي العربي، ندوة عن الأمن القومي العربي في عالم متغير عبد أحداث ( 11 / أيلول / 2001)، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، مكتبة مدبولي، ص 239.

<sup>3</sup> - جامعة الدول العربية، التقدير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة، القاهرة، أيلول 2000، ص د.

<sup>4</sup> - عطوان، خضر عباس (2006)، وضع العرب في النظام الدولي سياسات اندماج إيجابي أم سياسات دمج قسري، مجلة شؤون عربية،

العدد (127)، ص 237.

### 3- التماثل بين الدول العربية

تتمتع البلاد العربية بالعديد من عناصر التماثل الاجتماعي من حيث العادات والتقاليد، ووحدة التاريخ واللغة والتداخل في البعد الحضاري لتاريخ الدول العربية المشترك، والتفاعل بين أبناء الأمة العربية على المستويين الرسمي وإن كان متذبذباً، والشعبي الأكثر وضوحاً والناج عن الشعور بالانتماء إلى قومية وأمة واحدة تجمعهم جميعاً،<sup>1</sup> وهذا التوافق الاجتماعي بين الدول العربية يشكل عامل قوة مهم بالنسبة لها يساعدها على تحقيق أمنها واستقرارها.

وبناءً على ما تقدم، فقد عرفت الجامعة العربية الأمن القومي العربي بأنه: "قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وتنمية القدرات والإمكانات العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية آخذة في الحسبان الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة والإمكانات المتاحة والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن القومي العربي".<sup>2</sup>

ويتضح من هذا التعريف أن هناك ترابطاً عضوياً بين مفهوم الأمن القومي ومفهوم القوة، فالأمة القوية هي التي تكون قادرة على تحقيق أمنها القومي، ولا نقصد بالقوة هنا القوة العسكرية فقط، بل القوة بمعناها الشامل الذي يشمل جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية، فالقوة العسكرية الرادعة لأي اعتداء خارجي لا تتحقق دون وجود قوة اقتصادية وقوة تقنية وعلمية تؤمن للأمة قوتها وتبعدها عن التبعية للدول الكبرى، وعلى الرغم من ذلك، فإن الأمن القومي العربي لم ينظر إليه في إطاره النظري والفكري إلا من زاوية التهديدات الخارجية القائمة والتي تؤثر عليه وفي مقدمة هذه التهديدات الوجود الإسرائيلي في المنطقة وما يشكله من تهديد لأمن الوطن العربي.<sup>3</sup> فتحقيق الأمن في المنطقة العربية مرهون بتحقيق التعاون والتنسيق بين الدول العربية، وتفعيل دور الجامعة العربية لحل المشكلات العالقة التي تخل بأمن واستقرار المنطقة.

#### ثالثاً - مفهوم الأمن من المنظور الإسرائيلي

يُعرف العقيد (ايغال الون) الأمن القومي الإسرائيلي بأنه: "محصلة اتصالات الدولة الصهيونية مع بيئتها القريبة والبعيدة، والتي تعكس قوتها وجاهزيتها ووسيلتها وقدرتها على التنفيذ من أجل حماية مصالحها الحيوية وتحقيق أهدافها وغاياتها القومية".<sup>4</sup>

فالأمن القومي الإسرائيلي من وجهة النظر الإسرائيلية يهدف إلى تأمين وجود وحماية كيان دولة إسرائيل بكل الوسائل، والعمل على تطويع الإرادة العربية لتقبل فكرة الوجود الإسرائيلي قسراً أو طواعية، وخلق الظروف المناسبة لتحقيق غاية الصهيونية في إقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين المحتلة والتي تضم معظم يهود

<sup>1</sup> - المياح، عبد اللطيف علي - الطائي، حنان علي (2003)، ثورة المعلومات والأمن القومي العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 57.

<sup>2</sup> - المياح، عبد اللطيف علي - الطائي، حنان علي، نفس المرجع السابق، ص 58.

<sup>3</sup> - الكيلاني، هيثم (2000)، الأمن القومي العربي، في المؤتمر القومي العربي: حالة الأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 283.

<sup>4</sup> - شبيب، منيب عبد الرحمن، نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1991-2002)، مرجع سبق ذكره، ص 48.

العالم من خلال استتارة عاطفتهم الدينية بأنهم شعب الله المختار، وهذه الأرض هي أرض الميعاد وهي أرض يهودية وليس للعرب أي حق فيها.<sup>1</sup>

إذاً فالأمن القومي الإسرائيلي له مفهوم خاص يختلف في جوهره عن مفهوم باقي العالم لمفهوم الأمن القومي، وهذا المفهوم نابع من كون إسرائيل كيان غريب زرع في المنطقة العربية لتحقيق أهداف الدول الغربية التي لها مصالح في هذه المنطقة وتريد المحافظة عليها عن طريق وجود الكيان الصهيوني فيها لإبقائها مجزئة وضعيفة. فالأمن الإسرائيلي من منظور الإسرائيليين مفهوم مرادف لوجود الدولة الصهيونية، والذي تسعى إسرائيل إلى تحقيقه انطلاقاً من إتباع السياسات التالية:

أ- الهجرة اليهودية وسياسات الاستيطان

تعد الهجرة اليهودية والمشروع الاستيطاني الصهيوني من أهم الركائز التي يقوم عليها بقاء الدولة الإسرائيلية وضمان استمراريتها، وهذا ما أكده رئيس الحكومة الإسرائيلي السابق (أريئيل شارون) في حديثه لصحيفة (هآرتس) الإسرائيلية، عندما قال: (قيام المستوطنات هو جزء من النظرية الأمنية الإسرائيلية).

ولكي تتمكن الحركة الصهيونية من تحقيق ذلك، أقامت العديد من المؤسسات المالية والتنظيمية خدمة لهذا الهدف الاستراتيجي، ومن هذه المؤسسات، المصرف اليهودي للمستعمرات الذي تأسس عام 1898، ولجنة الاستعمار التي تأسست في العام نفسه أيضاً، والصندوق القومي اليهودي من أجل شراء الأراضي الفلسطينية الذي تأسس عام 1901، وشركة تطوير أراضي فلسطين التي تأسست عام 1908.<sup>2</sup>

وقد ازدادت موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين بشكل ملحوظ بعد إصدار بريطانيا وعد بلفور المشؤوم عام 1917، وما تزال هذه الهجرة مستمرة حتى يومنا هذا وسوف نتطرق لهذا الموضوع بشيء من التوسيع في الفصل الأخير من هذا البحث.

ب- المؤسسة العسكرية

تعد المؤسسة العسكرية جهازاً عسكرياً ومدنياً في آن واحد، نظراً لصغر مساحة الكيان الصهيوني وقلة عدد المستوطنين، وبالتالي قلة تعداد أفراد الجيش الإسرائيلي، مما يستدعي هنا تطبيق فلسفة (عسكرة المجتمع الإسرائيلي)، والتي تعني تأهيل كافة أفراد المجتمع عسكرياً لتعبئتهم عند الضرورة تطبيقاً لمفهوم الأمة المحاربة التي نادى بها (وايزمن).

ونتيجة لقلة تعداد الجيش الإسرائيلي فقد اتجهت اهتمامات وجهود الحكومات الصهيونية على التركيز في تحقيق التفوق العسكري على تصنيع السلاح النووي وامتلاك الأسلحة المتطورة والحديثة التي لا تمتلكها الجيوش العربية.<sup>3</sup> ونقوم بالتوسع في هذا الجانب في الفصل الثالث من هذا البحث.

ج- القدرة النووية (الردع النووي)

تتبع إسرائيل في هذا الجانب سياسة الغموض في الإفصاح عن قدراتها النووية وذلك لكي تتمكن من تحقيق سياسة الردع للمحافظة على أمنها، ولخلق حالة من الخوف لدى الدول العربية نتيجة الشعور بخطر تهديد أمنها

<sup>1</sup> الدوافع والغايات للإرهاب الصهيوني تأكيد الوجود وتوفير عنصر الأمن، عن الموقع الإلكتروني: <http://www.palestin-info-info>

<sup>2</sup> - حيدر، لطف الله (2002)، الصهيونية وفلسطين دراسة تاريخية، منشورات وزارة الثقافة، ط1، دمشق، ص114.

<sup>3</sup> - سرحان، محمد علي (2002)، اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الاستعماري، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص209.

ولإجبارهم على الدخول في مفاوضات سلمية من أجل الوصول إلى سلام يخدم مصالح إسرائيل بالدرجة الأولى ويكون على حساب الحقوق العربية المشروعة.<sup>1</sup>

#### د - التحالفات الدولية والإقليمية

سعى الكيان الصهيوني منذ وجوده إلى إيجاد نوع من التحالفات مع الدول الكبرى التي تمتلك مراكز الهيمنة على السياسة الدولية، وذلك لتثبيت وجوده وتعزيز قدراته العسكرية وللحصول على المساعدات بكافة أنواعها العسكرية والسياسية والاقتصادية لإحراز تفوق نوعي على الدول العربية في كافة المجالات وتهديد أمن المنطقة العربية من خلال ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية والإعلامية عليها، وأبرز هذه التحالفات التحالف الإسرائيلي الأمريكي الذي تبلور بشكل واضح في أعقاب فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956،<sup>2</sup> حيث نقلت إسرائيل ولائها من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تشكل مركز القوة في العالم وتحالف إسرائيل معها يعني دعم أمن إسرائيل والمحافظة عليه وعلى مصالحهما المشتركة في المنطقة.

#### رابعاً - المؤسسات الإقليمية والدولية المعنية بتحقيق الأمن في منطقة حوض المتوسط

لقد أجمع معظم الباحثين الأوروبيين والعرب المعنيين بالشؤون الاستراتيجية والأمنية أن الأمن في منطقة حوض المتوسط لا يتجزأ وإن تحقيق الأمن في هذه المنطقة يأخذ طبيعة تبادلية، أي أن تحقيق أمن أي ضفة من ضفاف المتوسط يتطلب تحقيقه في الضفة الأخرى، وهذا يعني أن مسؤولية تحقيق الأمن في منطقة حوض البحر المتوسط مسؤولية إقليمية ودولية تعنى بها المؤسسات التالية:

#### 1- منظمة الأمم المتحدة

نشأت هذه المنظمة في عام 1945 لحفظ الأمن والسلام العالمي ودرء خطر الحرب عن البشرية لتكون بديلاً عن عصبة الأمم التي فشلت في تحقيق مهامها في حفظ السلم والأمن الدوليين، وتضم هيئة الأمم المتحدة جميع دول العالم، وهي مسؤولة عن تثبيت دعائم السلم والاستقرار فيها من خلال منع الحروب وحل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية، وتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي بينها.<sup>3</sup>

#### 2- الاتحاد الأوروبي

وجدت الدول الأوروبية نفسها بعد الحرب العالمية الثانية بين قوتين جبارتين هما الاتحاد السوفيتي (السابق) والولايات المتحدة الأمريكية، وأدركت أن عليها اتخاذ موقف خاص بها يعيد بناء قوتها في الميادين الاقتصادية والسياسية والدفاعية، فعمدت هذه الدول إلى توقيع معاهدة (ماستريخت) عام 1991، من أجل تأسيس اتحاد يضم جميع الدول الأوروبية وانبثق عن هذه المعاهدة ولادة الاتحاد الأوروبي الذي هدفت الدول الأوروبية من تأسيسه إلى إيجاد هوية لها على الصعيد الدولي والوصول إلى تبني سياسة خارجية وأمنية مشتركة تحافظ من خلالها

<sup>1</sup> - معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح (2004)، إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، النظم الدولية لمنع الانتشار والتجارب الإقليمية، جنيف، ص 109.

<sup>2</sup> - شبيب، منيب عبد الرحمن، نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (199-2002)، مرجع سبق ذكره، ص 64-92.

<sup>3</sup> - محافظة، علي (2005)، العلاقات الأوروبية-العربية: الروابط والمصالح والمحاذير، مجلة شؤون عربية، العدد (121)، ص 81.

على أمن واستقرار القارة الأوروبية،<sup>1</sup> إلا أن مهمة الاتحاد الأوروبي لم تقتصر على القارة الأوروبية فقط بل تعدتها إلى الدول المتوسطية الأخرى المطلة على البحر المتوسط التي تربطه معها مصالح مشتركة، فحاول الاتحاد التوجه باتجاه هذه الدول من أجل الحفاظ على مصالحه وأمنه واستقراره من خلال عقد مؤتمر برشلونة عام 1995،<sup>2</sup> الذي يدعو إلى التشاركية والتعاون بين الدول المتوسطية الأوروبية والعربية وتمتين العلاقة معها والمحافظة على أمنها واستقرارها من خلال حل النزاعات القائمة فيها وخصوصاً الصراع العربي - الإسرائيلي، لأن أمن أوروبا واستقرارها مرتبط بأمن واستقرار كافة دول المنطقة.

### 3- منظمة حلف شمال الأطلسي

تم التوقيع على اتفاقية تشكيل حلف شمال الأطلسي في نيسان عام 1949، ويضم هذا الحلف معظم الدول الأوروبية الواقعة على الضفة الشمالية للمتوسط، وهو حلف عسكري يهدف إلى حماية الدول الأعضاء فيها وضمان أمنها واستقرارها، ومكافحة الإرهاب أينما وجد وتجفيف منابعه.<sup>3</sup>

### 4- منظمة الأمن والتعاون الأوروبي

تأسست هذه المنظمة في عام 1975، وضمت كل من (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، اليونان، تركيا) وتهدف هذه المنظمة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية في منطقة حوض المتوسط، وحل النزاعات التي تنشأ في المنطقة بالطرق السلمية.<sup>4</sup>

### 5- مجلس أوروبا

تأسس هذا المجلس في عام 1949، وضم كلاً من الدول التالية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، اليونان، تركيا، مالطا، قبرص)، إضافةً إلى (ألبانيا، بلغاريا، كرواتيا، مقدونيا، رومانيا، سلوفينيا، أوكرانيا، روسيا)، وقد ركز المجلس دوره على عمليات الإصلاح الديمقراطي ودمج الدول الأعضاء في بنى التعاون الأوروبي.

### 6- اتحاد غرب أوروبا

تم تشكيل هذا الاتحاد في عام 1954، ليضم دول غرب أوروبا، وكانت مهمة هذا الاتحاد هي إيجاد نوع من التنسيق والتعاون بين دول أوروبا الغربية في المجالات العسكرية، والثقافية، والاقتصادية، وغيرها من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في الدول الأعضاء في هذا الاتحاد.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>- الراشد، صالح(2005)، سورية والاتحاد الأوروبي المتوسطية ومشقة الجوار، دار الصديق للطباعة والتوزيع، ط1، دمشق، ص22.

<sup>2</sup>- غالي، إبراهيم(2004)، الاتحاد الأوروبي: استراتيجية للدفاع المشترك، مجلة السياسة الدولية، العدد(156)، ص141.

<sup>3</sup>- نافعة، حسن(2004)، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص570. انظر أيضاً: أليساندرو فيجيس(2003)، مستقبل الناتو وتوسعه شرقاً وفي البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد(152)، المجلد(38)، القاهرة، ص20.

<sup>4</sup>- الحاج، علي(2005)، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص279.

<sup>5</sup>- نافعة، حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مرجع سبق ذكره، ص570.

## 7- جامعة الدول العربية

نشأت هذه المنظمة عام 1945، وهي منظمة إقليمية تضم جميع الدول العربية وتهدف إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين وحل الخلافات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية، وتعد هذه المنظمة عنصراً مهماً من عناصر تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

## 8- اتحاد المغرب العربي

تأسس هذا الاتحاد عام 1989، ويتكون من دول المغرب العربي (المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس وليبيا)، ويهدف هذا الاتحاد إلى تحقيق التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء فيه.

## 9- منظمة الوحدة الإفريقية

ولدت هذه المنظمة في أيار عام 1963، نتيجة شعور الدول الإفريقية بأن الوضع في القارة الإفريقية أصبح وضعاً غير سليم من الناحية السياسية والاقتصادية، وأنه يجب على هذه الدول توحيد صفوفها ودعم أوامر التعاون فيما بينها من أجل إصلاح هذه الأوضاع وتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة من خلال حل النزاعات القائمة بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء<sup>1</sup>. ويتضح من خلال ما تقدم أن مفهوم الأمن لم يعد يرتبط بالجانب العسكري فقط، وإنما أخذ يشمل الجوانب السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والبيئية.. الخ، كما أنه لم يعد تحقيقه من مسؤولية الدول التي تعاني من التوتر والنزاعات وإنما أصبحت هذه المسؤولية تعني جميع الدول التي تقع في نفس الإقليم، وذلك بسبب القرب الجغرافي، وتشابك العلاقات بين الدول في ظل التقدم والتطور الذي يشهده العالم في وسائل الاتصال والمواصلات، مما يعني أن تحقيق الأمن والاستقرار في أي منطقة أو إقليم يتطلب التعاون بين جميع دول هذه المنطقة أو الإقليم فالمسؤولية أصبحت جماعية وليست فردية، ولهذا طرحت الدول الأوروبية مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية في سبيل تحقيق أمنها واستقرارها.

<sup>1</sup> - محافظة، علي، العلاقات الأوروبية العربية: الروابط والمصالح والمحاذير، مرجع سبق ذكره، ص 82.



## الفصل الثاني

### السياسة المتوسطة تجاه الدول العربية في إطار إعلان برشلونة

#### **المبحث الأول: ( الحوار العربي- الأوروبي ).**

أولاً - مفهوم الحوار وتعريفه.

ثانياً - أسباب الحوار وأهدافه.

ثالثاً - أجهزة الحوار.

رابعاً - مراحل الحوار.

خامساً - الموقف من الحوار و(معوقاته).

#### **المبحث الثاني: الإطار الفكري والاستراتيجي لإعلان برشلونة.**

أولاً- إعلان برشلونة.

ثانياً- برنامج العمل في إطار إعلان برشلونة.

ثالثاً- الهيئات المشكلة لمتابعة تنفيذ أهداف إعلان برشلونة.

رابعاً- السمات العامة لإعلان برشلونة.

خامساً- الدوافع الحقيقية لعقد مؤتمر برشلونة بالنسبة للجانبين العربي

والأوروبي.

#### **المبحث الثالث: السياسات المتبعة في إطار إعلان برشلونة والآثار المترتبة عنها.**

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها الدول المتوسطة في إطار إعلان برشلونة.

أ- الإجراءات المتبعة في المجال السياسي والأمني.

ب-الإجراءات المتبعة في المجال الاقتصادي.

ج- الإجراءات المتبعة في المجال الاجتماعي.

ثانياً- الآثار الناتجة عن الإجراءات المتخذة في إطار إعلان برشلونة.

ثالثاً- مقومات إنجاح أهداف إعلان برشلونة.

## الفصل الثاني

### السياسة المتوسطة تجاه الدول العربية في إطار إعلان برشلونة

بعد قيام حرب تشرين عام 1973، ونتيجة استخدام الدول العربية النفطية نفطها سلاحاً ضد الدول التي وقفت إلى جانب إسرائيل في هذه الحرب، وجهت الدول الأوروبية أنظارها تجاه دول جنوب المتوسط من أجل خلق نوع من التقارب مع شعوب هذه المنطقة وإدخالها في شراكة تضم دول حوض المتوسط، وذلك من أجل الحفاظ على أمنها واستقرارها وازدهارها، واستعادة دورها في المنطقة وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. ونقوم في هذا الفصل بدراسة تفصيلية للحوار العربي الأوروبي ومشروع الشراكة المتوسطة المتضمن في إعلان برشلونة، والتدابير التي اتخذت لتحقيق هذا المشروع، وما نتج عنها من آثار سلبية وإيجابية.

## المبحث الأول الحوار العربي - الأوروبي

### أولاً - مفهوم الحوار

يرجع مفهوم الحوار إلى الكلمة اليونانية (Dialogos) التي تعني: (حديث، محادثة)، استخدمه أفلاطون في كتاباته الفلسفية، واستعمل أيضاً في الكتابات السياسية والعلمية. والحوار يقصد به التواصل بين الحضارات لبلوغ هدف مشترك، فهو ليس حديث، وتبادل كلام شفوي بين المتحاورين، فالحديث قد يكون إبداء وجهات نظر عدائية بين الأطراف المتحاورين، أما الحوار فهو تبادل الآراء والأفكار للوصول إلى نقاط التقاء مشتركة تحقق مصالح كلا الجانبين المتحاورين.<sup>1</sup> والحوار بالتعريف هو "تبادل أفكار بين فريقين أو أكثر في إطار موضوع ما، حول قضية ما، بغية الاتفاق على صيغة حل أو اتفاق على تسوية في شأن القضية التي هي مدار الحوار".<sup>2</sup> ويلعب الحوار دوراً كبيراً في زيادة التفاعل بين الحضارات المتحاورين، ويساهم في إضعاف العداوة والتوتر فيما بينهما، ويزيد من إمكانية التعاون المتبادل في المشكلات المشتركة التي لا تقدر على حلها أية حضارة إقليمية بمفردها مهما امتلكت من الإمكانيات والقوة.<sup>3</sup>

ومن خلال دراسة واقع العلاقات بين الحضارات في الوقت الحاضر يتضح لنا أن هذه العلاقات انتقلت من حالة المواجهة والصراع إلى حالة الحوار والمشاركة والتعاون، وذلك من أجل المحافظة على البقاء والاستقرار وتحقيق الأهداف المشتركة التي تحقق المصالح المتبادلة بالنسبة للأطراف المتحاورين، في ظل ما نلاحظه من ظهور تكتلات متعددة الأشكال والأهداف على الساحة الدولية.

ويجب علينا أن ندرك إن إقامة أي حوار بين أي حضارة وأخرى هو عملية تحتاج إلى الكثير من الوقت قد تصل إلى عشرات السنين حتى يتم تغيير الصورة النمطية المتكونة لدى كل حضارة تجاه الأخرى وخلق الثقة المتبادلة بينهما عبر الأجيال المتتالية لتحقيق الأهداف المرجوة من الحوار.

### ثانياً - أسباب الحوار وأهدافه

#### أ- أسباب الحوار

هناك العديد من الأسباب التي دفعت الجانبين العربي والأوروبي للبدء بالحوار، وهي:

1- تحقيق الأمن في منطقة حوض البحر المتوسط من خلال حل الصراع في الشرق الأوسط، وخصوصاً الصراع العربي الإسرائيلي، فلا يمكن الاقتراب من المسائل الأمنية دون التوصل لحل جذري للمشاكل الرئيسية في المنطقة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - يوري ياكوفيتس - بوريس كوزيك (2009)، ترجمة: نائل زين الدين - فريد حاتم الشحف، حوار الحضارات، مجلة الفكر السياسي، العدد (34) - (35)، ص 159.

<sup>2</sup> - حيدر، محمود (2005)، مفهوم الحوار في إشكاليات الاختلاف والتواصل ونظام القيم، مجلة الفكر السياسي، العدد (21)، ص 219.

<sup>3</sup> - يوري ياكوفيتس - بوريس كوزيك، حوار الحضارات، مرجع سابق ذكره، ص 160.

<sup>4</sup> - السرحان، صابيل فلاح مقداد (2001)، أثر توسيع حلف الأطلسي على الأمن القومي العربي (1990-2000)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، ص 127.

- 2- خشية أوروبا من نقص إمداداتها من النفط، إذا ما استمرت الدول العربية في استخدام النفط سلاحاً للضغط عليها، فاعتماد أوروبا على النفط العربي يتجاوز الـ (50%) من حاجتها للنفط، وهذا ما يفقدها القدرة التنافسية مع المنتجات الأمريكية في حال توريد أمريكا النفط لها بأسعار باهظة.
- 3- إظهار الحد الأدنى من الاستقلالية عن الولايات المتحدة بعد أن ارتفع مستوى النمو الاقتصادي في أوروبا ليقترّب من مستواه في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 4- استعادة أوروبا دورها السياسي على الصعيد الدولي بعد غياب شبه كلي له منذ الحرب العالمية الثانية.<sup>1</sup>
- 5- تمثل المنطقة العربية بالنسبة لأوروبا سوقاً واسعاً لتصريف صادراتها بمختلف أنواعها (الصناعية والرأسمالية، والاستهلاكية).
- 6- الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل وغياب الدور السوفييتي الفاعل دفع بالعرب للبحث عن طرف ثالث لمساندة قضاياهم.<sup>2</sup>
- 7- الحوار هو وسيلة التواصل الأهم بين شعوب منطقة حوض البحر المتوسط الشمالية والجنوبية.
- 8- تحقيق المصالح المشتركة للشعوب العربية والأوروبية في ظل ظهور العولمة والتكتلات الإقليمية وهيمنة الاحتكارات الأمريكية.
- 9- الجوار الجغرافي الذي يشكل أساساً متيناً للتواصل العربي- الأوروبي لعب دوراً هاماً في تسهيل التبادل الاقتصادي والثقافي بين الطرفين.<sup>3</sup>

#### ب - أهداف الحوار

إن الهدف من الحوار العربي الأوروبي يكمن في تنشيط التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي بين أوروبا ودول جنوب المتوسط والسعي إلى إزالة الصورة النمطية المختزلة لدى كل طرف عن الآخر، وهذا لا يعني أن الحوار يهدف إلى تغيير الآخر، وإنما يهدف إلى التعايش معه بشكل سلمي من خلال إيجاد الحلول الجذرية للمشاكل والقضايا الملحة، والحوار الناجح يجب أن يقوم على المساواة والتكافؤ واحترام التعددية والخصوصية الثقافية.<sup>4</sup>

إلا أن هدف الحوار العربي الأوروبي لم يكن مشتركاً يخدم مصالح الطرفين العربي والأوروبي، وإنما كان لكل طرف أهدافه الخاصة به يسعى إلى تحقيقها من خلال هذا الحوار، حيث كان الجانب الأوروبي يهدف من وراء الحوار إلى تحقيق مصالحه الاقتصادية بالدرجة الأولى وضمان الإمدادات النفطية له، أما الجانب العربي فقد كان يهدف من الحوار تحقيق مصالحه السياسية والاقتصادية معاً.

وهنا لابد من الاطلاع على الأهداف الحقيقية لكلا الطرفين العربي والأوروبي من الحوار:

---

<sup>1</sup> - حبيب، مطانيوس (2005)، الاتحاد الأوروبي والصراع العربي الإسرائيلي، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، قضايا إستراتيجية، العدد (50)، ص33.

<sup>2</sup> - الجمال، أحمد مختار (2004)، الأسس الفكرية لحوار حضاري بين العرب والغرب، مجلة شؤون عربية، العدد (118)، ص94.

<sup>3</sup> - عودات، حسين (2003)، صورة الآخر النمطية أوروبياً وعربياً، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا راهنة، العدد (9)، ص7.

<sup>4</sup> - بيبرس، سامية (2004)، الشراكة الأوروبية المتوسطية وحوار الثقافات، مجلة السياسة الدولية، العدد (155)، ص161.

## 1- أهداف الحوار بالنسبة للجانب الأوروبي

- أ- رغبة أوروبا في التحرر من التبعية لسيطرة القوى الكبرى، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (السابق)، والتعبير عن عزمها السياسي والاقتصادي في التعامل مع العالم العربي.
  - ب- بروز أوروبا كقوة مؤثرة ومنافسة للقوى العظمى في منطقة حوض البحر المتوسط.
  - ت- ضمان الحصول على الإمدادات النفطية من المنطقة العربية بما يغطي حاجتها وبأسعار معقولة.<sup>1</sup>
  - ث- تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والازدهار الاقتصادي في الحوض الجنوبي للبحر المتوسط للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الجنوب إلى الشمال.
  - ج- المحافظة على المصالح التجارية مع العالم العربي، إذ تعد الدول الأوروبية كمجموعة الشريك التجاري الأول للدول العربية.
  - ح- الاستفادة من الأسواق الواسعة في الدول العربية لتصريف منتجاتها.
  - خ- تحسين الوضع الاقتصادي في الدول العربية من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية فيها، وهذا ما يساعد في زيادة القوة الشرائية للأفراد وبالتالي زيادة مستورداتها من الخارج، وخصوصاً من الأسواق الأوروبية.
  - د- القيام بأبحاث مشتركة في مجالات تكنولوجية وإنتاج الكهرباء والمياه والتدريب.<sup>2</sup>
- ونلاحظ مما سبق بأن الجانب الأوروبي ركز في حوار مع العرب على الجوانب الاقتصادية أكثر من الجوانب السياسية، وذلك لاعتبارات عديدة منها، أن القطاع الصناعي في العالم العربي ما يزال في بدايته وهو بحاجة إلى الدعم الخارجي، إضافةً إلى أهمية الأسواق العربية بالنسبة للصناعات الأوروبية، وكذلك فإن الجماعة الأوروبية التي نشأت بمضمون اقتصادي تعتقد بأن نجاح الحوار مرتبط بتطور الجانب الاقتصادي بالدرجة الأولى.

## 2- أهداف الحوار بالنسبة للجانب العربي

إن أبرز ما هدف إليه الجانب العربي من الحوار ما يلي:

- أ- دعم التنمية والتطور في المنطقة العربية من خلال الحصول على التكنولوجيا الأوروبية المتقدمة التي تساعد في خلق الصناعات الاستخراجية باستقلالية تامة.
- ب- استقطاب الاستثمارات الأوروبية لتحسين الأوضاع الاقتصادية المتردية في المنطقة، وبالتالي تحرر الاقتصاد العربي من التبعية شبه المطلقة للاقتصاد الأوروبي.
- ت- دعم القضية الفلسطينية من خلال الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني.<sup>3</sup>
- ث- التأكيد على البعد الثقافي في الحوار، وذلك لتغيير الصورة السلبية المأخوذة عن الشعوب العربية مثل (التخلف والتطرف والإرهاب)، ولكونه أيضاً المرتكز الأساسي الذي تتأسس عليه الأبعاد السياسية والاقتصادية.

<sup>1</sup>- الشبلي، جمال، العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص86.

<sup>2</sup>- كامل، عثمان (1994)، أمن البحر المتوسط وأثره على العالم العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، مركز الدراسات العربي والأوروبي، باريس، ص24- ص26.

<sup>3</sup>- الشبلي، جمال، العرب و أوروبا رؤية سياسية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص86.

ج- دعم اقتصاديات الدول العربية وتنمية قدراتها على التصدير، بالإضافة إلى تشجيع الأنشطة المولدة لفرص العمل.

ح- زيادة الإسهام الأوروبي في حل الصراع في الشرق الأوسط من خلال إيجاد تسوية دائمة وعادلة لمسألة الصراع العربي - الإسرائيلي، والضغط على إسرائيل للالتزام بقرارات الشرعية الدولية.<sup>1</sup>

ونلاحظ مما تقدم بأن الجانب العربي لم يقتصر في حوار مع الأوروبيين على جانب واحد من جوانب الحوار وإنما حاول أن يكون الحوار شامل لجميع الجوانب (السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية)، مع التركيز على حل مسألة الصراع العربي الإسرائيلي التي شكلت عقبة كبيرة أمام أمن واستقرار المنطقة.

وفي الحقيقة يمكن القول بأن الحوار شكل تجربة غنية في التعاون الإقليمي، وكان له مردود لكل من طرفيه وإن اختلف حجم هذا المردود والمنافع التي جاء بها، فالحوار كان التجربة الأولى لكل من الجماعة الأوروبية وجامعة الدول العربية في إقامة علاقات خارجية متعددة الأطراف.

### ثالثاً - أجهزة الحوار

لقد تم وضع الهيكلية الإدارية للحوار في الاجتماع الأول للجنة العامة الذي انعقد في (18-20/5/1976)، حيث كانت الأجهزة التي تنظم الحوار وتشرف عليه آنذاك هي (اللجنة العامة - ولجان العمل)، ولكن ونتيجة ما واجهه الحوار من حالات توقف وانقطاع كان لابد من إعادة تنظيم مؤسساته من جديد وذلك من أجل زيادة فعاليته في كافة جوانبه (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتقنية)، وعلى هذا الأساس وافقت اللجنة العامة في اجتماعها في (دبلن) المنعقد خلال الفترة (7 - 8 / 6 / 1990) على التنظيم التالي:

- الترويكا الوزارية (الباب السياسي).
  - اللجنة العامة (الباب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتقني).
  - لجان العمل (أصبحت ثلاث بدلاً من سبع).
- وهنا سوف نستعرض هذه الأجهزة خلال المراحل المتعاقبة التي مر بها الحوار العربي- الأوروبي وهي على الشكل التالي:

### 1 - أجهزة الحوار خلال المرحلة الأولى ( انطلاقه )

#### أ- اللجنة العامة

وهي أعلى جهاز للحوار، وتتألف من مبعوثي الطرفين العربي والأوروبي على مستوى السفراء، ومن أعضاء ممثلين عن الجامعة العربية والجماعة الأوروبية، وتمارس اللجنة العامة المهام التالية:

- الإشراف على الحوار وتوجيهه.
- مناقشة التوجهات العامة للحوار.
- دراسة الاقتراحات التي تقدم لها من كل مجموعة.
- إقرار المشاريع المقدمة لها من لجان العمل.

<sup>1</sup>- البيومي، جمال الدين(2010)، العلاقات الأوروبية المتوسطة وتحديات المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد(182)، ص107.

أما اجتماعاتها: فتجتمع اللجنة العامة مرتين في العام ويرأس اجتماعاتها رؤساء البعثتين العربية والأوروبية وبالتوافق وهذه الاجتماعات تعقد مرة في عاصمة عربية وأخرى في عاصمة أوروبية، وفي نهاية كل اجتماع توزع اللجنة العامة بياناً ختامياً يلخص المقررات المتخذة من قبل كلا الطرفين.<sup>1</sup>

ب- لجان العمل

تتألف من سبع لجان موزعة على الشكل التالي:

- لجنة الزراعة والتنمية الريفية.
- لجنة التصنيع.
- لجنة البنية التحتية.
- لجنة الثقافة والعمل والقضايا الاجتماعية.
- لجنة التعاون العلمي والتقني.
- لجنة التعاون المالي.
- لجنة التعاون التجاري.

وتضم كل لجنة من (10 إلى 14) خبيراً يمثلون الطرفين العربي والأوروبي على مستوى (الجامعة العربية والمجلس العام للسوق الأوروبية المشتركة).

واقترحات هذه اللجان تعرض على اللجنة العامة ولا توضع موضع التنفيذ إلا بعد تقديمها للجنة العامة، كما يمكن لكل لجنة تشكيل فريق أو أكثر متخصص ومكلف بدراسة مسائل تقنية محددة وكل فريق يقدم تقريره إلى لجنة العمل التابع لها.<sup>2</sup>

## 2 - أجهزة الحوار خلال المرحلة الثانية بعد العام 1990

نتيجة عدم نجاح أجهزة الحوار في المرحلة الأولى في إدارة الحوار وتحقيق الأهداف المرجوة منه ظهرت رغبة لدى الطرفين في إعادة تنظيم مؤسسات الحوار بغية جعله أكثر مرونة وفاعلية مع تحقيق التنسيق بين جميع مجالات الحوار. وتتكون البنية التنظيمية الجديدة للحوار من:

أ- الترويكا الوزارية

تهتم الترويكا بدراسة الموضوعات السياسية التي تهم الجانبين العربي والأوروبي وتقديم الدعم للمسائل الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية وتجتمع الترويكا مرة واحدة في السنة بشكل تناوبي مرة في عاصمة عربية وثانية في عاصمة أوروبية، كما يمكن لها أيضاً تنظيم مؤتمرات وزارية عامة بمبادرة خاصة منها.<sup>3</sup>

ب- اللجنة العامة

وهي تتألف من ممثلين عن الطرفين يكونون من درجة سفير أو ما يعادلها، بالإضافة إلى رداء الرؤساء في كل لجنة من لجان العمل، حيث يترأس اجتماعات اللجنة العامة رؤساء البعثات العربية والأوروبية بالمشاركة.

<sup>1</sup>- صارم، سمير، أوروبا والعرب في الحوار إلى الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص150.

<sup>2</sup>- الشلبي، جمال، العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص84.

<sup>3</sup>- صارم، سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، نفس المرجع السابق، ص152.

ويحدد موعد وتاريخ كل اجتماع في الاجتماع السابق له أو بالاتفاق بين الرئاسة الأوروبية وأمانة الجامعة العربية، كما يمكن من خلال الاتفاق دعوة اللجنة العامة إلى اجتماع استثنائي، عندما تدعو الحاجة لذلك، وتكون اجتماعات اللجنة العامة تعاقبية بين الجامعة العربية والجماعة الأوروبية، ويتم بالاتفاق مسبقاً على موضوع الاجتماع ويتولى الجانب المضيف إدارة الجلسات، وتتخذ القرارات بالإجماع وتصدر اللجنة العامة في نهاية كل اجتماع بياناً بما تم اتخاذه في الجلسات.  
وتقوم اللجنة العامة بالمهام الأساسية التالية:

- 1- مناقشة المسائل الاقتصادية والتقنية والاجتماعية والثقافية.
- 2- تشكيل لجان العمل وتحديد المهام الخاصة بكل لجنة وقواعد عملها.
- 3- توجيه ومراقبة مهام لجان العمل وتحديد المبالغ اللازمة لتنفيذ هذه المهام.
- 4- الموافقة على المشاريع التي تقدم لها.
- 5- رفع التقارير والتوصيات إلى الترويكا.

#### ج - لجان العمل

أصبح عدد هذه اللجان ثلاثاً بدلاً من سبع، وهي كالتالي:

- اللجنة الاقتصادية: وتهتم بالمسائل التي تتعلق بـ (الزراعة- الأمن الغذائي- الصناعة- تنشيط التجارة)
- اللجنة التقنية: وتوكل إليها المهام التالية: (نقل التقانة- البيئة- النقل- الاتصالات).
- اللجنة الاجتماعية والثقافية: ومن مهامها: (الإعداد التقني والمهني- مكافحة المخدرات- المسائل الاجتماعية والثقافية).

وتقدم هذه اللجان اقتراحات إلى اللجنة العامة، ولا تعتبر هذه الاقتراحات نافذة إلا بعد موافقة اللجنة العامة عليها وتتكون كل لجنة من عدة خبراء من الجانبين العربي والأوروبي، كما يمكن لكل لجنة الاستعانة بأشخاص متخصصين من القطاع العام أو الخاص ويدير اجتماعات هذه اللجان الرئيس الريف للبعثة المضيفة، إذ تكون مدة الرئيس ونائبه ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وتحدد اجتماعات اللجان مسبقاً بالاتفاق بين ريفي الرئيس ويتم تبليغ تاريخ اجتماع لجنة العمل ومحضر الاجتماع إلى رئاسة وأمانة سر الجامعة العربية وإلى الرئاسة الأوروبية ولجنة الجماعة الأوروبية وينفق الرؤساء الرداء على تاريخ الاجتماعات التي تعقد بالتناوب بين (بروكسل) و(القاهرة)، كما يمكن تحديد أماكن اجتماعات أخرى بالتشاور والاتفاق.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - خضر، بشارة، أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار، مرجع سبق ذكره، ص132 - ص136.



## رابعاً - مراحل الحوار

### 1- انطلاق الحوار

تنسب عبارة (الحوار العربي- الأوروبي) إلى (ميشيل جوبير) والرئيس (بومبيدو) الذي تحدث فيه في تموز عام 1973 مع الرئيس (الحبيب بورقيبة)، لكن ورد ذكر مصطلح / الحوار / قبل ذلك في عام 1969 في كتاب الفيلسوف اللبناني (رينيه حبشي)، الذي كان بعنوان (مثير أيها الشرق أين هو غربك) حيث قال فيه: "بدل أن يفهم الغرب أن مصلحته المباشرة هي دعوة الشرق إلى تعاون نشيط، بغية حوار يمكنه أن يبلغ يوماً مستوى الكرامة المتساوية"، وهذا ما يدل على أن مطلب الحوار عند العرب كان قبل حرب عام 1973 التي كانت الشرارة الأولى لانطلاقه.<sup>1</sup>

ففي أعقاب حرب تشرين عام 1973، ونتيجة الموقف الذي اتخذته الدول العربية المنتجة لنفط في استخدامها النفط سلاحاً للضغط على الدول الأوروبية المؤيدة لإسرائيل والداعمة لها ولسياساتها العدوانية تجاه الدول العربية، وذلك بتخفيض إنتاجها من النفط، وحظر تصديره لها، حيث هدفت الدول العربية من هذا الحظر معاقبة الدول الأوروبية للفت نظرها إلى ضرورة حل الصراع العربي الإسرائيلي، لذلك شعرت الدول الأوروبية أن مصالحها الاقتصادية باتت في خطر، وأن المحافظة على وضعها الاقتصادي المستقر يكون من خلال إقامة حوار مع الضفة الجنوبية من البحر المتوسط.

وهذا ما دفعها إلى إصدار بيان بروكسل في (1973/11/6) بشأن الوضع في الشرق الأوسط وحسم الصراع استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة لاسيما القرارين (242) و (338) المتضمنة النقاط التالية:<sup>2</sup>

- 1- عدم جواز اكتساب أراضي الغير بالقوة .

- 2- ضرورة وضع حد للاحتلال الإسرائيلي والانسحاب من الأراضي المحتلة.

- 3- احترام السيادة والاستقلال لدول المنطقة وحققها بالعيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

- 4- التأكيد على مبدأ الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومراعاتها في أي تسوية.

وهنا يتضح لنا أن البيان الذي أصدرته المجموعة الأوروبية /بيان بروكسل/ يدل بوضوح على تغيير موقف الأوروبيين تجاه المنطقة العربية فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية.

وخلال تلك الفترة أبدت الدول العربية المشاركة في القمة العربية السادسة المنعقدة في الجزائر بتاريخ (26-1973/11/29) قبولها بالبيان، معتبرةً إياه أفضل وثيقة معبرة عن فهم أفضل للحقوق العربية وحسم مسألة الصراع العربي الإسرائيلي وكلفت مؤتمر القمة بتشكيل لجنة خاصة لاختيار وفد عربي رسمي لتقديم الملف العربي إلى المؤتمر الأوروبي المنعقد في كوينهاغن بتاريخ (10-1973/12/14) وأرسلت الدول العربية أربعة وزراء خارجية ممثلين عن مؤتمر الجزائر.

<sup>1</sup> - خضر، بشارة (1993)، أوروبا والوطن العربي (القرابة والجوار)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 94.

<sup>2</sup> - حمدان، عصام (2009)، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007)، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا - جامعة النجاح الوطنية في نابلس، ص 37.

وأكد مؤتمر كوبنهاغن على تأييده للقرار (242) بجميع بنوده، وقيام حوار عربي أوروبي تتحدد من خلاله العلاقات السياسية والاقتصادية بين الجماعة الأوروبية والدول العربية، وإظهار الموقف الأوروبي تجاه الصراع في منطقة الشرق الأوسط.<sup>1</sup>

وهكذا نجد إن مبادرة الدول الأوروبية في (بيان بروكسل) عام 1973، واستجابة الدول العربية لها في بيانها الصادر عن مؤتمر القمة العربية في الجزائر/في نهاية تشرين الثاني من العام نفسه، تمثلان إعلاناً رسمياً من الطرفين بالتوجه نحو الحوار.

وبدأ الحوار بين الجانبين العربي والأوروبي في (14/3/1974)، إلا أنه توقف في (2/4/1974)، بسبب معارضة بريطانيا لهذا الحوار واستخدامها حق الفيتو ضده، ولم تسحب هذا الفيتو إلا في (10/6/1974) بعد أن أوقفت الدول العربية حظر النفط على الدول الأوروبية وأمريكا التي قدمت الدعم لإسرائيل في حرب عام 1973،<sup>2</sup> وقد مهد ذلك لبدء إجراء اتصالات أوروبية-عربية لتحديد بنية التعاون العربي الأوروبي، وانعقد المؤتمر البرلماني للتعاون الأوروبي-العربي في (14-17/9/1974)، لتحديد صيغة التعاون القائم على مبدأ الحوار بين الطرفين العربي والأوروبي، ووافقت القمة العربية المنعقدة في الرباط في (28/10/1974) على ذلك، إلا أن طلب الجامعة العربية في مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية أدى إلى تأجيل الاجتماع الأول للجنة العامة المقرر عقده في (26/11/1974)، نتيجة رفض المجموعة الأوروبية مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار، وهذا ما أدى إلى عقد مؤتمر/دبلن/ في (19/2/1975) لحل مشكلة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية من خلال اعتماد صيغة الحوار بين مجموعتين، ولكل مجموعة حرية اختيار ممثليها، وليس حوار بين دول، وهذا ما سمح بمشاركة المنظمة بالحوار باعتبارها عضواً في الجامعة العربية، وقبلت الجامعة العربية بهذه التسوية التي أقرها مؤتمر/دبلن/.<sup>3</sup>

وهكذا أطلق الحوار العربي-الأوروبي، ولكن أولويات الطرفين كانت مختلفة فكانت أولويات الجانب العربي تكمن في ضمان دعم الجماعة الأوروبية لهم في حل الصراع العربي-الإسرائيلي بالتوازي مع الحوار في مجالات التعاون الاقتصادي، بينما كان الجانب الأوروبي يريد من الحوار أن يضمن له تزوداً منتظماً من النفط وبأسعار منخفضة، وبدأ الحوار على صعيد الخبراء عام 1975 في ثلاثة اجتماعات عقدت في (القاهرة، روما، أبو ظبي)، وعلى صعيد اللجنة العامة على مستوى السفراء عام 1976 في (لوكسمبورغ، تونس، بروكسل، دمشق).<sup>4</sup>

## 2- اجتماعات الحوار العربي-الأوروبي على مستوى الخبراء

أ- اجتماع القاهرة (10-14/حزيران/1975)

في العاشر من حزيران عام 1975 افتتح رسمياً في القاهرة الحوار العربي-الأوروبي على الصعيد الفني بعد أن مهدت له اجتماعات واتصالات استمرت عدة شهور، وصدر عن الاجتماع مذكرة مشتركة في (14/6/1975) حددت أهداف الحوار والمبادئ التي ستوجهه وميادين التعاون التي سيضمها، جاء في مقدمتها أن الحوار العربي

<sup>1</sup> - كاتب، أحمد، خلفيات الشراكة الأوروبية-المتوسطية، مرجع سبق ذكره، ص 82.

<sup>2</sup> - حمدان، عصام، دور الاتحاد الأوروبي التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007)، مرجع سابق ذكره، ص 38.

<sup>3</sup> - صارم، سمير (2000)، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، دار الفكر، دمشق، ص 136.

<sup>4</sup> - الشلبي، جمال (2000)، العرب وأوروبا- رؤية سياسية معاصرة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص 84.

- الأوروبي ينبثق من إرادة سياسية مشتركة، وأنه يهدف إلى إقامة روابط قوية بين المجموعتين العربية والأوروبية، استناداً إلى علاقات الجوار والإرث الثقافي المشترك، وإلى المصالح المتكاملة والمتقاربة، وإقامة تعاون قادر على خلق الشروط الأساسية لتنمية العالم العربي، وتقليص الفجوة التكنولوجية التي تفصل ما بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار والسلام في منطقة حوض البحر المتوسط.

ب- اجتماع روما (22-1975/7/25)

عقد الطرفان العربي والأوروبي هذا الاجتماع في (1975/7/25)، واتفقا على إنشاء سبع مجموعات عمل للبحث في مجالات التعاون التالية:

- التصنيع.
- البنية التحتية.
- التنمية الزراعية والريفية.
- التعاون المالي.
- التجارة.
- التعاون العلمي التكنولوجي.
- القضايا الثقافية والاجتماعية.

ويمكن القول أن اجتماع روما يعد أكثر تقدماً في بحث مجالات التعاون العربي الأوروبي، كما حدث فيه بعض التقدم في مجالات التعارف وتبادل الآراء في مختلف جوانب الحوار.

ج- اجتماع أبو ظبي (22-1975/11/25):

حاول الجانب العربي في هذا الاجتماع التركيز على المحور السياسي، وعرضه على اجتماع اللجنة العامة على مستوى وزراء الخارجية، كي لا يقتصر الحوار على المحاور الاقتصادية والفنية. إلا أن هذا الاجتماع لم يخرج بشيء مهم مما كان يريده العرب منه، إذ ركز على مناقشة أعمال المجموعات السبع المتخصصة، وتجنب التعرض للمسائل السياسية، لأن الجانب الأوروبي لم يكن مكلفاً بذلك، وبعد انتهاء اجتماعات أبو ظبي علقت الدول العربية تأليف مجموعات العمل حتى تجتمع اللجنة العامة ليكون التقدم في المجال السياسي مواكباً للتقدم في المجال الاقتصادي.<sup>1</sup>

3- اجتماعات الحوار العربي- الأوروبي على مستوى اللجنة العامة (السفراء)

أ- الاجتماع الأول للجنة العامة في لوكسمبورغ (18-1976/5/20)

تناول هذا الاجتماع المنعقد على مستوى السفراء طبقاً لصيغة (دبلن) في طليعة جدول أعماله مسألة بعنوان (المسائل السياسية).

وجاءت مناقشات هذا البند بصورة تبادل وجهات نظر بين الطرفين المتحاورين العربي والأوروبي، فتمحورت وجهة نظر الجانب الأوروبي حول أن المسعى العربي- الأوروبي لإقامة علاقات بينهما واسع ومعقد، ولكنه يسهم

<sup>1</sup>- صارم، سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص 137 - 138.

في تحقيق السلام العالمي، كما أن الحوار عملية طويلة ومعقدة وأن السلام في المنطقة لا يمكن تحقيقه إلا بالمفاوضات، وأبدى الجانب الأوروبي استعداده أيضاً لتمويل المشروعات الاقتصادية في الدول العربية. أما وجهة نظر الجانب العربي، فتركزت حول التأكيد على أن القضية الفلسطينية هي محور الصراع في المنطقة، وأنه يجب على إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ويجب على أوروبا أن تعمل باهتمام لحل هذه المسألة، وذلك من أجل تحقيق السلام والاستقرار والازدهار في المنطقة.

أما على الصعيد التنظيمي، فقد أقرت اللجنة العامة مؤسسات الحوار، وتقرر أن تجتمع هذه اللجنة التي أصبحت أعلى جهاز للحوار مرتين في السنة على مستوى السفراء كلما دعت الحاجة.<sup>1</sup>

#### ب- الاجتماع الثاني للجنة العامة في تونس (10-11/2/1977)

يعد هذا الاجتماع من أكثر اجتماعات اللجنة العامة أهمية فقد كان الأوروبيون أكثر التزاماً وتفهماً تجاه المسعى العربي من الحوار، حيث تم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والاهتمام بموضوع الأراضي العربية التي احتلت منذ عام 1967، والاعتراض على إقامة المستوطنات وكل محاولة لتغيير وضع القدس، وقد لاقى هذا التغيير في الموقف الأوروبي ترحيب الجانب العربي الذي كما أوضح البيان الختامي (عبر عن مدى تقديره لهذا الموقف الإيجابي).<sup>2</sup>

#### ج- الاجتماع الثالث للجنة العامة في بروكسل (تشرين الأول 1977)

انعقد هذا الاجتماع بعد مرور بضعة أشهر من إعلان (لندن) الصادر في (1977/6/29) الذي تطور فيه الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية، حيث تم التأكيد فيه على أنه لتحقيق سلام عادل ودائم يجب مراعاة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن أي حل للنزاع لن يتحقق إلا إذا ترجم الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في التعبير الفعلي عن هويته الوطنية، وإقامة وطن له على أرض الواقع، ودعا الإعلان إلى استمرار المفاوضات بمشاركة جميع فرق النزاع بمن فيهم ممثلو الشعب الفلسطيني، وبالتشاور مع جميع الأطراف المعنية.<sup>3</sup>

وهذا ما جعل الاجتماع الثالث للجنة العامة في بروكسل يكتفي بلفت نظر الأوروبيين إلى ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ووقف مساعداتهم الاقتصادية والعسكرية إلى إسرائيل، لكن على الرغم من هذا التقدم الإيجابي لم يوافق الأوروبيون على أية واحدة من هاتين المسألتين، وانتهى المؤتمر دونما أي تغيير في المواقف، وبدأت تظهر بعض الخلافات التي تتعلق بالأفضليات التجارية، وبالاستثمارات العربية في أوروبا وحرية نقل التكنولوجيا و المنتجات النفطية المكررة، وما زاد الأمر تأزماً أكثر هو زيارة السادات المفاجئة إلى القدس في تشرين الثاني 1977، أي بعد بضعة أيام من اجتماع اللجنة العامة الثالث، حيث رحبت الدول الغربية بهذه الزيارة التي أدانتها وبشدة الدول العربية واعتبرتها تجاوزاً لكل المحرمات تجاه الكيان الإسرائيلي، وهذا ما وضع الدول الأوروبية في موقف حرج، فخطوة السادات لا تزعجها؛ لأن

<sup>1</sup> - حمدان، عصام، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.

<sup>2</sup> - خضر، بشارة، أوروبا والوطن العربي (القرابة والحوار)، مرجع سبق ذكره، ص 100.

<sup>3</sup> - نوفل، أحمد سعيد (2003)، توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، دراسات شرق أوسطية، العدد (25)، ص 44.

مصالحها مرتبطة بتحقيق المصالحة العربية الإسرائيلية، ولا تستطيع مباركة هذه الخطوة المدانة بكل هذا الإجماع العربي.

ولهذا عندما اجتمع رؤساء المجموعة الأوروبية في (21-22/11/1977) لم ترفض الدول الأوروبية مبادرة السادات ودعت إلى حل شامل للصراع على أن يأخذ بعين الاعتبار حقوق واهتمامات جميع الأطراف المعنية،<sup>1</sup> وأعقب زيارة السادات إلى إسرائيل في تشرين الثاني 1977 توقيع اتفاق كامب ديفيد في أيلول 1978 وتوقيع اتفاق الصلح بين مصر وإسرائيل في آذار 1979 ودخل الحوار العربي الأوروبي نتيجة ذلك في حالة شلل وسبات لفترة طويلة.<sup>2</sup>

د- الاجتماع الرابع للجنة العامة في دمشق (9-11/2/1978)

عقد هذا الاجتماع في جو مشحون يسوده التوتر بعد أشهر قليلة من توقيع اتفاق كامب ديفيد وعمل الجانب العربي على حث الجانب الأوروبي على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، ولكن اكتفى الأوروبيون بالتنكير (بمركزية المسألة الفلسطينية) دون بلوغ حد الاعتراف بالمنظمة.

وما يلفت النظر في هذا الاجتماع هو عدم ترحيب الجماعة الأوروبية بتوقيع اتفاق الصلح بين إسرائيل ومصر عام 1979 ففي إعلان باريس (26/3/1979)، اعتبرت الدول الأوروبية أن اتفاق السلام يشكل تطبيقاً صحيحاً للقرار (242) من خلال إقامة تسوية شاملة تشارك فيها جميع الأطراف المعنية بما فيها ممثلو الشعب الفلسطيني.<sup>3</sup>

وهذا ما أكد عليه إعلان (البندقية) في (13/6/1980) الذي كان أكثر وضوحاً بشأن القضية الفلسطينية من خلال الدعوة لإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية التي اعتبرها ليست مجرد قضية لاجئين، بل يجب إتاحة المجال للشعب الفلسطيني ليمارس بكل حرية حقه في تقرير مصيره في إطار تسوية سلمية شاملة، لذلك لاقى هذا الإعلان الاستنكار الشديد من قبل إسرائيل.<sup>4</sup>

#### 4 - تعثر الحوار

تميزت المرحلة الممتدة ما بين عامي (1981-1988) بظهور أحداث كان لها دور كبير في توقف الحوار العربي الأوروبي ومنها:

تغير الحكومات في الولايات المتحدة الأمريكية (رونالد ريغان) وإنكلترا (مارغريت تاتشر) وفرنسا (فرانسوا ميتران)، بالإضافة إلى الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، والصدمة النفطية المضادة (1985-1986)، وتوسع أوروبا بدخول إسبانيا والبرتغال 1986، واغتيال السادات في (6/10/1981)، وتأزم الوضع الدولي في مطلع عقد الثمانينات بوصول (ريغان) للسلطة في الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وبفشل عمليات الحوار بين الشمال والجنوب وتوتر العلاقات بين الشرق والغرب.

<sup>1</sup> - صارم، سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص 139.

<sup>2</sup> - خضر، بشارة، أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار، مرجع سبق ذكره، ص 102.

<sup>3</sup> - صارم، سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، نفس المرجع السابق، ص 140.

<sup>4</sup> - خضر، بشارة (2003)، أوروبا وفلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 447-452.

وأدى أيضاً وصول الرئيس (فرانسوا مثيران) إلى السلطة في فرنسا إلى عرقلة الحوار العربي الأوروبي، بحكم صداقته لإسرائيل وعدم التزامه بمقررات إعلان البندقية 1980، وعدم الاعتراف بأي مبادرة أوروبية إن لم تكن ناتجة عن رغبة جميع أطراف النزاع، والإعلان عن دعم اتفاق (كامب ديفيد)، والمشاركة في القوة الدولية لحفظ السلام في سيناء.

وعلى الرغم من كل ذلك، فقد قام (فرانسوا مثيران) بزيارة إسرائيل خلال الفترة من (3- 5 آذار/1982)، وأثنى على شجاعة الدولة الفتية وسياساتها في الأراضي المحتلة، إلا أنه مع ذلك لم يتخل عن فكرة الدولة الفلسطينية، وهذا ما أكدته في قوله "يفترض الحوار أن كل طرف قادر على الذهاب حتى النهاية في حقه، وهذا ما يعني بالنسبة للفلسطينيين وإلى الآخرين أيضاً بناء دولتهم عندما يحين الوقت"، وبالتأكيد أثرت سياسة (فرانسوا مثيران) هذه في موقف الجماعة الأوروبية تجاه المنطقة العربية.<sup>1</sup>

ولكن وبعد الغزو الإسرائيلي للبنان في (1982/6/6) عادت السياسة الأوروبية الموحدة من جديد فأصدرت الدول الأوروبية عبر إعلان (بون) في (1982/6/9) بياناً أدانت فيه الغزو الإسرائيلي، وهددت للمرة الأولى بالعقوبات، إذا ما رفضت إسرائيل الانسحاب من الأراضي التي احتلتها وطلبت من إسرائيل الإجابة على عشرة أسئلة حول موضوع الانسحاب، إلا أنها لم ترد واعتبرت الأسئلة استجاباً مرفوضاً، وبقي التهديد بعقوبات ضدها دون أي إجراء فعلي.

وفي (1982/6/29) عقد المجلس الأوروبي اجتماعه في (بروكسل)، وسط جو عانت فيه أوروبا من ضغط الجانب العربي الذي يطالب بتدخل سريع لحماية لبنان، وضغط أمريكي يدعو إلى التريث، وظهر ذلك بشكل واضح في البيان الصادر عن المجلس إذ لم يرد فيه ذكر اللجوء إلى عقوبات ضد إسرائيل، وطلبت المجموعة الأوروبية بانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان، وفي هذا نزولاً عند رغبة أمريكية- إسرائيلية، إذ ساوت بذلك بين القوات الإسرائيلية الغازية، وبين القوات السورية الموجودة بطلب وموافقة لبنانية وعربية وأكدت على ضرورة تحقيق السلام الشامل الذي ينطوي على الأمن الإسرائيلي وعلى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره.<sup>2</sup>

وخلال هذه الفترة طرحت عدة أفكار لتطوير الحوار العربي الأوروبي، ومنها الفكرة التي طرحتها فرنسا على لسان رئيسها (فرانسوا مثيران) أثناء زيارته للمغرب عام 1983، حيث دعا إلى عقد اجتماع يضم دول الضفتين الشمالية والجنوبية لحوض البحر المتوسط في إطار حوار يحقق مصالح الطرفين المشتركة، لكن حالت الخلافات بين دول الضفة الجنوبية دون تحقيق هذه المبادرة.

وهكذا كان مصير المبادرات التي طرحت من قبل رئيس الوزراء الإيطالي (بنتينو كراكسي) ورئيس الحكومة الإسبانية (فيليبو غونزاليس) في عام 1986.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - خضر، بشارة، أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار، مرجع سابق ذكره، ص 104 - ص 107.

<sup>2</sup> - الجبر، محمد (2007)، معوقات الحوار بين العرب والغرب، مجلة شؤون عربية، العدد (129)، ص 229.

<sup>3</sup> - كاتب، أحمد، خلفيات الشراكة الأوروبية- المتوسطية، مرجع سبق ذكره، ص 83.

وفي(1987/12/9) اندلعت انتفاضة في الأراضي الفلسطينية أثرت على الموقف الأوروبي، حيث جاء في الإعلان الصادر عن المجلس الأوروبي في(1988/6/28)، أن الوضع الراهن في الأراضي المحتلة لم يعد مقبولاً.

وعلى الرغم من أن هذه الانتفاضة خلقت رد فعل كبير في أوروبا إلا أنها لم تتوصل إلى خلق مبادرة أوروبية جديدة، وبقيت منظمة التحرير الفلسطينية في كثير من الأحيان غير معترف بها كمثل شرعي للشعب الفلسطيني، وفي(1988/11/15) أكد ياسر عرفات أمام المجلس الوطني المجتمع في الجزائر في(12-1988/11/15)، على ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية على أرض فلسطين وعاصمتها القدس.

وقد ردت دول المجموعة الأوروبية على البيان الفلسطيني، إذ أعلنت في اجتماعها الذي عقد في(بروكسل) في(1988/11/21)، أنها(تولي أهمية خاصة لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، والذي يعكس إرادة الشعب الفلسطيني في تأكيد هويته الوطنية)، وتضمن البيان الختامي لاجتماعها خطوة إيجابية نحو الحل السلمي للصراع العربي الإسرائيلي.<sup>1</sup>

وأخيراً يمكن القول أنه في هذه المرحلة كان الحوار العربي الأوروبي في سبات عميق حاول أن يصحو أكثر من مرة لكنه سرعان ما كان يعود إلى سباته، ومرد ذلك هو ما تعانيه دول الضفة الجنوبية من تشتت وخلافات وانقسامات نتيجة، توقيع مصر اتفاق(كامب ديفيد) عام 1978، والموقف من الحرب العراقية الإيرانية عام 1981.

## 5 - بعض المحاولات لإعادة إحياء وتنشيط الحوار

من أجل دفع مسيرة الحوار إلى الأمام وإزالة العثرات والعقبات عن طريقها تم تشكيل مجموعة من الهيئات والمنظمات لهذا الغرض، ومنها ما يلي:

### أ- الجمعية البرلمانية للتعاون العربي - الأوروبي

تكونت هذه الجمعية من عدد من البرلمانيين الأوروبيين الذين يمثلون عدد من الدول الأوروبية عقب اجتماع لهم عقد خلال الفترة (23-1974/3/25)، وأكدوا خلال هذا الاجتماع على ضرورة الإسراع في استئناف الحوار العربي- الأوروبي، وعلى ضرورة أن تأخذ الدول الأوروبية دوراً فاعلاً في تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط، من خلال التعاون والتفاهم بينها وبين الاتحاد البرلماني العربي الذي شكل لهذا الغرض.

### ب- الهيئة الاقتصادية لدول البحر الأبيض المتوسط

تأسست هذه الهيئة بهدف تحقيق التواصل والتعاون بين طرفي البحر المتوسط الأوروبي والعربي، وتتألف هذه الهيئة من اقتصاديين وخبراء في مجالات التعاون الأخرى، الذين يمثلون الجامعة العربية، والسوق الأوروبية المشتركة وكان أول اجتماع لها في عام 1987.

### ج- الندوة العربية للتحكيم (أيلول / 1985)

تشكلت هذه الندوة نتيجة التعاون بين غرف التجارة العربية والأوروبية من أجل فتح مجالات جديدة للتعاون العربي الأوروبي في المجالات التالية: (التحكيم الدولي، والمعاهدات الدولية، والعقود الصناعية، والعقود النفطية، وذلك بهدف تعزيز الحوار العربي - الأوروبي).

<sup>1</sup> - خضر، بشارة، أوروبا والوطن العربي القرابة والجوار، مرجع سبق ذكره، ص 108.

#### د- ندوة هامبورغ - ندوة الحوار بين الحضارتين العربية والأوروبية 1977

كان الهدف من إقامة هذه الندوة تغيير الصورة النمطية التي تكونت لدى الشعوب الأوروبية عن الشعوب العربية من خلال إظهار الإسهامات العربية في بناء الحضارة العالمية في مختلف المجالات وذلك من خلال الحوار واللقاءات الفكرية بين الحضارتين العربية والأوروبية.

وقد صدر عن هذه الندوة عدة قرارات أهمها:

- توقيع اتفاق في المجال الثقافي بين الجامعة العربية والسوق الأوروبية المشتركة لرسم سياسة التعاون والتبادل الثقافي بين الجانبين العربي والأوروبي.
- إنشاء مراكز ثقافية عربية في الدول الأوروبية، مهمتها نقل الإبداع الثقافي العربي إلى هذه الدول، وبيان دور الحضارة العربية في خلق النهضة الأوروبية.<sup>1</sup>

#### 6 - الحوار خلال (1988-1990)

تميزت هذه المرحلة من مراحل الحوار العربي الأوروبي بقيام انقلابات جيوسياسية هائلة أثرت على مسيرته ومنها (انهيار المنظومة الاشتراكية في أوروبا الشرقية)، وتزايد عدد دول المجموعة الأوروبية، حيث أصبحت اثنتي عشرة دولة، وهذا ما جعل أوروبا تظهر كعلاق اقتصادي قوي في المنطقة، وانهيار جدار برلين وإعادة توحيد ألمانيا هذا على الصعيد الأوروبي.

أما على الصعيد العربي فقد بات الانقسام والتشتت بين الدول العربية سمة بارزة في مسيرة العمل العربي، حيث لم تعقد أي قمة عربية مابين قمة فاس عام 1982 وقمة عمان 1987، وتوقف الحوار العربي الأوروبي. إلا أن الأمور بدأت تأخذ مساراً جديداً في عام 1988، حيث عادت الانتفاضة الفلسطينية إلى صدارة الاهتمامات العربية، ووقفت مصر إلى جانب العراق في حربه مع إيران من خلال تقديم المساعدات العسكرية والدبلوماسية، وعقد القمة العربية الاستثنائية في الدار البيضاء في (23-26/5/1989) التي أعادت لم الشمل العربي من جديد، حيث عادت مصر إلى الجامعة العربية، وتم الإعلان عن قيام الاتحاد المغاربي الذي ضم (موريتانيا- المغرب- تونس- الجزائر- ليبيا) في شباط عام 1989، كما أعلن في العام نفسه عن قيام مجلس التعاون العربي من بلدان عربية ليست جميعها متجاورة وهي (اليمن- العراق- الأردن- مصر).

وفي ظل هذه المعطيات أصبحت الظروف مواتية لإعادة تنشيط الحوار العربي الأوروبي من جديد بما يتوافق مع اقتراح الرئيس الفرنسي (ميتيران) على البرلمان الأوربي في (25/10/1989) بإطلاق حوار عربي أوروبي شامل يضم الدول الأوروبية الإثنتي عشرة وجميع الدول العربية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وأن يكون هذا الحوار حوار تشاور وتعاون .

ومن أجل تحقيق ذلك انعقد في باريس في (22/12/1989) المؤتمر الوزاري المكلف بإعادة إحياء الحوار الذي بدأ منذ منتصف السبعينات، وانبثق عن هذا المؤتمر مجموعتنا عمل:  
الأولى: تختص بتقديم توصيات بشأن التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتقني.

<sup>1</sup> - هيئة الأبحاث القومية (2009)، العرب وأوروبا الواقع وآفاق التطوير، سلسلة ملفات عربية، العدد (3)، ص 42-43.



الثانية: تختص في إعادة بناء الحوار العربي الأوروبي.

أعدت المجموعة الأولى سلسلة من مشاريع التعاون ل طرحها على الاجتماع المقبل للجنة العامة تتعلق بـ:

- حماية وتشجيع الاستثمار.
- نقل التكنولوجيا.
- أوضاع الهجرة.
- العلاقات الثقافية.

إضافةً إلى مشاريع اتفاقات حول الشباب والبيئة و البتروكيماويات وغيرها.

أما أعمال المجموعة الثانية فقد اقتصر على الإطار النظري وعملياً على فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي، ومن أجل تفعيل الحوار قرر المؤتمر ما يلي:

1- يناقش الجانب السياسي في اجتماع وزاري يتأسس على شكل ترويكا تمثل الطرفين، وتجتمع مرة واحدة في السنة على أن تكون مرة في عاصمة عربية وأخرى في عاصمة أوروبية.

2- أما الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتقني، فيطرح عن طريق اللجنة العامة التي تجتمع سنوياً ويكون اجتماعها قبل اجتماع الترويكا وتكون مهمتها توجيه ومراقبة مهمة لجان العمل وتأمين المبالغ اللازمة لها.

وشهدت هذه المرحلة من الحوار فرض عقوبات من قبل اللجنة الأوروبية في (10/2/1990) ضد إسرائيل من خلال تجميد التعاون العلمي حتى إعادة فتح الجامعات الفلسطينية التي أغلقتها إسرائيل بعد الإضرابات الطلابية التي شهدتها، وفي (26/6/1990) عقد المجلس الأوروبي اجتماعاً في (دبلن)، وأكد المجلس على العقوبات التي فرضتها اللجنة الأوروبية، إلا أنه وبعد المجلس الأوروبي في (دبلن) بفترة وجيزة دخلت القوات العراقية إلى الكويت في (2/8/1990)، وهذا ما عجل في الإعلان عن عودة الحوار العربي إلى حالة السبات وتغييب الدور الأوروبي الذي فتح المجال لدخول الولايات المتحدة للمنطقة دون عناء.<sup>1</sup>

وهكذا لم تتوقف نتائج حرب الخليج الثانية عند فسخ المجال للتدخل الأمريكي في المنطقة فحسب، بل تجاوزت ذلك إلى تهميش الدور الأوروبي فيها، وهذا يعني أن الحوار العربي الأوروبي يستلزم وقتاً طويلاً لكي يستعيد عافيته، بعد أن يتعافى النظام العربي من جراحه، ويتحرر الأوروبيون من الهيمنة الأمريكية.

## 7 - الحوار من 1990 حتى إعلان برشلونة 1995

خلال هذه المرحلة ازداد الاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوبي حوض المتوسط، وخصوصاً بعد الأحداث التي تأثرت بها المنطقة وأدت إلى شل الحوار العربي الأوروبي، والتي مر ذكرها في المرحلة السابقة من الحوار، ونتيجة لما سبق تم طرح عدة مبادرات من أجل إحياء الحوار بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية من أجل تحقيق المصالح المشتركة للطرفين، ومن هذه المبادرات ما يلي:

### أ- المنتدى المتوسطي- العربي / مباحثات (5 + 5)

طرحت فرنسا هذه المبادرة بهدف إحياء الحوار في الحوض الغربي للبحر المتوسط واستعادة مركزها في المنطقة القريبة جغرافياً منها بعد فشل الحوار في الحوض الشرقي نتيجة التوتر الناتج عن مشكلة الصراع العربي

<sup>1</sup>- صارم، سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص143- ص145.

الإسرائيلي، وتكريساً لهذه المبادرة انعقد في العاصمة الإيطالية (روما) في (10/10/1990) اجتماعاً ضم وزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية (فرنسا- إيطاليا- البرتغال- إسبانيا) والعربية (الجزائر- ليبيا- موريتانيا- المغرب- تونس)، وتم دراسة المسائل المتعلقة بالجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية وصادق المجتمعون على إعلان الحوار والتعاون في الحوض الغربي للبحر المتوسط كنقطة بداية لانطلاق حوار (4+5)، وهذه التسمية جاءت من عدد المشتركين في الاجتماع، وفي (26-27/10/1991) وبعد زوال التوتر بين الدول العربية، الناتج عن أزمة الخليج الثانية اجتمع الطرفان في الجزائر، وانضمت (مالطا) إلى هذا الاجتماع وأصبحت صيغته (5+5)، حيث جاء في بيانه الختامي التأكيد على ضرورة تعميق الحوار في الميدان السياسي وتنمية التعاون في الميدان الاقتصادي من أجل تحسين ظروف الأمن والاستقرار الجهوي في حوض البحر المتوسط.<sup>1</sup>

ب - مؤتمر الأمن والتعاون في البحر الأبيض المتوسط

انعقد هذا المؤتمر في سبتمبر عام 1990 للحوار في موضوعات الأمن بين أوروبا الغربية والشرق الأوسط وتضمن الميثاق الناتج عن هذا الاجتماع:

أ - تحقيق الأمن في المنطقة على أساس مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون.

ب- تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة في المنطقة.

ج- تحقيق البعد الإنساني من الحوار على أساس التوفيق بين مختلف انساق القيم في المتوسط.

وفي عام 1992 عقد المؤتمر ثانية في مدينة (ملقا) الإسبانية وصدر عن هذا المؤتمر وثيقة عمل تضمنت ثلاثة بنود، الأول يبحث في الجوانب الأمنية، والثاني يتناول أهداف التنمية والشراكة، والثالث ركز على الحوار في جانب حقوق الإنسان.

ج - مجلس البحر المتوسط

بادرت لتأسيس هذا المجلس (مالطا)، وذلك في إطار الندوة التي عقدت في تونس عام 1992 بهدف تنشيط الحوار في منطقة حوض البحر المتوسط، وضم هذا المجلس دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية، وقد أكد هذا المجلس خلال هذه الندوة على ضرورة الالتزام بمبادئ وميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان بما يخدم أمن واستقرار المنطقة وتحقيق المصالح المشتركة للأطراف المعنية.<sup>2</sup>

د - منتدى البحر المتوسط

نشأ هذا المنتدى عام 1994 بمبادرة من مصر وفرنسا وكانت الانطلاقة الأولى لهذا المؤتمر من مدينة الإسكندرية، حيث ضم (11) دولة عربية وأوروبية هي (الجزائر- مصر- فرنسا- اليونان- إيطاليا- مالطا- المغرب- البرتغال- إسبانيا- تونس- تركيا)، وقد استبعد من هذا المنتدى بعض الدول العربية مثل ليبيا المتهمه بقضية لوكربي والدول العربية الأخرى الداخلة في نطاق الصراع العربي الإسرائيلي، ويهدف هذا المنتدى إلى إقامة شراكة بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط تشمل الجوانب (السياسية والاقتصادية والاجتماعية

<sup>1</sup> - كاتب، أحمد، خلفيات الشراكة الأوروبية- المتوسطية، مرجع سبق ذكره - ص 84.

<sup>2</sup> - ياسين، السيد (2006)، البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية، محاضرة في مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية، ص 9- ص 10.

والحضارية والثقافية)، والتي تم مناقشتها في الاجتماع الثاني للمنتدى والذي عقد في (سانت ماكسيم) في فرنسا عام 1995.

وكان هدف مصر من هذه المبادرة لفت نظر الأوروبيين إلى المشاكل التي يعاني منها الحوض الجنوبي للبحر المتوسط، والتي لها تأثير كبير على أمن المنطقة بأكملها.<sup>1</sup>

هـ - الشراكة الأوروبية المتوسطية

ضمت هذه الشراكة جميع دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى (12) دولة متوسطة هي (المغرب- موريتانيا- مصر- تونس- الجزائر- لبنان- سورية- الأردن- تركيا- قبرص- مالطا- السلطة الفلسطينية- إسرائيل)، وأصبحت صيغة الحوار (15 + 12)، وانعقد المؤتمر التأسيسي لهذه الشراكة في تشرين الثاني 1995 في مدينة برشلونة الإسبانية، وكان الهدف من عقده هو تحقيق التوازن في العلاقات بين الشمال والجنوب لمنطقة حوض البحر المتوسط في المجالات التالية (الأمنية والسياسية- الاقتصادية والاجتماعية- الثقافية) من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة.<sup>2</sup>

نستنتج مما سبق أن الدول الأوروبية حاولت إحياء الحوار العربي الأوروبي بهدف الوصول إلى صيغة تشاركية مع دول حوض المتوسط الجنوبي تحقق من خلالها مصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة، وهذا ما سوف يتضح لنا في المبحث الثاني من خلال دراسة مضمون إعلان برشلونة والجوانب التي تناولها للوصول إلى تحقيق الشراكة الأوروبية المتوسطية.

**خامساً - الموقف من الحوار و معوقاته**

**أ - الموقف من الحوار**

**1- الموقف الأمريكي من الحوار**

لقد كان الموقف الأمريكي من الحوار العربي الأوروبي موقفاً سلبياً، إذ أبدت الولايات المتحدة الأمريكية عدم ارتياحها من التقارب العربي الأوروبي، وطلبت من الدول الأوروبية ألا تتخذ أي قرار بخصوص الحوار العربي الأوروبي دون العودة إليها ومشاورتها بذلك، وهذا ما أوضحه (ميشيل جوبير) وزير خارجية فرنسا، عندما قال: "قال لي كيسنجر أنه سيعارض أية مبادرة للحوار العربي الأوروبي وسيعمل على إفشالها"، إلا أن الرئيس الأمريكي (نيكسون) ذهب أبعد من ذلك حين أدان الحوار العربي الأوروبي في خطابه الذي ألقاه بتاريخ (15/3/1975) في ولاية (شيكاغو) ووصفه بالمؤامرة الأوروبية ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>3</sup>

واستطاعت الولايات المتحدة الحد من تسارع عملية الحوار من خلال تأمين النفط لأوروبا بأسعار رخيصة بعد أن أنشأت الوكالة الدولية للطاقة والتي كان لها دور فعال في الحد من نفوذ منظمة (الأوبك)، وهذا ما جعل الجانب الأوروبي لا يعير أهمية للحوار مع العرب ولا لدعم عملية السلام العادل والدائم في حوض المتوسط الجنوبي، فالعداء الأمريكي للحوار ظهر منذ المراحل الأولى لانطلاقته، فالاستراتيجية الأمريكية المعادية للحوار

<sup>1</sup> - كاتب، أحمد، خلفيات الشراكة الأوروبية- المتوسطية، مرجع سبق ذكره، ص 86.

<sup>2</sup> - ياسين، السيد، البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>3</sup> - الجمال، أحمد مختار، الأسس الفكرية لحوار حضاري بين العرب والغرب، مرجع سبق ذكره، ص 96، ص 97.

تطلق من رغبتها في أن تكون القوة الوحيدة المهيمنة في المنطقة والمالك الوحيد للقرار فيها، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تريد لأوروبا إلا أن تكون تابعة لها وأن لا يكون لها دور فاعل ومنافس لدورها في المنطقة.<sup>1</sup> وقد نجحت الولايات المتحدة في فرض استراتيجيتها هذه، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) وانفرادها في قيادة العالم كقطب وحيد لا منافس له، وما ساعدها في إنجاح هذه الاستراتيجية هو تباين الموقف الأوروبي تجاه سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى إعاقة الحوار بين دول حوض البحر المتوسط الهادف إلى تحقيق الأمن والاستقرار والازدهار فيها.

## 2 - موقف إسرائيل من الحوار العربي- الأوروبي

من المعروف أن إسرائيل لا تريد أن يكون هناك حوار عربي- أوروبي يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، وذلك لأن الحوار الجاد غير المنحاز سوف يؤدي إلى ظهور موقف أوروبي إلى جانب الحقوق العربية المشروعة المطالبة بالحل العادل والدائم للصراع العربي الإسرائيلي والمتمثل بإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي قامت باحتلالها والالتزام بقرارات الشرعية الدولية المطالبة بذلك، ولهذا فإنه من الطبيعي أن تقف إسرائيل موقف العداء من الحوار العربي- الأوروبي واتهام أوروبا بالعداء لإسرائيل وخصوصاً بعد إعلان (البنديقية) في حزيران 1980، والذي كان فيه موقف أوروبا واضحاً في تأييده للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واستعادة حقوقه المشروعة وحل القضية الفلسطينية.<sup>2</sup>

ولم يتردد رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك (إسحاق شامير) من توجيه الاتهام لأوروبا بمناصرتها (للإرهاب المعادي للسامية)، إذ أعلن وبكل صراحة أمام دبلوماسيين أوروبيين في إسرائيل خلال لقاء معهم في (1980/10/7)، ثمة علاقة ما بين الموقف الأوروبي والإرهاب المعادي للسامية.<sup>3</sup>

### ب - معوقات الحوار

هناك العديد من التحديات التي وقفت عائقاً أمام عملية الحوار العربي الأوروبي من أهمها:

1- المعارضة الأمريكية: نتيجة قلق أمريكا على مصالحها في المنطقة، وعدم سماحها لأي طرف بمحاولة لعب دور رئيسي فيها، فقد دعا (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأمريكي آنذاك إلى تطوير مبادئ التعاون الأمريكي- الأوروبي، مؤكداً على إن القرارات الأوروبية يجب ألا تتعدى اهتمامات أوروبا الإقليمية المحلية فقط، وألا تتخذ أي قرار إلا بعد التشاور المسبق مع أمريكا، وخصوصاً القرارات ذات العلاقة بالقضايا العالمية، وقد انقسمت الجماعة الأوروبية نتيجة ذلك إلى قسمين قسم مؤيد للسياسة الأمريكية متمثل في بريطانيا التي تميل في سياستها الخارجية إلى التعاون مع دول الحلف الأطلسي والسياسة الأمريكية كونها مطلة على المحيط الأطلسي، وقسم آخر معارض للتوجهات الأمريكية تمثل بفرنسا الدولة المتوسطية المطلة على البحر المتوسط والتي تطمح إلى تحقيق استقلالية في سياستها الخارجية، وهذا ما جعل البعض يطلق عليها لقب (الحليف المتمرّد).<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - الجبر، محمد، معوقات الحوار بين العرب والغرب، مرجع سبق ذكره، ص 227.

<sup>2</sup> - الجبر، محمد، نفس المرجع السابق، ص 229.

<sup>3</sup> - صارم، سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص 156- ص 160.

<sup>4</sup> - بازرجي، ريم (2008)، العلاقات العربية الفرنسية مع التركيز على الشراكة الأوروبية المتوسطية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 40.

2- اتفاقية المجموعة الأوروبية مع الكيان الصهيوني في (1975/5/11) وقعت المجموعة الأوروبية اتفاقية مع إسرائيل لتخفيض الرسوم الجمركية على البضائع الإسرائيلية إلى أن يتم إلغاؤها تماماً، وهذا ما أدى إلى احتجاج الدول العربية على ذلك من خلال إصدار بيان سياسي في (1975/5/21) يؤكد عدم انسجام هذه الاتفاقية مع البيان الصادر عن المجموعة الأوروبية في (1973/11/6)، والذي جاء فيه عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، ويرر الجانب الأوروبي توقيع هذه الاتفاقية بأنه كان يبحث في توقيع اتفاقيات مماثلة مع الجانب العربي وذلك من أجل إقامة علاقات متوازنة مع كل من إسرائيل والدول العربية.<sup>1</sup>

3- التمثيل الفلسطيني: فقد رفضت المجموعة الأوروبية اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في الحوار بوفد مستقل، لأن الموافقة على ذلك تعني الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل صريح وعلمي، وهذا الاعتراف لا ترغب به المجموعة وللخروج من المأزق اقترحت فرنسا أن يكون الحوار على شكل مجموعات مجموعة أوروبية تتألف من ممثلين وخبراء عن الدول الأوروبية ومجموعة عربية تتألف من ممثلين وخبراء عن الجامعة العربية ولكل طرف حرية اختيار ممثليه، وقد وافقت الدول العربية على هذا الاقتراح حتى لا يتوقف الحوار، ولكي يتم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

4- وجود القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج العربي بالقرب من منابع النفط، مما يجعل الدول الأوروبية في حالة قلق حول وارداتها من النفط في حال خالفت السياسة الأمريكية.

5- الغزو العراقي للكويت وما أحدثه من انقسام بين الدول العربية التي وقفت إلى جانب العراق والدول العربية الأخرى التي عارضت هذا الغزو، وما نتج عن ذلك من تغيير في السياسة الدولية والإقليمية، والتي أثرت بدورها على الحوار العربي الأوروبي وأدت إلى توقفه.<sup>2</sup>

6- الموقف الإيجابي لأوروبا من اتفاقية (كامب ديفيد) والذي شكل عامل قلق وشك لدى العرب تجاه دول أوروبا.

7- الانقسام العربي الذي أعقب توقيع مصر لاتفاقية (كامب ديفيد) وأدى إلى مقاطعة الدول العربية لمصر ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس.

8- الصورة النمطية المتكونة لدى كل طرف عن الطرف الآخر، حيث ينظر العرب إلى الأوروبيين على أنهم هم الذين استعمروهم وهم الذين ساهموا في إيجاد إسرائيل في المنطقة العربية وقدموا لها الدعم بشكل مستمر، أما الأوروبيون فقد نظروا إلى العرب على أنهم مصدر للتطرف والإرهاب والتخلف.<sup>3</sup>

ولكن رغم تعدد أسباب توقف الحوار العربي الأوروبي، إلا أنه لا بد من تدليل هذه العقبات التي تعرقل مسيرته وإطلاقه لتحقيق المصالح المشتركة للطرفين العربي والأوروبي، وخصوصاً بعد التبدلات التي حدثت على الساحة الدولية والإقليمية والتي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على أمن واستقرار المنطقة.

ومما سبق يتضح لنا أهمية الحوار العربي الأوروبي في تغيير الصورة السلبية المتكونة لدى كل من شعوب ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية تجاه بعضهما البعض التي ترسخت في ثقافة كل منهما ووقفت في كثير من الأحيان عائقاً أمام بناء علاقات التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق

<sup>1</sup>- بازرجي، ربما، نفس المرجع السابق، ص 40.

<sup>2</sup>- حبيب، مطانيوس، الاتحاد الأوروبي والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

<sup>3</sup>- صارم، سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص 162.



المصالح الحيوية لهما على الرغم من الاختلاف في الأولويات بالنسبة للجانبين العربي والأوروبي، ودوره الكبير في تحقيق التقارب بين صفتي المتوسط، وإيجاد البيئة المناسبة لطرح مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية تمهيداً لعقد مؤتمر برشلونة.

## المبحث الثاني

### الإطار الفكري والاستراتيجي لإعلان برشلونة

لقد دفعت المتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت في نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات الدول المتوسطة المؤثرة في الاتحاد الأوروبي وخصوصاً (فرنسا- إيطاليا- إسبانيا) إلى العمل على إقناع الدول الأوروبية الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بضرورة إتباع سياسة جديدة تجاه دول حوض المتوسط الجنوبي تقوم على تقديم المساعدات والاهتمام بها، لما تتمتع به هذه المنطقة من أهمية استراتيجية بالنسبة لها، ولما لها من تأثير مباشر أو غير مباشر على أمن واستقرار أوروبا.<sup>1</sup>

فبعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، الذي هدف وفق المشروع الأمريكي- الإسرائيلي إلى إقامة مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي هو تجسيد للنموذج الأمريكي في المنطقة، وتفاقم أزمة حادثة لوكربي عام 1989 بين ليبيا وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، ونشوب الحرب الأهلية في الجزائر بسبب فوز جبهة الإنقاذ في الانتخابات المحلية عام 1991، تحول حوض المتوسط الجنوبي إلى مركز للتوتر والخلاف راح يهدد أمن واستقرار أوروبا، خاصةً بعد تزايد أعداد المهاجرين من هذه المنطقة باتجاه دول شمال المتوسط هرباً من الأوضاع المتردية في الجنوب.<sup>2</sup>

ونتيجةً لهذه الأوضاع المتردية في جنوب المتوسط قامت المفوضية الأوروبية بتقديم ورقة عمل تحت عنوان (إعادة توجيه السياسة المتوسطة للفترة ما بين 1992- 1996) إلى اجتماع قمة (ستراسبورغ) الذي انعقد في تشرين الثاني عام 1990، كان الهدف منها وضع استراتيجية جديدة لسياسة دول المجموعة الأوروبية تجاه دول حوض المتوسط الجنوبي للحفاظ على أمنها وللمحد من النفوذ الأمريكي في المنطقة، تتضمن النقاط التالية:

1. تقوية الروابط التنموية والاقتصادية والاجتماعية بين دول الجماعة الأوروبية والدول المتوسطة الأخرى وخصوصاً العربية.
2. التأكيد على مبادئ التعددية الحزبية والديمقراطية وحقوق الإنسان.
3. دعم الجماعة لجهود المؤسسات المالية الدولية الخاصة بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في دول حوض المتوسط.
4. حل مشكلة المديونية الخارجية والاستمرار في تقديم القروض التجارية للدول التي تستطيع الالتزام بوفاء ديونها دون اللجوء لإعادة جدولتها.
5. تقديم المساعدات بكل أشكالها (مالية- تجارية- نقل للتكنولوجيا) لدول حوض المتوسط الجنوبي.
6. توسيع نطاق الحوار بين دول الجماعة الأوروبية وشركائها المتوسطيين على كافة المستويات.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-الحاج، علي(2005)، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص191.

<sup>2</sup>-الحاج، علي، المرجع السابق، ص228.

<sup>3</sup>- هويس، ناصر أحمد(2005)، سورية بين تحديات الشراكة الأوروبية- المتوسطة وأزمة التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الدولية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة حلب، ص73- 74.

وبعد هذه الإجراءات قامت الدول الأوروبية بطرح سياسة جديدة في حوض المتوسط مكنتها من الانتقال من مجرد مجموعة مانحة للمعونات والتسهيلات إلى جماعة يمكنها أن ترتقي بمستوى علاقاتها المتوسطية إلى مستوى الشراكة مع دول الجوار المتوسطي من خلال القيام بمجموعة من الخطوات أهمها ما يلي:

1- تبني بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في لشبونة في شهر حزيران عام 1992 الذي أكد على أن ضفتي المتوسط الجنوبية والشرقية، بالإضافة لمنطقة الشرق الأوسط هي مناطق مهمة بالنسبة للاتحاد الأوروبي وتربطه بها مصالح استراتيجية.

2- دعوة المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعاته في (كور فرد) باليونان عام 1994 للجنة الأوروبية لوضع ورقة عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أوروبية-متوسطية، وهذه الدعوة اعتبرت تحولاً نحو وضع سياسات محددة تجاه دول حوض المتوسط.

3- عقد قمة (أيسن) في ألمانيا عام 1994 تحت عنوان (تقوية سياسة الاتحاد الأوروبي في المتوسط وإنشاء مشاركة بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية)، وتم التأكيد في بيان هذه القمة على ضرورة وضع أسس جديدة لسياسة أوروبية متوسطية تقوم على التفاهم والحوار مع الدول العربية المتوسطية.

4- تصديق المجلس الأوروبي في مدينة (كان) في تموز عام 1995 على اقتراحات المفوضية الأوروبية المتعلقة ببناء شراكة أوروبية-متوسطية.

5- الدعوة لعقد مؤتمر برشلونة للانتقال إلى الشراكة الأوروبية-المتوسطية.<sup>1</sup> وسوف نقوم بدراسة إعلان برشلونة والتعرف على الجوانب التي تناولها وعلى أهم التدابير التي اتخذت لتحقيق الأهداف المرجوة منه في كافة الجوانب (السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية).

### أولاً - إعلان برشلونة

انعقد هذا المؤتمر في مدينة برشلونة الإسبانية خلال الفترة ما بين (27-28) تشرين الثاني من عام 1995، وذلك بحضور وزراء خارجية الدول الـ (27) الأوروبية و المتوسطية. و صدر عن هذا المؤتمر بيان أطلق عليه (إعلان برشلونة)، ويتكون هذا الإعلان من: مقدمة، مبادئ عامة، وثلاثة محاور رئيسية هي:

- 1- المحور السياسي والأمني: ويهدف إلى إقامة منطقة مشتركة من السلام والاستقرار.
  - 2- المحور الاقتصادي والمالي: ويهدف إلى إقامة منطقة مزدهرة اقتصادياً.
  - 3- المحور الاجتماعي والثقافي: ويهدف إلى تنمية الموارد البشرية وزيادة التفاهم بين الحضارات المختلفة، والتبادل بين المجتمعات المدنية.<sup>2</sup>
- ونقوم بعرض كل محور من هذه المحاور:

<sup>1</sup> - الراشد، صالح، سورية و الاتحاد الأوروبي المتوسطية ومشقة الجوار، مرجع سبق ذكره، ص70-71.  
<sup>2</sup> - حبيب، هاني (2003)، الشراكة الأوروبية-المتوسطية مالها وما عليها وجهة نظر عربية، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، ط2، دمشق، ص86.



## 1- المحور السياسي والأمني

اعتبر المشاركون في مؤتمر برشلونة أن السلام والأمن والاستقرار في منطقة حوض المتوسط هو عبارة عن هدف جماعي مشترك وشرط ضروري لتحقيق تنمية وتقدم هذه المنطقة، لذلك يجب على دول هذه المنطقة التعاون من أجل توطيد أمنها واستقرارها بكل الوسائل والأدوات المتاحة لديها.

ولتحقيق هذه الخطوة تعهدت هذه الدول بإقامة حوارات سياسية دورية تستند إلى مبادئ القانون الدولي، لتحقيق أمنها واستقرارها الداخلي والخارجي، وذلك من خلال الالتزام بتنفيذ المبادئ التي تم الاتفاق عليها، ومن أهمها مايلي:

- أ- الالتزام بتطبيق مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
  - ب- العمل على توطيد دولة القانون وتنمية الفكر الديمقراطي لدى الدولة المتوسطة من خلال قدرة كل منها على اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقضائي.
  - ت- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والاعتراف بحق هذه الدول في تقرير مصيرها و احترام سيادتها على إقليمها.<sup>1</sup>
  - ث- التسوية السلمية للخلافات والنزاعات التي قد تنشأ بين الشركاء، والالتزام بعدم استخدام القوة ضد الآخرين أو التهديد باستخدامها، وعدم الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة.
  - ج- التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب ومكافحته بكل أشكاله، والوقوف بحزم ضد انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة والعمل على منع إنتاج المخدرات والاتجار بها.
  - ح- التعاون من أجل تحقيق الأمن في منطقة حوض المتوسط من خلال الحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بهذا الشأن.
  - خ- العمل على احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها، وإقامة الحوار فيما بينها في جميع القضايا المصيرية، وخصوصاً قضايا حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومكافحة التعصب العرقي والديني.<sup>2</sup>
- أما بالنسبة للآلية المتبعة في تنفيذ هذه البنود فتختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب ظروف كل دولة وإمكانياتها، ويعتبر التدخل في كيفية تنفيذها من قبل الدول الأخرى تدخلاً في الشؤون الداخلية للدولة.

<sup>1</sup>- لطفی، عامر (1997)، الدائرة المتوسطة - العلاقات العربية الأوروبية في ظل إطار برشلونة، قضايا إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد (9)، ص 6.

<sup>2</sup>- مرسي، مصطفى عبد العزيز (2004)، توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً وأثره على معدلات الهجرة من الدول العربية جنوب البحر الأبيض المتوسط، مجلة شؤون عربية، العدد (119)، ص 172.

## 2- المحور الاقتصادي والمالي

يهدف هذا المحور إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة، والتأكيد على استمرار الحوار بين الأطراف المتوسطين للوصول إلى صيغة تفاوضية يتم من خلالها حل مشكلات الديون العالقة بين الأوروبيين والعرب، وذلك للوصول إلى إقامة منطقة مزدهرة اقتصادياً.

ولتحقق هذه الغاية فقد تبنى المشاركون أهدافاً طويلة الأمد تدعو إلى:

- ✓ تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
  - ✓ تحسين الشروط المعيشية للسكان ورفع مستوى الاستخدام وخفض الفوارق التنموية بين البلدان الأوروبية من جهة والمتوسطة من جهة أخرى.
  - ✓ تشجيع التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي بين دول حوض المتوسط.<sup>1</sup>
- ولتحقيق هذه الأهداف بعيدة المدى، اتفق المشاركون على إقامة مشاركة اقتصادية ومالية تأخذ بعين الاعتبار الدرجات المختلفة للتنمية، والتي تقوم على ما يلي:
- أ- الإقامة التدريجية لمنطقة التجارة الحرة

حدد المشاركون سنة 2010 كتاريخ للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة، إذ سيتم خلال هذا البرنامج الزمني إلغاء تدريجي لكافة الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية والنقدية بين الأطراف المشاركة، وهذا يتطلب من المشاركين إجراء تصحيحات لمعالجة الاختلال الهيكلي في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم الدعم الكافي للقطاع الخاص، والتوسع في حجم الاستثمارات وتطوير النظم المصرفية، وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا، والعمل على تطوير السياسات الاقتصادية التي تمهد للاندماج الاقتصادي بين الدول، مع التركيز على كل ما من شأنه حماية حقوق الملكية الصناعية والفكرية.<sup>2</sup>

ولهذا فقد قرر المشاركون في المؤتمر تقديم كل ما يلزم لتسهيل الوصول التدريجي لمنطقة التجارة الحرة عبر:

- ✓ اتخاذ الإجراءات المناسبة فيما يخص شهادات المنشأ وحماية الملكية الفكرية والصناعية والتنافسية.
- ✓ متابعة تطوير السياسات الاقتصادية التي تقوم على مبادئ اقتصاد السوق والاندماج الاقتصادي بينهم مع أخذ حاجاتهم ومستويات نموهم بعين الاعتبار.
- ✓ تصحيح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها وتحديثها مع إعطاء الأولوية لدعم وتنمية القطاع الخاص وإزالة كافة العقبات التي تعيق الاستثمارات، وخصوصاً المتعلقة بالقطاع المصرفي.
- ✓ تسهيل عملية نقل التكنولوجيا و تبادلها.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - التوني، ناجي(2002)، آثار اتفاقيات المشاركة الأوروبية- المتوسطية على التجارة في البلدان المتوسطية، مجلة المال والصناعة، العدد (20)، ص128.

<sup>2</sup> - لطفي، عامر، الدائرة المتوسطية: العلاقات العربية الأوروبية في ظل إطار برشلونة، مرجع سبق ذكره، ص12.

<sup>3</sup> - نص البيان الختامي لإعلان برشلونة، عن الموقع الإلكتروني: [www.pogar.org](http://www.pogar.org)

انظر أيضاً: لطفي، عامر، الدائرة المتوسطية- العلاقات العربية الأوروبية في ظل إطار برشلونة، مرجع سبق ذكره، ص12.

## ب- التعاون الاقتصادي والعمل المنظم الجماعي

وفي هذا المجال جاء في البيان الختامي لإعلان برشلونة عدد كبير من الأمور الواجب احترامها والالتزام بها من قبل جميع الدول المشاركة، وذلك بهدف الوصول إلى إقامة منطقة التجارة الحرة بينهما، ومن أهم هذه الأمور ما يلي:

✓ تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الإدخار الداخلي الذي يشكل قاعدة كل استثمار، و زيادة حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة وإزالة العوائق التي تقف أمامها، وذلك لما لها من دور في نقل التقنية الضرورية ورفع كمية الإنتاج والتصدير.

✓ التأكيد على ضرورة التعاون الإقليمي لرفع وتيرة المبادلات التجارية بين الشركاء وخلق نوع من التبعية التبادلية فيما بينهم.

✓ التأكيد على أهمية دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد فرص عمل لها.

✓ إعطاء القطاع الزراعي أهمية خاصة لتحقيق عملية التنمية من خلال تحديث هذا القطاع وتقديم جميع أشكال المساعدات الفنية و التقنية له.<sup>1</sup>

✓ تحقيق التعاون بين الشركاء في المجالات التالية:

- تحسين مستوى البنية التحتية و تطويرها.

- احترام مبادئ القوانين الدولية البحرية.

- تشجيع التعاون بين السلطات المحلية في الدول المشاركة.

- تشجيع التعاون في موضوع تبادل المعلومات الإحصائية والعامه.<sup>2</sup>

ويتطلب تحقيق كل ما تقدم في هذا المجال تعاون جاد من قبل دول الاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية الأخرى، وخصوصاً الدول العربية في كافة مجالات التنمية، مثل تقديم المساعدة لها في مجال الإصلاحات الإدارية، ورفع مستوى كفاءة الموارد البشرية من خلال إقامة دورات التأهيل والتدريب المستمر لرفع وتيرة الأداء الاقتصادي في هذه الدول، بالإضافة إلى تقديم المساعدة لتعديل القوانين الاقتصادية للتمكن من مواكبة التقدم والتطور الحاصل على مستوى الاقتصاد الدولي مع الاحتفاظ بخصوصية كل من الدول المشاركة، وخصوصاً دول حوض المتوسط الجنوبي.

## ج - التعاون المالي

يتطلب القيام بتأسيس منطقة تجارة حرة مساعدات مالية كبيرة، وذلك من أجل دفع وتشجيع عملية التنمية المحلية، ولهذا عمل الاتحاد الأوروبي على تقديم مساعدة مالية تقدم للدول المتوسطية خلال الفترة الممتدة ما بين (1995- 1999)، وتقدر بـ(4685) مليون وحدة نقدية أوروبية، بالإضافة إلى المساهمة التي يقدمها البنك

<sup>1</sup> - هويس، ناصر أحمد، سورية بين تحديات الشراكة الأوروبية- المتوسطية وأزمة التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص82.

<sup>2</sup> - الحمش، منير (1999)، أوراق في الاقتصاد السياسي الأزمة الاقتصادية الراهنة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص318.

الأوروبي للاستثمار (EIB) على شكل قروض، وهذا كله من أجل دعم عملية الشراكة الاقتصادية والمالية بين دول منطقة حوض المتوسط.<sup>1</sup>

## 1- المحور الاجتماعي والثقافي

ركز المشاركون من خلال هذا المحور على تفعيل الحوار بين ضفتي المتوسط مراعين بذلك العادات والتقاليد الخاصة بكل منطقة من مناطق حوض المتوسط، وعلى ضرورة التبادل الثقافي والإنساني والتواصل العلمي والتقني بين كافة الأطراف المتوسطة لتحقيق التقارب والتفاهم بينهما، هذا وقد أكد المشاركون من خلال هذا المحور أيضاً على ضرورة تنمية الموارد البشرية من خلال التدريب والتعليم، واحترام حقوق الإنسان باعتبارها الهدف الرئيسي في هذا المحور، وقد تم الاتفاق في هذا المحور على عدد من النقاط الهامة، ومنها ما يلي:

1- إن الحوار والاحترام بين الثقافات والأديان شرطان ضروريان للتقارب بين الشعوب، مع التأكيد على دور وسائل الإعلام في هذا المجال.

2- التأكيد على أهمية قطاع الصحة في التنمية، وعلى تطوير الموارد البشرية، مع ضرورة احترام الحقوق الاجتماعية الأساسية.

3- التعاون من أجل تخفيف ضغوط الهجرة، من خلال وضع برامج وطنية للتدريب المهني والسعي لإيجاد فرص عمل محلية.

4- دعم المؤسسات الديمقراطية لحماية دور القانون والمجتمع المدني.

5- التعاون من أجل حل المشاكل المترتبة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

6- التعاون من أجل القضاء على الإرهاب بكل أشكاله واتخاذ الإجراءات المشتركة لتحقيق هذا الغرض.

7- اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة للحد من تجارة المخدرات والجرائم الدولية والرشوة والفساد ومكافحة العنصرية والتعصب القومي والعنصري.<sup>2</sup>

يُلاحظ من خلال عرض الجوانب التي تم الاتفاق عليها في إطار إعلان برشلونة مدى الترابط والتداخل فيما بينهما، فتحقيق التنمية السياسية مرتبط بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن تحقيق التنمية الشاملة يعني التأكيد الجاد على تطبيق مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون وتطوير المجتمع المدني .

## ثانياً- برنامج العمل في إطار إعلان برشلونة

لقد تضمن الجانب الثاني من إعلان برشلونة برنامج العمل الواجب إتباعه من قبل الدول الأعضاء في كافة المجالات التي تم ذكرها في سياق الإعلان، وذلك من أجل تحقيق الأهداف التي تضمنها إعلان برشلونة خلال الفترة الزمنية المحددة، عن طريق اتخاذ مجموعة من الإجراءات على المستوى الإقليمي، فعلى المستوى

<sup>1</sup> - كنفاني، نعمان(2000)، علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي- الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، القدس، ص14.

<sup>2</sup> - هويس، ناصر أحمد، سورية بين تحديات الشراكة الأوروبية- المتوسطية وأزمة التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص83.

انظر أيضاً: مرسي، مصطفى عبد العزيز، توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً و أثره على معدلات الهجرة من الدول العربية جنوب البحر الأبيض المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص173.

السياسي يجب على الطرفين الشمالي والجنوبي لحوض المتوسط إجراء حوار على مستوى المسؤولين والخبراء المختصين من أجل إقامة منطقة سلام واستقرار على ضفتي المتوسط ترجمةً لمبادئ مؤتمر برشلونة المعلنة. أما في مجال الشراكة الاقتصادية والمالية، فيتم التنسيق والتعاون من خلال اللقاءات الدورية المتتالية للوزراء المختصين والخبراء الممثلين للدول المشاركة في قمة برشلونة من أجل إقامة منطقة تجارة حرة تكون الركيزة الأساسية لإنجاز الشراكة الأوروبية- المتوسطية، بهدف خلق تسهيلات جمركية وزيادة المبادلات التجارية، من خلال تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول المتوسطية،<sup>1</sup> وإزالة العقبات التي تقف أمام حركة الاستثمارات والعمل على تطوير الصناعات الوطنية لكي تتمكن من المنافسة للصناعات الأخرى، والاهتمام بالريف والقطاع الزراعي وتنمية وتحسين الخدمات من نقل ومواصلات وتحديثها، وتعزيز التعاون في مجال المعلوماتية والسياحة والبيئة، ومكافحة التصحر وهدر المياه، ونقل التكنولوجيا والطاقة.

وكذلك في مجال الشراكة الاجتماعية والثقافية أيضاً تم التركيز من خلال هذا البرنامج على مجموعة من النقاط و المواضيع الهامة التي سيقوم بها المعنيون خلال الفترة المحددة لإنجاز هذا البرنامج، ومن أهمها: تطوير الموارد البشرية من خلال تطوير التربية والتدريب والتأهيل المهني، وإقامة الجامعات ومراكز البحث العلمي وتطوير الإدارات، وتشجيع الحوار المتبادل في المجال الثقافي والمهني والديني بين الحضارات والشعوب، والتعاون بين وسائل الإعلام، ووضع برامج مشتركة للشباب، وتطوير الخدمات الصحية، وإيجاد حلول لمشاكل الهجرة، والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة، وإقامة تعاون فعال بين البرلمان الأوروبي والبرلمانات المتوسطية.

وفي الحقيقة فقد تم تنفيذ عدد من البرامج عن طريق ما يدعى بالبرامج المتوسطية (MEDA) التي كانت متخصصة في بعض المواضيع ومنها: الهجرة- التكنولوجيا- الاستثمار- الدراسات الجامعية- الإعلام.. الخ.<sup>2</sup> ويرى الباحث من خلال استعراض برنامج العمل المحدد لإنجاز الأهداف المتضمنة في متن إعلان برشلونة وعلى كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف، إلا من خلال الحوار الجاد واللقاءات المستمرة بين جميع الشركاء فبرامج الدعم المادي غير كافية وغير مجدية في ظل غياب سياسة الحوار، فالحوار هو الركيزة الأساسية في تجذير العلاقات العربية الأوروبية، ومن ثم يأتي دور المساعدات المالية والتقنية والعلمية.. الخ.

### ثالثاً - الهيئات المشكلة لمتابعة تنفيذ أهداف إعلان برشلونة

لقد تم عقد عدة مؤتمرات لاحقة لمؤتمر برشلونة على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد للبلدان المتوسطية، وهي بمثابة هيئات تنفيذية مهمتها متابعة عمل آليات تنفيذ برامج (ميدا) بهدف الوصول إلى تحقيق الشراكة الأوروبية- المتوسطية، ومن أهم هذه المؤتمرات ما يلي:

<sup>1</sup> - حبيب، هاني، الشراكة الأوروبية- المتوسطية ما لها وما عليها وجهة نظر عربية، مرجع سبق ذكره، ص 89- ص 90.  
<sup>2</sup> - الشرع، منذر (2004)، اتفاقية الشراكة الأردنية- الأوروبية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد(3)، ص 73.

## 1- المؤتمر الوزاري الأول

انعقد هذا المؤتمر في (مالطا) خلال الفترة ما بين (15- 16) نيسان عام 1997، وكان الهدف من انعقاده، إيجاد قاعدة مشتركة للتفاهم وتحديد السياسات الاقتصادية الواجب إتباعها للدول المرشحة للشراكة، من أجل إقامة منطقة تتمتع بالسلام والأمن والاستقرار والازدهار، من خلال تحقيق السلام العادل والشامل فيها على أساس قاعدة القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية، والتي تقر مبدأ الأرض مقابل السلام، وناقش المؤتمر أيضاً إمكانية التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا والطاقة والصناعة والسياحة والمجالات الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى الجانبين السياسي والأمني، وقد أكدت الدول العربية المشاركة في المؤتمر على إن تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة مرتبط بحل قضية الصراع العربي- الإسرائيلي، عبر قيام الأوروبيين بممارسة دور فاعل في تحقيق عملية السلام، لما لهذا الصراع من تأثير مباشر على مجمل عملية برشلونة التي تهدف إلى توفير حالة من السلام والأمن والاستقرار في المنطقة من أجل إرساء قواعد الشراكة الأوروبية- المتوسطية، إلا أن هذا المؤتمر لم يستطع اتخاذ أية قرارات تساعد على تحقيق مطالب العرب السياسية والاقتصادية.<sup>1</sup>

## 2- المؤتمر الوزاري الثاني

انعقد هذا المؤتمر في مدينة (باليرمو) الإيطالية ما بين (3-4) حزيران عام 1998، وتم التأكيد في هذا المؤتمر على أهمية تحقيق السلام والاستقرار، وإقامة شراكة حقيقية ومتكافئة، وإتباع الدول المرشحة للشراكة برامج إصلاحية تشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإبداء استعدادها للتعاون المشترك من أجل مكافحة الإرهاب، و تفعيل الحوار بين الشعوب وثقافات هذا الإقليم باعتبار أن تحقيق التقارب بين شعوب هذه المنطقة يُعد أحد الركائز الأساسية لبناء الشراكة الأورو متوسطية.<sup>2</sup>

## 3- المؤتمر الوزاري الثالث

انعقد هذا المؤتمر خلال الفترة ما بين (15- 16) نيسان عام 1999 في مدينة (شتوتغارت) الألمانية، وتم التأكيد في هذا المؤتمر على أهمية تفعيل الحوار العربي الأوروبي، وبناء الثقة بين شعوب المنطقة، وإعادة الاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط، وإقامة منطقة تجارة حرة تحقق الرخاء للمنطقة، ودعم القطاع الخاص والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، واستمرار المؤسسات المالية المتمثلة بالبنك الأوروبي (EIB)، وهيئة التنمية المتوسطية الأوروبية (MEDA) بالقيام بمهامها في تقديم المعونات للدول المتوسطية من أجل القيام بعمليات الإصلاحات المطلوبة لتحقيق تنميتها، وكذلك تم التركيز في هذا المؤتمر على النشاطات التي تتعلق بحقوق الإنسان والبيئة، وإنشاء اتحادات تجارية أوروبية- متوسطية مشتركة.<sup>3</sup>

ويلاحظ بأن هذه المؤتمرات مؤتمرات تنفيذية لإعلان برشلونة لم تقدم شيء جديد عما جاء في المحاور التي تناولها الإعلان، وقد ركزت على الجانب الاقتصادي أكثر من الجوانب الأخرى، كان الهدف منها تفعيل آليات تنفيذ برامج (ميديا) لتحقيق أهداف إعلان برشلونة خلال الفترة الزمنية المحددة.

<sup>1</sup> - الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 214.

<sup>2</sup> - الحاج، علي، نفس المرجع السابق، ص 215.

<sup>3</sup> - بسيم، وفاء (1999)، التعاون الأورو- متوسطي (عملية برشلونة)، مجلة السياسة الدولية، العدد (138)، ص 248.

## رابعاً - السمات العامة لإعلان برشلونة

يتسم هذا الإعلان في إطاره العام بعدة سمات أساسية تبين مضمونه و توجهاته المستقبلية ومن هذه السمات نذكر ما يلي:

### 1- غموض الهوية

لا يوجد مدلول واضح يبين مفهوم (المتوسطية)، لأنه يضم دول الاتحاد الأوروبي، والدول المتوسطية الأخرى في الحوض الجنوبي للمتوسط والمكون من الدول العربية المتوسطية مضافاً إليها تركيا، وقبرص، ومالطا وإسرائيل.

وهذا يعني أن هذا المفهوم لم يشمل الدول العربية بأكملها، وإنما اقتصر فقط على الدول العربية المتوسطية، وهذا ما يؤكد بشكل واضح على محاولة الدول الأوروبية عزل هذه الدول عن باقي الدول العربية وإزالة الروابط القومية بينها ومحو الهوية العربية عنها بإحلالها لهوية متوسطية جديدة يتم من خلالها دمج إسرائيل بالمنطقة مثلها مثل أي دولة فيها ويتم الاعتراف بها كأمر واقع.<sup>1</sup>

### 2- المنهج الكلي

إذ يتسم الإطار العام لإعلان برشلونة بالكلية، ففي المرحلة التي سبقت عقد مؤتمر برشلونة أي في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، لم تكن العلاقات العربية الأوروبية واسعة الجوانب، وإنما كانت تقتصر على جانب واحد هو الجانب الاقتصادي، إلا أن التوجه الأوروبي الجديد نحو منطقة حوض البحر المتوسط طبع إعلان برشلونة بهذه السمة الشمولية، فلم تعد تقتصر العلاقات العربية الأوروبية على الجانب الاقتصادي فقط، وإنما شملت أيضاً الجوانب السياسية والأمنية، والاجتماعية والثقافية والإنسانية، ولكن ورغم محاولة الأوروبيين التركيز أكثر على الجانب الاقتصادي، إلا أنه لا يمكن أن يكتب النجاح لعملية الشراكة الأوروبية- المتوسطية دون الربط بين جميع جوانب هذه الشراكة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لأن هذا المشروع مشروع تكاملي وليس جزئي يقتصر على جانب من جوانب الشراكة دون الجوانب الأخرى.<sup>2</sup>

### 3- النوايا الديمقراطية

وتبدو هذه النوايا في إطار مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية (برشلونة) بصورتين مباشرة وغير مباشرة، إذ تتضح الديمقراطية في صورتها المباشرة من خلال تأكيد دول الاتحاد الأوروبي على تطبيق مبدأ احترام سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان من قبل جميع الدول المتوسطية، وتضمن ذلك في إطار نظمها السياسية، ورفع وتيرة التعاون بين المجتمع المدني في الاتحاد الأوروبي والشركاء المتوسطيين، ثم الاعتراف بحق كل دولة

<sup>1</sup> - هويس، ناصر أحمد، سورية بين تحديات الشراكة الأوروبية- المتوسطية وأزمة التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 79.

<sup>2</sup> - آر . كيه . رامازاني (1996)، الشراكة الأوروبية المتوسطية - إطار برشلونة، دراسات عالمية العدد (22)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ص 19- 21.

في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والقضائي، والاعتراف بمبدأ سيادة الدولة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.<sup>1</sup>

أما الصورة غير المباشرة التي ظهرت من خلالها النوايا الديمقراطية في إطار مشروع (برشلونة) فتتجسد من خلال الربط بين الاستقرار السياسي الناتج عن التحول الديمقراطي، وبين الأمن المنجز عن طريق التصدي للإرهاب والحد من سباق التسلح و انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية التي تهدد أمن واستقرار الدول الأخرى.<sup>2</sup>

#### 4- اقتصاد السوق الحرة

سعى الأوروبيون من خلال مشروع برشلونة إلى الربط بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية، وذلك بهدف إقامة منطقة تجارة حرة يتحقق من خلالها المزيد من الرفاهية المشتركة لشعوب منطقة حوض المتوسط، ومن أجل تحقيق هذا الهدف لا بد من وجود حرية للحركة التجارية بين الطرفين العربي والأوروبي، ووجود دعم مالي وزيادة في حجم الاستثمارات الموجهة من دول حوض المتوسط الشمالي الغنية والمتطورة، إلى دول حوض المتوسط الجنوبي العربية الفقيرة والمتخلفة، والتي يكون فيها معدل النمو السكاني أكبر من معدل النمو الاقتصادي، وتعاني من المديونية.

إلا أنه ونتيجة توجه دول شمال أوروبا، وخصوصاً ألمانيا نحو دول أوروبا الوسطى والشرقية، فقد حدث نوع من التقصير في تقديم المعونات المالية المخصصة لدول جنوب المتوسط، إذ ارتفع حجم المعونات المقدمة إلى دول أوروبا الشرقية إلى نحو تسعة مليارات دولار لمدة خمسة أعوام انتهت بحلول عام 1999 مقابل تخصيص معونات تقدم لدول جنوب المتوسط تقدر بحوالي ستة مليارات دولار خلال الفترة المحددة ما بين (1995-1999)، بالإضافة إلى معونات أخرى تقدم على شكل قروض من بنك الاستثمار الأوربي (EIB)، ومعونات ثنائية مقدمة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وقد اعتبر البرلمان الأوروبي إن احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان شرطاً ضرورياً للحصول على هذه المعونات و يجب على الدول الالتزام بهما.<sup>3</sup>

#### 5- التعددية الثقافية

فرضتها خصوصية منطقة حوض المتوسط، إذ تشكل ملتقى للحضارات القديمة والحاضرة ومهداً للديانات السماوية الثلاثة: الإسلامية، والمسيحية، واليهودية، ولهذا فقد تم التأكيد في البيان الختامي لإعلان برشلونة، بأنه لكل حضارة في منطقة حوض المتوسط ثقافتها وتقاليدھا الخاصة، لذلك يجب على هذه الحضارات إقامة لقاءات وحوارات فيما بينها من أجل تحقيق التفاهم والتقارب بين شعوبها لتحسين الصورة النمطية المكونة لدى كل منهما عن الآخر وحل المشكلات العالقة بينهم، والتي قد تؤثر على علاقاتهم مع بعضهم، وخصوصاً مشكلة الهجرة غير الشرعية (السرية) من دول حوض المتوسط الجنوبي إلى دول أوروبا، لما تشكله هذه الظاهرة من عامل قلق وخوف بالنسبة للأوروبيين.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - هويس، ناصر أحمد، سورية بين تحديات الشراكة الأوروبية- المتوسطية وأزمة التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص79.

<sup>2</sup> - آر. كيه. رامازاني، الشراكة الأوروبية المتوسطية - إطار برشلونة، مرجع سبق ذكره، ص22.

<sup>3</sup> - النواوي، نيرمين (2000)، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (142)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ص107.

<sup>4</sup> - هويس، ناصر أحمد، سورية بين تحديات الشراكة الأوروبية- المتوسطية وأزمة التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص79.



## 6- وجود فارق كبير بين طرفي الشراكة

يجمع إعلان برشلونة بين شريكين أحدهما يتمتع بالتنوع في الإنتاج والمصادر ويمتلك كل مقومات المركز، من قوة اقتصادية، وتكنولوجية، ومالية، وقدرة تنافسية، ويقدم ما يقارب (30%) من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي، ويفاوض ككتلة واحدة قوية ومتماسكة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

أما الطرف الآخر المتمثل بالدول العربية المتوسطة التي ما زالت تمتلك اقتصاديات تقليدية تعتمد بشكل كبير على الموارد الأولية والزراعية، ولا تملك قدرة تنافسية توازي قدرة الطرف الآخر أي الدول الأوروبية، ولا تقدم هذه الدولة سوى (1)%\* من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي، وعلاوةً على ذلك فإن الدول العربية تدخل في مفاوضات مع الدول الأوروبية بصورة منفردة، ودون تبني أي استراتيجية موحدة وواضحة.<sup>1</sup>

وبعد عرض هذه السمات يمكننا القول بأن إعلان برشلونة، وإن كان قد تناول جميع جوانب الشراكة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه يبقى مشروعاً أوروبياً للغاية من طرحه تحقيق مصالح الدول الأوروبية بالدرجة الأولى، وأنه يلتقي مع مشروع الشرق أوسطية بعدة قواسم مشتركة، مثل إلغاء الهوية القومية عن الدول العربية عن طريق استبدال النظام القومي العربي بنظام إقليمي قائم على أساس تعدد الثقافات والقوميات، مما يعني إلغاء دور الجامعة العربية كمنظمة إقليمية تمثل جميع الدول العربية واستبدالها بمنظمة أممية تعمل من أجل تحقيق مصالح الدول المؤسسة لها، وضمان بقاء إسرائيل ودمجها بالمنطقة والاعتراف بها كدولة أمر واقع، فأوروبا عندما طرحت مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطة هدفت من ذلك المحافظة على أمنها واستقرارها من خلال حل المشكلات العالقة في منطقة حوض المتوسط الجنوبي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستعادة دورها في المنطقة بعيداً عن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

## خامساً - الدوافع الحقيقية وراء عقد مؤتمر برشلونة بالنسبة للجانبين العربي والأوروبي

بعد أن انتهت الحرب الباردة بين العملاقين الكبيرين الأمريكي والسوفيتي الذين كانا يقودان العالم، انهار الاتحاد السوفيتي واحتل التوازن الدولي، نتيجة سعي القطب الأمريكي للانفراد بقيادة العالم وفرض هيمنته على السياسة الدولية، أخذت الدول الكبرى تبحث عن مكان لها في الساحة الدولية من خلال القيام بالبحث عن تكتلات وتحالفات لكي تضمن لنفسها وضعاً دولياً جديداً يساعدها على استعادة مكانتها الدولية في إطار ما أطلق عليه بـ (النظام العالمي الجديد)، ولهذا قامت دول الاتحاد الأوروبي، وخاصةً فرنسا وألمانيا بالتوجه نحو دول منطقة حوض المتوسط، وذلك لتشكيل كتل متوسطة يعيد لها مكانتها على المستويين الدولي والإقليمي، وهذا ما دفع الدول الأوروبية إلى طرح مشروع الشراكة الأوروبية- المتوسطة، والتي بدأت معالمها تأخذ شكلاً أكثر، وضوحاً بعد انعقاد قمة برشلونة في حزيران عام 1994، التي تم فيها طرح تصور شامل لتعاون أوروبي- متوسطي.<sup>2</sup>

ولفهم طبيعة هذا التعاون سوف نقوم بدراسة الدوافع والأسباب التي أدت إلى انعقاد مؤتمر برشلونة لدى كل من الطرفين العربي والأوروبي.

<sup>1</sup> - توني، محمود عبد العزيز، الشراكة الأورو متوسطية توقيع إعلان برشلونة، الموقع الإلكتروني: [www.Faculty.ksu.edu.sa/](http://www.Faculty.ksu.edu.sa/)

\* هذه الإحصائيات مصدرها: لطفى، عامر، الدائرة المتوسطية: العلاقات العربية الأوروبية في ظل برشلونة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

<sup>2</sup> - الشلبي، جمال (2000)، العرب وأوروبا- رؤية سياسية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص 100.

## 1- الدوافع السياسية بالنسبة لأوروبا

لقد كان للظروف الدولية التي سبقت الطرح الأوروبي لمشروع الشراكة دوراً كبيراً في هذا التوجه الأوروبي المتوسطي، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة العالم، حيث هدفت الدول الأوروبية، وخصوصاً دول جنوب أوروبا من طرح هذا المشروع إلى رد الاعتبار للدور الأوروبي عربياً وإفريقياً ودولياً، وتفعيل هذا الدور من خلال تعزيز النزعة الاستقلالية لأوروبا وتحريها تدريجياً من الضغوط و التبعية الأمريكية، وأن يكون قرارها السياسي مستقلاً في مختلف قضايا الصراع العالمي، أي أن تصبح قوة قادرة على مواجهة القوة الأمريكية الحالية، أو أي قوة مرشحة للظهور في آسيا أو أي منطقة أخرى في العالم.<sup>1</sup>

فقيام الشراكة الأوروبية المتوسطية يساعد في الحد من ترسيخ قواعد النظام الدولي أحادي القطب، فأوروبا بما تمتلكه من إمكانية إنتاجية واقتصادية وتقنية هائلة قادرة على امتلاك القوة التنافسية في المنطقة في حال استطاعت صياغة إرادة سياسة موحدة تمكنها من بناء علاقات جديدة مع المنطقة الجغرافية المجاورة لها، وخصوصاً منطقة جنوب حوض المتوسط وذلك لما لهذه المنطقة من تأثير على أمنها واستقرارها.<sup>2</sup>

ولعل الدافع الأكثر أهمية بالنسبة لأوروبا هو خشيتها على أمنها واستقرارها، وذلك لما تمثله بعض مناطق جنوب وشرق المتوسط من مراكز للتوتر السياسي والأمني، كما هو الحال في المناطق العربية المحتلة الداخلة في حالة صراع مع الكيان الصهيوني والمناطق التي تشكل بالنسبة لأوروبا معبراً هاماً، لانتقال المخدرات والجريمة المنظمة وتيارات الهجرة غير الشرعية إلى المجتمع الأوروبي، كما هو الحال في دول شمال إفريقيا القريبة منها جغرافياً. مما يعني أن فرصة تنامي المد الأصولي في أوروبا كبيرة جداً في حال تم تسخير المورث التاريخي للعلاقات العربية الأوروبية في مرحلة الاستعمار واعتبار أوروبا السبب الرئيسي في وصول الدول العربية إلى هذه الحالة المتردية في أوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية، وهذا الشيء يشكل خطراً كبيراً على أمن أوروبا لأنه يخلق ثقافة معادية لها لا يمكن القضاء عليها بشكل نهائي .

ويضاف إلى ما سبق الرغبة الأوروبية على إبقاء معظم مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في دائرة النفوذ الأوروبي المباشر، وإدراك أوروبا لموضوع انعكاسات عدم الاستقرار السياسي في دول جنوب و شرق المتوسط على أمن شعبها واستقراره، بالإضافة أيضاً إلى إدراكها لحقيقة الوضع الخاص لإسرائيل بالنسبة لها، ومحاولتها المحافظة على وجودها خدمةً لمصالحها المرتبطة بوجود إسرائيل في المنطقة، وذلك من خلال إدخالها في مشروع شراكة يجمع بينها وبين الدول العربية تحت رعاية الدول الأوروبية، وذلك لمنافسة مشروع الشرق أوسطية الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية والهادف إلى جر الدول العربية والإسلامية للدخول في تحالف دولي، الغاية منه

<sup>1</sup> - الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص232.

<sup>2</sup> - نهرا، فؤاد- كمال، محمد مصطفى(2001)، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص123.

إلغاء الهوية القومية العربية وإضفاء الشرعية على الوجود الإسرائيلي في المنطقة لدخولها ضمن المنظومة المتوسطة التي تجمع بينها وبين الدول العربية الواقعة ضمن إطار هذه المنظومة.<sup>1</sup> ومن الدوافع الأوروبية في هذا المجال أيضاً، إدراك الدول الأوروبية لحقيقة ما تمثله الوحدة العربية من خطر على مصالحها في المنطقة، فمشروع الشراكة لا يضم جميع الدول العربية، وإنما اقتصر فقط على الدول العربية المتوسطة، بالإضافة إلى نظرة الدول الأوروبية إلى بعض القضايا الأخرى مثل موقع التوازنات الإقليمية في الوطن العربي من ناحية، ووضع القوة الإيرانية الصاعدة من ناحية أخرى في حسابات السياسة الأوروبية، وكذلك رؤيتها لمستقبل الدور التركي في منطقة حوض البحر المتوسط، والشرق الأوسط والخليج، بالإضافة إلى قضايا أخرى تعتبر أساسية لأوروبا دفعتها باتجاه الشراكة مع دول الجوار الجغرافي المتوسطة وخصوصاً الدول العربية، لما لذلك من دور في تحقيق السلام والأمن والتنمية بالنسبة لها.<sup>2</sup> ومما تقدم يمكننا القول بأن تبني إعلان برشلونة للمحور السياسي إلى جانب المحور الاقتصادي والاجتماعي هو نتيجة شعور الدول الأوروبية بخطورة هذه القضايا التي ذكرناها على أمنها واستقرارها، علماً أنها ركزت في طرح مشروعها التشاركي هذا على الجانب الاقتصادي أكثر من الجوانب الأخرى.

## 2- الدوافع الاقتصادية بالنسبة لأوروبا

يعود الاهتمام الأوروبي بتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية المتوسطة إلى زمن بعيد، حيث كانت الدول الأوروبية، وما زالت تعتبر هذه المنطقة سوقاً أساسياً لتصريف منتجاتها الصناعية والزراعية، إلا أنه ونتيجة للمتغيرات الإقليمية والدولية، وانتشار ثقافة العولمة، فقدت أوروبا الكثير من مكاسبها و امتيازاتها الاقتصادية التي حققتها خلال عقود من الزمن،<sup>3</sup> وخصوصاً بعد طرح مشروع الشرق أوسطية الذي شغلت فيه إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية مكانة الصدارة، والذي أثر بشكل كبير على مصالح الدول الأوروبية في منطقة حوض البحر المتوسط.<sup>4</sup>

ونتيجة لهذه الأمور عملت أوروبا على محاولة استعادة دورها في المنطقة من جديد من خلال التوجه باتجاه دول جنوب المتوسط وإقامة مشروع شراكة معها يحقق لها مصالحها الاقتصادية والسياسية في آن واحد، كون هذه المنطقة غنية بالثروات والموارد الطبيعية واليد العاملة الرخيصة التي تحتاجها أوروبا، وتشكل سوقاً واسعة لتصريف منتجاتها، ولكونها قريبة جغرافياً منها، وتحتل موقعاً استراتيجياً بالنسبة للعالم .

بالإضافة إلى ذلك، فإن الدول الأوروبية ترى نفسها أكثر قبولاً من الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة المتوسط بسبب الانحياز الأمريكي الواضح اتجاه إسرائيل، وإن إقامة شراكة أوروبية- متوسطة تساهم في تحقيق أمن واستقرار أوروبا، وذلك من خلال معالجة قضايا البطالة، والهجرة، والفقر، والإرهاب، ومكافحة أسبابها، إلا أن تحقيق الأمن لا يقتصر على الجانب العسكري فقط، وإنما يشمل أيضاً الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

<sup>1</sup> - البرصان، أحمد سليم(2006)، تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الإستراتيجي الغربي، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية الإنسانية، المجلد(3)، العدد(3)، الشارقة، ص159.

<sup>2</sup> - صارم، سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص199.

<sup>3</sup> - christen Marshall(1994) , "The European community and the Arab World Harvard Middle and Islamic Review , vol .1,no.2 ( No v ember ) , p56.

<sup>4</sup> - البرصان، أحمد سليم، تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الاستراتيجي الغربي، مرجع سبق ذكره، ص155.

فتحقيق الازدهار الاقتصادي مرتبط بتحقيق الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة،<sup>1</sup> وهذا يؤثر بدوره على حجم الاستثمارات وتدفقها باتجاه دول جنوب المتوسط، كذلك يؤثر أيضاً على حجم الصادرات والواردات بين شمال وجنوب المتوسط.<sup>2</sup>

وفي النهاية يمكننا القول بأن العلاقة الاقتصادية بين طرفي المتوسط الشمالي والجنوبي هي علاقة مصالح، تبدأ بتطوير البنى الصناعية في الدول العربية، ونقل التكنولوجيا، وتطوير الموارد البشرية، لتصل إلى مرحلة متقدمة من رفع القيود والرسوم الجمركية وقيام منطقة التجارة الحرة.

### 3- الدوافع السياسية بالنسبة للعرب

نتيجة للمتغيرات التي حدثت على الصعيدين الإقليمي والدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي تمثلت في سقوط المعسكر الاشتراكي بزاعمة الاتحاد السوفيتي الداعم للقضايا العربية واختلال التوازن الدولي، وما تبع ذلك من انفراد الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لإسرائيل بقيادة العالم، وولادة منظمة التجارة العالمية، وانتشار ظاهرة العولمة، وطرح مشرع الشرق أوسطية الذي جعل من إسرائيل دولة مركزية لها وزنها الاقتصادي والسياسي في المنطقة والعالم، كل هذه الأمور جعلت أوروبا بالنسبة للعرب ملاذاً آمناً يمكن اللجوء إليه لمساندتهم والوقوف إلى جانبهم في دعم قضاياهم السياسية، وخصوصاً قضية الصراع العربي- الإسرائيلي من خلال تبنيها مواقف غير منحازة لإسرائيل وداعمة لعملية السلام العادل والشامل القائمة على الشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة،<sup>3</sup> ففي كانون الأول من عام 1994 أقرت المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي في (أسن) استراتيجية طويلة المدى تهدف إلى إقامة شراكة أوروبية متوسطة تجعل من منطقة حوض المتوسط منطقة أمن وسلام واستقرار، وذلك من خلال الحوار المتواصل بين الشركاء المتوسطيين في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك.<sup>4</sup>

ولكون تحقيق أمن أوروبا مرهون بتحقيق الأمن في دول حوض المتوسط الجنوبي، فقد قامت الدول الأوروبية في تشرين الثاني من عام 1996 بتعيين مبعوث خاص بعملية السلام في الشرق الأوسط، وهذا ما يعني أن أوروبا أصبحت تمتلك رؤية واحدة تجاه تحقيق أمن واستقرار المنطقة.<sup>5</sup>

وعلى الرغم من محاولة دول الاتحاد الأوروبي ملء الفراغ الناتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق في لعب دور فاعل في المنطقة من خلال تقديم الدعم والمساندة لقضاياها، وخصوصاً قضية السلام العربي الإسرائيلي، إلا أن هذا الدور لم ينضج بعد ولم يصل بعد إلى مستوى الدور الأمريكي في المنطقة، لعدم امتلاك دول الاتحاد الأوروبي القوة السياسية والعسكرية التي توازي قوتها، مما يعني أن دورها يبقى مرهوناً برضا وقبول الولايات المتحدة الأمريكية.

<sup>1</sup>- تركماني، عبد الله (2005)، العرب والشراكة الأوروبية المتوسطة، على الموقع الإلكتروني: <http://www.araee.com>

<sup>2</sup>- هويس، ناصر أحمد، سورية بين تحديات الشراكة الأوروبية- المتوسطية وأزمة التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 117.

<sup>3</sup>- الراشد، صالح، سورية والاتحاد الأوروبي المتوسطية ومشقة الجوار"، مرجع سبق ذكره، ص 160.

<sup>4</sup>- صارم، سمير، أوروبا و العرب من الحوار إلى الشراكة، نفس المرجع السابق، ص 201.

<sup>5</sup>- الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص 312.

#### 4- الدوافع الاقتصادية بالنسبة للعرب

على الرغم من أن المستفيد الأول من الشراكة الأوروبية- المتوسطية هو الدول الأوروبية، وذلك بسبب امتلاك الدول العربية المتوسطية سوقاً واسعة تحتاج إلى الكثير من السلع الاستهلاكية البسيطة والمعمرة والمعقدة إلا أن دخول العرب في هذه الشراكة يحقق لهم الكثير من المكاسب و المزايا التي تحقق لهم الانتعاش والازدهار الاقتصادي، فضلاً عن الاستفادة من المساعدات المالية المقدمة من الدول الأوروبية على شكل معونات وقروض مقدمة من البنك الأوروبي للاستثمار لتمويل مشاريعها الإنمائية ورفع قدراتها الاقتصادية وتطوير بنيتها التحتية و مواردها البشرية، لكي تتمكن من التكيف مع اقتصاديات السوق والتطورات العالمية، واستفادتها أيضاً من دخول الاستثمارات الأوروبية في نقل التكنولوجيا إليها وزيادة نموها الاقتصادي.<sup>1</sup>

ويرى الباحث من خلال عرض الدوافع والأسباب التي دفعت الجانبين الأوروبي والمتوسطي، وخصوصاً الجانب العربي لعقد مؤتمر برشلونة، بأن هذه الدوافع خاصة تتعلق بظروف ومصالح كل طرف من هذه الأطراف، وإن كانت في الإطار العام ذات صبغة تشاركية، فالجانب الأوروبي كان هدفه من هذه الشراكة تحقيق أمنه واستقراره مع التركيز على الجانب الاقتصادي أكثر من الجوانب الأخرى، أما الجانب العربي فقد كان يبحث من وراء هذه الشراكة بالإضافة إلى تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية، عن تحقيق أمنه واستقراره أيضاً، ولكن في ظل وجود شريك فاعل وقوي يستطيع أن يقود عملية السلام العادل والشامل، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق الداعم للقضايا العربية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على مسرح السياسة الدولية.

<sup>1</sup>- الراشد، صالح، سورية و الاتحاد الأوروبي المتوسطية ومشقة الجوار، مرجع سبق ذكره، ص160.

## المبحث الثالث

### السياسات المتبعة في إطار إعلان برشلونة والآثار المترتبة عنها

يتناول هذا المبحث الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل دول حوض البحر المتوسط الشمالية والجنوبية من أجل تحقيق أهداف إعلان برشلونة في المجالات، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ودراسة الآثار الناتجة عنها، ومقومات إنجاح تحقيق أهداف إعلان برشلونة.

#### أولاً- الإجراءات التي اتخذتها الدول المتوسطية في إطار إعلان برشلونة

تم الاتفاق بين الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على وضع هيكل تنظيمية وآليات للعمل، وفقاً لمستويين، الأول: ثنائي بين الاتحاد الأوروبي وكل من الدول الأخرى الأعضاء في المشاركة الأورو-متوسطية، والثاني: على المستوى الجماعي أي بين مجمل دول الشراكة، من أجل تحقيق أهداف مؤتمر برشلونة في مجالاته الثلاث السياسية، والاقتصادية والاجتماعية.<sup>1</sup>

#### 1- على المستوى الثنائي

شرع الاتحاد الأوروبي على الفور في دخول مفاوضات ثنائية مع دول جنوب المتوسط، للتوقيع معها على اتفاقات شراكة متوسطة يتحقق من خلالها أمن واستقرار المنطقة وازدهارها، وكانت تونس أول دولة أنهت مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي ووقعت على الاتفاقية في تموز عام 1995، ثم تلتها المغرب في تشرين الثاني عام 1996، والسلطة الفلسطينية في شباط عام 1997، والأردن في تشرين الثاني عام 1997، ومصر في شباط عام 2001، والجزائر ولبنان في نيسان عام 2002، أما سورية فأخر مفاوضاتها كانت في عام 2007 تم فيها التوقيع على اتفاق الشراكة بالأحرف الأولى ولم يتم التصديق على اتفاقية الشراكة النهائي حتى تقوم سورية بالإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة التي تؤهلها لدخول الشراكة،<sup>2</sup> ونتيجة الأوضاع الأمنية التي تعيشها سورية وموقف الاتحاد الأوروبي منها، فما زال وضع الاتفاق مع سورية معلقاً إلى أن تستقر الأوضاع فيها، وبالنسبة للدول غير العربية الأعضاء في عملية برشلونة فقد كانت إسرائيل الدولة الوحيدة التي دخلت في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي عقب مؤتمر برشلونة ووقعت على اتفاقية الشراكة في تشرين الثاني عام 1995، ودخلت حيز التنفيذ عام 2000، وكذلك الأمر بالنسبة لتركيا فقد قطعت شوطاً كبيراً في هذا المجال، واعتبرت منذ عام 2005 مرشحة رسمياً لعضوية الاتحاد الأوروبي، ولكن نتيجة تخوف الدول الأوروبية من ازدياد عدد المسلمين فيها في حال انضمام تركيا إلى الاتحاد، فلم تحصل تركيا على العضوية بعد، أما مالطا وقبرص، فقد دخلتا عضوية الاتحاد عام 2004، مع العلم أنه كانت تربطهما بالاتحاد الأوروبي اتفاقيات مماثلة وقعت قبل انطلاق عملية برشلونة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>- نافعة، حسن(2004)، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، ص497.

<sup>2</sup>- خضر، بشار(2010)، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص70.

<sup>3</sup>- نافعة، حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مرجع سبق ذكره، ص498.

## 2- على المستوى الجماعي أو الإقليمي

تم الاتفاق بين الدول الأعضاء في عملية برشلونة على عقد اجتماعات دورية بينها، وذلك على عدة مستويات مثل اجتماعات وزراء الخارجية للدول الأعضاء في الشراكة التي يتم فيها رسم السياسات الواجب تنفيذها من قبل الدول الأعضاء، والإشراف عليها ومتابعتها خلال مراحل تنفيذها، وكذلك اجتماعات الوزراء المختصين المعنيون بمجالات التعاون القطاعي التي تم تحديدها في إعلان برشلونة كالاتصالات المتعلقة بقضايا التجارة والتعاون الصناعي والبيئي والثقافي، وأيضاً الاجتماعات المتعلقة بمجالات النقل، والطاقة، والمياه، والمعلومات، والصحة، والتي عادةً ما يتبعها اجتماعات على مستوى الخبراء المختصين في المجالات التي يتم الاتفاق حولها لتحديد برامج تنفيذها، وما تحتاجه من وقت ودعم مادي<sup>1</sup> وقد تم في هذا المستوى الاتفاق على إنشاء عدد من البرامج والأنشطة الإقليمية التي تشمل كافة مجالات الشراكة، السياسية والأمنية، والاقتصادية والمالية، والاجتماعية والثقافية والإنسانية، ويتم تمويل هذه البرامج سواءً الثنائية منها أو الإقليمية عن طريق قروض البنوك الأوروبية، أو عن طريق برامج (ميدا1- ميدا 2) الخاصة بتمويل مشروع الشراكة التي تستفيد منها جميع دول جنوب وشرق المتوسط المشاركة في عملية برشلونة، ماعدا تركيا و قبرص ومالطا التي تستفيد من برامج أخرى على اعتبار أنها قد أبرمت اتفاقيات مشاركة سابقة مع الاتحاد الأوروبي.<sup>2</sup>

ووفقاً لذلك فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات في كافة المجالات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من إعلان برشلونة والتي تساهم في تحقيق أمن و استقرار وازدهار منطقة حوض البحر المتوسط.

### أ - الإجراءات المتبعة في المجال السياسي والأمني:

لقد ركز إعلان برشلونة في هذا المجال على التزام جميع المشاركين في المؤتمر باتخاذ كافة الإجراءات و الوسائل التي تساعد على الحد من التوتر في المنطقة و تعزيز الأمن والاستقرار فيها، وفقاً لما جاء في الإعلان ضمن هذا الجانب.<sup>3</sup>

ولكن وعلى الرغم من أهمية هذا الجانب، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء واضح وحاسم من قبل طرفي الشراكة الشمالي والجنوبي، فلم تستطع الدول الأوروبية رغم محاولتها لعب دور فاعل في حل قضية الصراع العربي-الإسرائيلي نتيجة وجود بعض العراقيل التي حدت من قيامها بهذا الدور.<sup>4</sup>

و التي سوف يتم التطرق إليها في الفصل الثالث من هذا البحث، كما أن إسرائيل لم تلتزم بالقرارات الدولية التي تعترف بالحقوق المشروعة للشعب العربي في الأراضي العربية المحتلة، ولم تنسحب من الأراضي التي احتلتها

<sup>1</sup>- نافعة، حسن، نفس المرجع السابق، ص499.

<sup>2</sup>- خضر، بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995 - 2008)، مرجع سبق ذكره، ص71.

<sup>3</sup>- التونسي، ناجي(2002)، آثار اتفاقيات المشاركة الأوروبية- المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية، مجلة المال والصناعة، العدد(20)، ص128.

<sup>4</sup>- حماد، إبراهيم(1997)، البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، العدد(129)، القاهرة، ص224.

عام 1967، كما أنها لم توقع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، مما يعني أن وجود إسرائيل في المنطقة يشكل خطراً على أمنها و استقرارها.<sup>1</sup>

أما فيما يخص الدول العربية المتوسطة، فإن ما تم اتخاذه من إجراءات لم تكن في المستوى المطلوب الذي تم التأكيد عليه في مؤتمر برشلونة، فجميع الإصلاحات السياسية التي قامت بها هذه الدول هي شكلية وغير حقيقية الغاية منها تحقيق مصالح الأنظمة الحاكمة فيها والمحافظة عليها وتوسيع سلطاتها على حساب حريات مواطنيها،<sup>2</sup> وهذا ما أجبر شعوب هذه الدول على الخروج والتظاهر للمطالبة بحرياتهم وإجراء إصلاحات حقيقية تحقق العدالة والمساواة لكل أفراد المجتمع.

ونستنتج من خلال ما تقدم في عرض هذا الجانب من إعلان برشلونة بأن هذه الشراكة لم تتمكن من تحقيق أهدافها في إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة، وذلك لعدم قدرة الدول الأوروبية على أخذ دور سياسي يتناسب مع حجم دورها الاقتصادي، وذلك بسبب عرقلة إسرائيل لهذا الدور، وبسبب الهيمنة الأمريكية الواسعة في المنطقة، وعدم تنفيذ الدول العربية لبنود مؤتمر برشلونة المتعلقة بهذا المجال.

### ب - الإجراءات المتبعة في المجال الاقتصادي

لقد عملت الدول الأوروبية في هذا المجال على تطوير علاقاتها الاقتصادية مع البلدان العربية المتوسطة كونها تشكل سوقاً كبيراً لتصريف منتجاتها الصناعية والزراعية وقدمت لها الدعم لإصلاح اقتصاداتها وتحديثها، لكي تتمكن من إقامة منطقة تجارة حرة خلال المدة المحددة في إعلان برشلونة،<sup>3</sup> بالإضافة إلى هذا فإن ضعف الاقتصاد العربي المتوسطي يعتبر تهديداً لأمن أوروبا واستقرارها على اعتبار أن ظهور حركات التطرف وازدياد موجات الهجرة إلى أوروبا ناتج عن ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الشباب، الشيء الذي يخلق لديهم رد فعل سلبي يتجسد، إما في التوجه نحو دول أوروبا بحثاً عن فرصة عمل وحياة أفضل، أو في القيام بأعمال إرهابية رداً على سياسات حكوماتهم الاستبدادية، وفي كثير من الأحيان تصل آثار هذه الأعمال إلى دول أوروبا، كما حدث في باريس ولندن سنة 1995، لهذا اعتبرت أوروبا أن الاهتمام بالوضع الاقتصادي لدول جنوب البحر المتوسط ضماناً لأمنها واستقرارها، لذلك عملت على تقديم الدعم والمساعدة لدول حوض المتوسط الجنوبي عبر برامج (ميديا) وقروض البنك الأوروبي للاستثمار من أجل إجراء الإصلاحات اللازمة وتشجيع الاستثمار والتبادل التجاري معها،<sup>4</sup> فقدم الاتحاد الأوروبي لذلك مبلغاً مقداره (4685) مليار وحدة نقدية أوروبية (إيكو) على شكل منح ومساعدات وخصص أيضاً قروضاً من البنك الأوروبي للاستثمار على شكل قروض ذات مبلغ متزايد لدعم التعاون الأورو متوسطي خلال الفترة (1995-1999)، مقابل مبلغ (6,6) مليار وحدة نقدية أوروبية لدول أوروبا الشرقية، ولكن نتيجة اعتبار دول جنوب المتوسط أن قيمة هذه المساعدات قليلة

<sup>1</sup> - أبو العينين، سامح(2010)، جهود منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، المجلد(45)، العدد(180)، القاهرة، ص21.

<sup>2</sup> -بيبرهارد كينلي(2010)، أوروبا والإصلاح السياسي جنوب المتوسط- رؤية تقييمية، مجلة السياسة الدولية، المجلد(45)، العدد(182)، القاهرة، ص66- ص67.

<sup>3</sup> -christen Marshall(1994),( The European community and the Arab world)Harvard Middle and Islamic Review, vol . 1,no.2

<sup>4</sup> - إدريس، أحمد(2010)، فضاء بيت العرب- الشراكة الأورو متوسطة نظرة تقييمية، مركز جامعة الدول العربية - تونس، ص3.



مقارنةً بما تم تخصيصه لدول شرق أوروبا التي دخلت في الاتحاد بعد توسعه، فقد حاول الاتحاد الأوروبي زيادة حجم هذه المساعدات إلى (7,4) مليار أورو خلال الفترة (2006-2010) بالنسبة لدول جنوب المتوسط عبر تبنيه برامج (ميدا 2) وإلى (8,58) مليار أورو لدول أوروبا الشرقية خلال الفترة نفسها.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من حجم هذه المساعدات إلا أن الاتحاد الأوروبي يعيب على دول جنوب البحر المتوسط تباطؤها في إقامة إصلاحاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك بسبب ضعف الجهاز الإداري وقدم التشريعات والأنظمة والإجراءات وتدني الكفاءة والبطالة المقنعة في الدول العربية المتوسطة، وقد قامت بعض هذه الدول بالعديد من الإصلاحات الهيكلية في اقتصادياتها، لكي تتمكن من تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي وهذا هو الهدف الذي تطمح الدول الأوروبية في الوصول إليه تحقيقاً لمصالحها الاقتصادية و السياسية.<sup>2</sup>

ولذلك فقد عملت الدول العربية المتوسطة على الاستفادة من المساعدات المقدمة من دول الاتحاد الأوروبي للقيام بإصلاح نظمها الاقتصادية والإدارية فقامت بسن وتعديل العديد من القوانين والتشريعات الخاصة في هذا المجال والهادفة إلى إزالة المعوقات التشريعية والمؤسسية التي تحد من نطاق القطاع الخاص وفعالية الاعتماد على آليات السوق، مما يعني إصدار التشريعات التي تقلص من دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي وتدعيم دور القطاع الخاص،<sup>3</sup> من أجل خلق البيئة المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تساهم في زيادة نموها الاقتصادي من خلال الدور الذي تلعبه في حل بعض مشكلاتها الاقتصادية التي تعاني منها بشكل دائم مثل الفقر والبطالة، وتعتبر القرارات الخاصة بالاستثمار وتعديلاتها، وكذلك القرارات الخاصة بإحداث أسواق الأوراق المالية، والقوانين الخاصة بأحداث المصارف الخاصة، وقوانين التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، كما حدث في سورية،<sup>4</sup> بالإضافة أيضاً إلى قوانين تشجيع الاستثمار التي تتضمن:

- 1- إنشاء المناطق الصناعية المؤهلة، وتقديم الدعم و الحوافز للمستثمرين فيها.
- 2- المساواة بين المستثمرين العرب والمستثمرين الأجانب فيما يخص حوافز الاستثمار والإعفاءات المختلفة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وتوطينها.<sup>5</sup>

من أهم ما قامت به الدول المتوسطة لتحسين واقعها الاقتصادي، لكي تتمكن من الدخول في الشراكة وتحقيق أهداف إعلان برشلونة.

<sup>1</sup> - الحاج، علي(2005)، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص 201، انظر أيضاً:

- Charles T-Barber ( 1995 ) , creating a Mediterranean community , Euro – Maghrebicooperation , p.193.

<sup>2</sup> - عطيرة، عبير سليمان(2005)، إعادة هيكلة الاقتصاد السوري لدخول اقتصاد السوق ومنظمة التجارة العالمية، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(27)، العدد(1)، ص16. انظر أيضاً:

- AbdElhakLamiri (2003) , La miseaniveau: enjexetpratique des entre prisesAlgeriennes, Revue des sciences commerciales et de gestion ; Eclesuperieure de commerce d4Alger, N2, Juillet, pp.43 . 45 .

<sup>3</sup> - الفارس، عبد الله خضر(2010)، الإصلاح الاقتصادي بين برامج مؤسسات التمويل الدولية والبرامج الوطنية(دراسة مقارنة)، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد و العلاقات الدولية، جامعة حلب، ص82.

<sup>4</sup> - عطيرة ، عبير سليمان، إعادة هيكلة الاقتصاد السوري لدخول اقتصاد السوق ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص8.

<sup>5</sup> - الفارس، عبد الله خضر، الإصلاح الاقتصادي بين برامج مؤسسات التمويل الدولية والبرامج الوطنية، مرجع سبق ذكره، ص151.

وعلى الرغم من حجم الدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي لحض المستثمرين على الاهتمام بدول حوض المتوسط الجنوبي، إلا أن حجم هذه الاستثمارات كان في بداية مشروع الشراكة قليلاً نسبياً، نتيجة ضعف الجاذبية وأمن الاستثمارات في هذه الدول، فمن أصل (460) مليار دولار تم رصدتها من قبل الاتحاد الأوروبي للاستثمار كانت حصة دول الشراكة لا تتجاوز الـ (6%) من هذا المبلغ خلال الفترة من انطلاق عملية برشلونة عام 1995 إلى عام 2000، وفي عام 2004 تحسنت الأمور قليلاً، حيث تمكنت دول جنوب المتوسط من جذب حوالي (8) مليارات دولار من استثمارات الاتحاد الأوروبي، وفي عام 2005 بلغت قيمة الاستثمارات الخارجية للاتحاد الأوروبي حوالي (172) مليار دولار، كانت حصة البلدان المتوسطية منها الأدنى بين باقي مناطق العالم، حيث مثلت ما مقداره (3%) من حجم هذه الاستثمارات، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى (4,5)% عام 2006<sup>1</sup>، ولكن بدأت هذه النسبة تتناقص بدءاً من عام 2007 وإلى الآن، نتيجة ما مرت به المنطقة من حالات توتر وعدم استقرار تمثلت باعتداءات إسرائيل على جنوب لبنان وغزة، وأيضاً ظهور ثورات الربيع العربي، كما عملت دول الاتحاد الأوروبي على تنشيط حركة التبادل التجاري بينها، وبين بلدان المنطقة العربية المتوسطية، وذلك كون هذه المنطقة تشكل سوقاً واسعاً وأساسياً لصادراتها التي بلغت حوالي (50,70) مليار يورو عام 1995، ووصلت إلى (107) مليار يورو عام 2006، ومصدراً لوارداتها التي كانت تقدر بحوالي (33,40) مليار يورو عام 1995، ووصلت إلى ما يقارب الـ (96) مليار يورو عام 2006<sup>2</sup>.

وعلى الرغم من أن الفائض التجاري، كما يبدو من هذه الأرقام لصالح دول الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذا التوجه الأوروبي باتجاه الدول العربية المتوسطية ساهم في تنشيط اقتصاداتها ودعمها.

### ج - الإجراءات المتبعة في المجال الاجتماعي

لقد قام الاتحاد الأوروبي بتمويل العديد من المشاريع الهادفة إلى تطوير الموارد البشرية، وخلق فرص عمل جديدة وتطوير قطاعي الصحة والتعليم في المناطق الريفية بغية تقليص الفجوة بين سكان المدن والأرياف، بالإضافة إلى دعم مشاريع حماية البيئة وتحسين شبكات المياه<sup>3</sup> وعملت أيضاً المفوضية الأوروبية على تقوية الروابط بين الشعوب الأوروبية والمتوسطية عن طريق تنظيم وزيادة المهرجانات والمعارض والندوات بكافة أشكالها وتسخير الإعلام لخدمة هذا الجانب الهادف إلى تحقيق التقارب بين شعوب منطقة حوض البحر المتوسط<sup>4</sup>. ويتضح مما سبق بأن دول الاتحاد الأوروبي قد اهتمت بالجانب الاقتصادي أكثر من الجوانب الأخرى وخصصت له المساعدات المؤسساتية والمادية كونها تعتبر أن الضعف في هذا المجال يخلق مشكلات تؤثر على أمنها واستقرارها، مثل ازدياد نسبة الفقر والبطالة تؤدي إلى ازدياد نسبة الهجرة إليها بحثاً عن العمل والحياة الأفضل، وهذا الأمر يعني بالنسبة لدول أوروبا ازدياد نسبة المسلمين فيها، وبالتالي تصبح عرضة لخطر ظهور الحركات المتطرفة الإرهابية، بالإضافة إلى أن انتعاش الوضع الاقتصادي في دول جنوب المتوسط ينعكس إيجاباً على اقتصادات دول الاتحاد الأوروبي.

<sup>1</sup> - خضر، بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مرجع سبق ذكره، ص75.

<sup>2</sup> - الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص235.

<sup>3</sup> - بازرجي، ريماء، العلاقات العربية-الفرنسية مع التركيز على الشراكة الأوروبية-المتوسطية، مرجع سبق ذكره، ص65.

<sup>4</sup> - الراشد، صالح، سورية والاتحاد الأوروبي المتوسطية ومشقة الجوار، مرجع سبق ذكره، ص75.

## ثانياً - الآثار الناتجة عن الإجراءات المتخذة في إطار إعلان برشلونة

هناك العديد من الآثار السلبية والايجابية الناجمة عن تبني تحقيق أهداف إعلان برشلونة في منطقة حوض البحر المتوسط نذكر منها:

### أ- الآثار السلبية

- 1- يؤدي قيام الشراكة الأوروبية - المتوسطية إلى تعطيل إمكانية قيام وحدة اقتصادية عربية تدريجية، جزئياً أو كلياً، نتيجة إعطائها البلدان العربية الأعضاء فيها مزايا تفضيلية لا تسري على باقي البلدان العربية الأخرى، ويعد هذا الأمر من أخطر سلبيات الشراكة المتوسطية، لأنه لا يتيح لهذه البلدان إمكانية القيام بالتنسيق والتعاون مع الدول العربية الأخرى لإنشاء سوق عربية مشتركة تساعدها على الدخول في هذه الشراكة كمجموعة واحدة.<sup>1</sup>
- 2- تقويض كل مقومات الأمن القومي العربي، وإزالة مؤسسات العمل العربي أو الحد منها، نتيجة تبني دول الاتحاد الأوروبي ترتيبات إقليمية أمنية جديدة.
- 3- خلق علاقة اقتصادية ثلاثية الأضلاع تضم أوروبا وإسرائيل والعرب وهذا ما يترتب عليه:
  - أ- أن تكون إسرائيل دولة مقبولة في المنطقة، وقابلة للتعايش الطبيعي مع جيرانها واستبدال العلاقة العدائية بعلاقات تجارية واقتصادية وثقافية.
  - ب- إعادة التكوين السياسي في المنطقة، بحيث يتكسر لها مفهوم سياسي جديد يؤدي إلى:
    - طمس و تغييب الهوية العربية.
    - ميل بعض الدول العربية، وخصوصاً دول المغرب العربي إلى تطوير علاقاتها مع دول أوروبا، أكثر مما تسعى لتطوير علاقاتها مع الدول العربية والأفريقية.
- 4- قد تسهم السياسة الاقتصادية الأوروبية في إحكام ربط السوق العربية بالسوق الرأسمالية، وتقويض بعض المكتسبات التي حققتها الاقتصادات العربية في بناء بعض القطاعات الإنتاجية.<sup>2</sup>
- 5- يؤدي عقد اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى خلق تمايز بين الدول العربية وإسرائيل، حيث تم منح إسرائيل مزايا وشروط تفضيلية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة، كما سمح لها بالمشاركة في اللجان التي تتولى البحوث والتنمية، من دون أن يعطيها حق التصويت، وهذه المزايا لا تمنح لدولة من خارج الاتحاد الأوروبي.<sup>3</sup>
- 6- يؤدي قيام منطقة التجارة الحرة إلى زيادة نسبة البطالة، نتيجة التوجه نحو إتباع سياسة الخصخصة و إغلاق المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسط لعدم قدرتها على منافسة تدفق البضائع الأوروبية ذات الجودة العالمية.<sup>4</sup>

1- الأطرش، محمد(1996)، المشروعان الأوسطي والمتوسطي والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد(210)، ص18.

2 - التونسي، ناجي(2002)، آثار اتفاقيات المشاركة الأوروبية- المتوسطية على التجارب في البلدان الإسلامية، مجلة المال والصناعة، العدد(20)، ص141.

3 - الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص251.

4- خضر، بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس، مرجع سبق ذكره، ص65.

- 7- يؤدي قيام منطقة التجارة الحرة وتحرر التجارة بشكل كامل إلى خسارة الإيرادات الجمركية، وهذا ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي والمالي لدول جنوب المتوسط التي تعتمد بشكل رئيسي في تأمين إيراداتها على الضرائب والرسوم.<sup>1</sup>
- 8- يؤدي التمييز بين حرية تبادل السلع وحرية انتقال الأشخاص، وخصوصاً عند قيام الدول الأوروبية بالسماح للأولى بالتحرك بحرية بين الدول الأعضاء في الشراكة، ووضعت الحواجز أمام الثانية إلى تجاهل هذه الدول مشكلات المنطقة وعدم الاهتمام بحلها كما هو الحال في ظاهرة الهجرة غير الشرعية.<sup>2</sup>
- 9- يؤثر قيام الشراكة الأوروبية- المتوسطية على أوضاع الوطن العربي، بسبب تعاملها مع جزء من الدول العربية وليس معها جميعاً أي في إطار جامعة الدول العربية، مما يؤدي إلى تقسيم المنطقة إلى مجموعات صغيرة متفرقة، وهذا يعني إن هذا المشروع يهدف من خلال هذا الطرح المتوسطي إلى ربط جزء من المنطقة العربية بدائرة حضارية جديدة بعيدة عن دائرة الحضارة العربية الإسلامية.
- 10- يؤدي قيام الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى تآكل الهوامش التفضيلية التي تتمتع بها بلدان المنطقة العربية في أسواق الدول الأوروبية، حيث أن الصادرات العربية إلى الدول الأوروبية كانت أكثر حرية في الاتفاقات التي كان معمولاً بها قبل إعلان برشلونة.

#### ب- الآثار الإيجابية

- 1) استفادت الدول الأوروبية من قربها الجغرافي من الدول العربية المتوسطية في تأمين احتياجات اقتصاداتها من مصادر الطاقة و مواد أولية و خامات لصناعاتها ومن أسواق واسعة لتصريف منتجاتها.
- 2) استفادت الدول العربية المتوسطية من الشراكة الأوروبية في تأمين كل ما تحتاجه اقتصاداتها النامية من تكنولوجيا ومعدات وتجهيزات ومصانع ومعامل من الدول الأوروبية.
- 3) زيادة التدفقات الاستثمارية من دول الاتحاد الأوروبي إلى البلدان العربية المتوسطية، وكذلك زيادة الدعم الفني والمالي والتكنولوجي الكافي من أجل دعم برامج الإصلاح الهيكلي وتحقيق التطور الاقتصادي، وزيادة القدرات الإنتاجية، ورفع الطاقة التصديرية للسلع العربية.<sup>3</sup>
- 4) يؤدي مشروع الشراكة إلى تغيير الفكرة السلبية المتكونة لدى الرأي العام الأوروبي، وكذلك لدى النخبة السياسية الأوروبية حول الإسلام السياسي، وعدم ربطه بالاستبداد والعنف والإرهاب.<sup>4</sup>
- 5) أعطت الشراكة الأورو- متوسطية أهمية كبيرة للقطاع الخاص في دول جنوب المتوسط، وأكدت من خلال مؤتمر برشلونة على ضرورة تقديم الدعم الكافي له، وذلك لما له من أهمية في دعم اقتصادات هذه الدول وزيادة معدلات نموها.

1 - عبد القادر، دريال - بلقاسم، زايري(2002)، تأثير الشراكة الأورو- متوسطية على أداء، وتأهيل القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم النفس، الجزائر، ص10.

2 - خضر، بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس، نفس المرجع السابق، ص100.

3 - حبيب، مطانيوس، الاتحاد الأوروبي والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص49.

4- نهرا ، فؤاد\_كمال، محمد مصطفى(2001)، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية- الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1، بيروت، ص259.

6) تحفيز المنشآت الوطنية على تقليل الهدر في استخدام الموارد المادية والبشرية لمواجهة منافسة المنتجات الأوروبية المستوردة، وتخفيض كلفة الإنتاج نتيجة الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على وسائل الإنتاج ومستلزمات الإنتاج المستوردة.<sup>1</sup>

7) توجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات المزايا النسبية بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي والاستفادة من أسواق هذه الدول في تصريف منتجات هذه الاستثمارات.<sup>2</sup>

وعلى الرغم من وجود بعض الآثار الإيجابية لمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية، إلا أنه يمكننا القول بأن الدعوة إلى هذا المشروع التشاركي، شأنها شأن الدعوة إلى إقامة مشروع الشرق أوسطية وما هي إلا محاولة غربية أوروبية لتكريس التجزئة في الوطن العربي، والقضاء على الهوية العربية، وجعل إسرائيل دولة مقبولة من قبل الدول العربية كونها شريكة في هذا المشروع التشاركي المتوسطي.

### ثالثاً - مقومات إنجاح أهداف إعلان برشلونة

هناك ثمة عوامل أساسية تساعد على تحقيق أهداف إعلان برشلونة تتجسد في الأمور التالية:

1- الإرادة السياسية لدى الجانبين الأوروبي والمتوسطي في تحقيق شراكة وتعاون بينهما وتجاوز جميع العقبات التي تقف أمام قيام هذه الشراكة للوصول إلى الأهداف المرجوة منها بالنسبة للطرفين الأوروبي والمتوسطي، بالإضافة إلى قناعة الطرفين بضرورة إنجاز هذا المشروع التشاركي، كونه يشكل حاجة ضرورية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي يتعرضون لها، وللانتقال إلى واقع أفضل تتحقق فيه جميع المصالح المشتركة بينهما السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.<sup>3</sup>

2- التعاون الجاد بين دول حوض المتوسط الشمالية والجنوبية من أجل تحقيق أهدافها المشتركة، والتزام كل طرف من هذه الأطراف بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في إطار إعلان برشلونة، ويعتبر هذا الالتزام الخطوة الأولى للعمل الجماعي المشترك.

3- قيام علاقة قائمة على التكافؤ بين جميع الأطراف المتوسطية، لأنه لا يمكن لهذا المشروع أن ينجح ويحقق أهدافه مادام هناك ثمة تباين بين هذه الأطراف، فوجود مثل هذا التباين يؤدي إلى خلق امتيازات لطرف على حساب الطرف الآخر، مما يجعل هذه العلاقة القائمة غير متوازنة وغير ناجحة، ولكي تترجم هذه الأهداف على أرض الواقع كان لابد من وجوب احترام الشركاء لبعضهم البعض، وذلك للتمكن من إقامة شراكة متكافئة في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فالشراكة التي طرحتها الدول الأوروبية على الدول العربية حاولت محو الهوية القومية والحضارية لهذه الدول.<sup>4</sup>

1 - إسمندر، إيهاب(2003)، الآثار الاقتصادية المتوقعة للشراكة السورية- الأوروبية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد(25)، العدد(5)، اللاذقية، ص147.

2 - الراشد، صالح، سورية والاتحاد الأوروبي المتوسطية ومشقة الجوار، مرجع سبق ذكره، ص178.

3- صارم، سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، مرجع سبق ذكره، ص229- ص230.

4- شارل، فيرديناند نوطومب، تنسيق(إيمان القفاص- بشارة خضر)، الحوار بين جنوب وشمال المتوسط من أجل رؤية موحدة للمستقبل، خلاصة وقائع مؤتمر أليكانتي خلال الفترة(19-20/11/2009)، حول الترتيب والهجرة، الموقع الإلكتروني: [www.europenmovemet.eu](http://www.europenmovemet.eu)

- 4- إشراك الجامعة العربية في مفاوضات الشراكة، لأنها تمثل الدول العربية ككتلة واحدة، ولكونها برزت كطرف فاعل في إدارة الحوار العربي- الأوروبي، وإشراك جميع الدول المتوسطة في مفاوضات الشراكة، وخصوصاً الدول العربية وعدم استبعاد أي دولة من هذه الدول، فاستبعاد ليبيا من المشاركة في مؤتمر الشراكة في برشلونة عام 1995 بسبب العقوبات التي فرضت عليها إثر حادثة (لوكربي) واستثناء الدول العربية غير المتوسطة كدول الخليج العربي، يعتبر إضعافاً للموقف العربي تجاه القضايا المركزية وغيابه.
- 5- إتباع أوروبا سياسة تشاركية واحدة ومتوازنة، دون تمييز بين حرية تبادل السلع وحرية انتقال الأشخاص، حيث تزارح الحواجز أمام الأولى وتتضاعف أمام الثانية، بالإضافة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية في المنطقة العربية، والعمل على تقديم كافة أشكال الدعم الفني والمالي والتقني والعمل على تطوير كفاءة الموارد البشرية وتحسين أدائها ومهاراتها من أجل تحقيق برامج الإصلاح الهيكلي، وتحقيق التقدم في المجال الاقتصادي والإداري وزيادة القدرة الإنتاجية، وهذا ما يساهم في زيادة حجم الصادرات العربية و يحقق التنمية المستدامة في المنطقة.
- 6- توحيد الموقف الأوروبي إزاء القضايا العربية، وخصوصاً قضية الصراع العربي- الإسرائيلي وأخذ دور فاعل في إدارة عملية السلام العادل و الشامل بين العرب والإسرائيليين المستند على القرارات الدولية التي تؤكد على ضرورة استعادة الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.<sup>1</sup>
- 7- تغيير الصورة النمطية المتكونة لدى الأوروبيين عن شعوب بلدان جنوب المتوسط، من خلال تدريس تاريخ هذه المنطقة وثقافتها وجغرافيتها، للتعرف عليها أكثر وبيان دورها ومساهماتها في بناء الحضارة المتوسطية عامةً، واعتبارهم شركاء فاعلين في بناء وتنمية حوض المتوسط، من أجل تحقيق الأمن والازدهار لجميع شعوب المنطقة.<sup>2</sup>
- ويتضح مما سبق أن تحقيق أهداف إعلان برشلونة يتطلب تفعيل العملية التشاركية بكل جدية من قبل أطرافها الشمالية والجنوبية، إلا أن الجهود المترتبة على الجانب الجنوبي أكبر بكثير من الجهود المطلوبة من الجانب الشمالي، بحكم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية السيئة في الكثير من دول جنوب المتوسط، بالمقارنة بالأوضاع السائدة في دول الاتحاد الأوروبي.

<sup>1</sup> - صارم، سمير، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة، نفس المرجع السابق، ص231-ص234.

<sup>2</sup> -Maurice Rieutord,LaMediterranee : frontier entre les civilisations oufederalismelesentre Peoples , dans " Maurice Rieutord et loic la spiere , le basinMediterreneen en guete de sens Editions pulisud,paris,2000,pp.25-33

## الفصل الثالث

### أمن البحر المتوسط ( التحديات و المنعكسات و التدابير المتبعة )

#### **المبحث الأول: الإرهاب وأثره على أمن البحر المتوسط**

- أولاً - مفهوم الإرهاب.
- ثانياً - أسباب الإرهاب.
- ثالثاً - أنواع الإرهاب.
- رابعاً - الفرق بين الإرهاب والنضال المشروع.
- خامساً - آثار الإرهاب.
- سادساً - الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الأصعدة العربية والأوروبية والدولية.

#### **المبحث الثاني: الصراع العربي - الإسرائيلي.**

- أولاً - أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي.
- ثانياً - مراحل الصراع العربي الإسرائيلي.
- ثالثاً - الجهود السياسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي.
- رابعاً - الدور الأوروبي في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.
- خامساً - أسباب ضعف الدور الأوروبي.

#### **المبحث الثالث: الهجرة غير الشرعية وأثرها على أمن البحر المتوسط.**

- أولاً - واقع الهجرة في منطقة حوض البحر المتوسط.
- ثانياً - أسباب الهجرة غير الشرعية.
- ثالثاً - آثار الهجرة غير الشرعية.
- رابعاً - التدابير العربية والأوروبية حيال الهجرة غير الشرعية.

## الفصل الثالث

### أمن البحر المتوسط ( التحديات والمنعكسات والتدابير المتبعة )

تعد منطقة حوض البحر المتوسط من أكثر المناطق التي تعاني من التوتر وعدم الاستقرار، وذلك بسبب الصراعات الناشئة في هذه المنطقة وخصوصاً الصراع العربي الإسرائيلي، وبسبب بروز بعض الظواهر الخطيرة التي تخل بأمن واستقرار منطقة حوض البحر المتوسط، ومن أبرز هذه الظواهر ( الإرهاب- الهجرة غير الشرعية )، والتي تشكل بمجملها تحدياً كبيراً أمام تحقيق أمن واستقرار هذه المنطقة، وقد أفرد الباحث هذا الفصل لدراسة هذه التحديات كلاً منها على حدة، وفق التسلسل الوارد بحسب خطورة كل واحدة منها ومدى تأثيرها على أمن واستقرار منطقة حوض البحر المتوسط، مبيناً أسبابها والآثار الناجمة عنها والجهود الإقليمية والدولية التي اتخذت لمكافحتها والحد من آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. الخ في المنطقة.



## المبحث الأول

### الإرهاب وأثره على أمن البحر المتوسط

يعد الإرهاب من أخطر الظواهر التي برزت في المجتمع الدولي لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية على أمن واستقرار البشرية بشكل عام، فالإرهاب يشمل كل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحتى الثقافية.

#### أولاً - مفهوم الإرهاب

على الرغم من أن الإرهاب ظاهرة قديمة في المجتمع الدولي تطورت في إطاره، إلا أن هذا المصطلح مازال يكتفه الغموض وعدم الدقة، ويظهر الغموض والخلط في هذا المصطلح عند بعض الجهات والمنظمات الغربية التي تربطها علاقات ومصالح بالكيان الصهيوني، بهدف إدراج المقاومة الوطنية للشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة التي هي في حالة صراع مع الكيان الصهيوني لاستعادة حقوقها، ضمن الوصفة المعدة مسبقاً لكل حركة مقاومة بأنها حركة إرهابية تمارس أعمالاً تخريبية.<sup>1</sup>

ولهذا يعتبر الإرهاب من أكثر المصطلحات التباساً على صعيد التعريف والتحديد، كما أنه من المفاهيم الأعمق إثارة للاختلاف والتباين، وذلك ليس لكونه صعب الوضوح من حيث المعنى والدلالة، بل لأنه يتضمن في داخله عناصر التناقض بينه وبين المصطلحات والمفاهيم القريبة منه من حيث الفعل والسلوك واعتماد العنف والقوة، فهو يتداخل مع أعمال المقاومة المشروعة ضد الاحتلال، كما يقترن من حيث الوسائل المعتمدة مع العمليات التي يقوم بها الأفراد والجماعات التي تهدف إلى تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الموسومة بالاختلال.<sup>2</sup>

ونتيجة لذلك، فإنه يترتب على صعوبة تعريف الإرهاب سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني الكثير من الأمور التي أدت إلى الخلط في المفاهيم وتبرير الكثير من الأعمال الإرهابية على اعتبار أنها إرهاب مصاد للقضاء على الإرهاب أي (الكفاح من أجل القضاء على الإرهاب)، وامتلاك الطرف الأقوى القدرة على وصف من يشاء من أفراد، وجماعات، ودول بالإرهاب، وفقاً لأهوائه ومصالحه التي يسعى لتحقيقها سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو.. الخ، ومع ذلك فقد ظهر العديد من المحاولات لتعريف الإرهاب والكشف عن أهدافه، ومن هذه المحاولات ما جاء في قاموس الأكاديمية الفرنسية في مرحلة الثورة الفرنسية عام 1798 من تعريف للإرهاب الذي وصف به الثوار الفرنسيين بأنه: "نظام عصر الرعب والخوف والفرع، ويعتمد على العنف والقوة".

وعرف الإرهابي أيضاً بأنه: "الشخص الذي يحاول فرض وجهة نظره بطريقة قسرية تثير الخوف والهلع".<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - قيراط، محمد مسعود(2011)، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته، مقاربة إعلامية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ص19.

<sup>2</sup> - مالكي، إمام(2007)، الأبعاد المنظورة وغير المنظورة للإرهاب في البلاد العربية، مجلة شؤون عربية العدد(131)، ص195.

<sup>3</sup> - البداينة، نياح موسى(2010)، التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، ص147. انظر أيضاً: حبيب، هاني(2003)، الشراكة الأوروبية المتوسطية مآلها وما عليها وجهة نظر عربية، مرجع سابق، ص114.

وكما عرفته اتفاقية (جنيف) لقمع ومعاقبة الإرهاب لعام 1937 الأعمال الإرهابية بأنها: "الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة ما وتستهدف خلق حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين، أو مجموعة من الأشخاص أو عامة الجمهور".

أما الاتفاقية الأوروبية عام 1977، فإنها لم تأت بتعريف محدد للإرهاب، وإنما اكتفت بذكر مجموعة من الأفعال الخطرة التي تهدد حياة الأشخاص وأموالهم، والتي قد تم تحريمها باتفاقيات دولية سابقة، وما يؤخذ على هذه الاتفاقية أنها حصرت معنى الإرهاب في بث الرعب بين عامة الناس، علماً أن أهداف الإرهاب أبعد وأشمل من ذلك.

وكذلك عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام 1998 في مادتها الأولى الفقرة الثانية الإرهاب بأنه: "كل فعل من أفعال العنف أو التهديد أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إفساء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر".<sup>1</sup>

ويخلص الباحث إلى التعريف التالي للإرهاب بأنه: "كل فعل إجرامي ينطوي عليه استخدام القوة والعنف دون أي وجه شرعي لاستخدامهما، ويهدف إلى إثارة الرعب والخوف بين الأفراد لتحقيق مصالح من يمارسونه سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو دول دون الاكتراث بالمصالح العامة للمجتمع".

فالإرهاب وعلى اختلاف تعاريفه يعني الانتشار العشوائي للعنف والرعب بين الأفراد ولا يوجد له هدف عام يخدم جميع أفراد المجتمع سواء كان من يمارسه أفراد أو جماعات أو دول.

## ثانياً - أسباب الإرهاب

الإرهاب ظاهرة معقدة ومتشابكة تفرزها جملة من العوامل والأسباب السياسية، والاقتصادية الاجتماعية، والثقافية وحتى الأيديولوجية، لتحقيق أهداف من يمارسونه سواء كانوا أفراداً أو جماعات أو دولاً عن طريق استخدام العنف والقتل والترويع، من أجل إلغاء الآخر وإقصائه عن الوجود.<sup>2</sup> ولا يعني استعراض الأسباب والعوامل التي تولد الإرهاب محاولة لتبريره و إيجاد حجج لانتشاره وتوسعه، وإنما الهدف من ذلك هو تحديد طبيعة هذه الظاهرة لكي يتم التمكن من معالجتها والحد من انتشارها.

### 1 - الأسباب السياسية

وتقسم الأسباب السياسية للإرهاب إلى مستويين داخلي وخارجي:

فعلى المستوى الداخلي ينشأ الإرهاب نتيجة لانعدام المشاركة السياسية لدى الغالبية العظمى من الجماهير، وضعف الحريات السياسية، واتساع الفجوة بين الحاكم والمحكوم، وحرمان أفراد المجتمع من التعبير عن آرائهم

<sup>1</sup> - الفقيه، جميل حزام يحيى، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، دراسات يمنية، عن الموقع الإلكتروني: [www.ysr.org](http://www.ysr.org) انظر أيضاً: عيد، محمد فتحي (2005)، الإرهاب والمخدرات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص111. وانظر أيضاً: موسى، مصطفى محمد (2010)، التكسد السكاني العشوائي والإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، ص145.

<sup>2</sup> - قيراط، محمد مسعود، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته، مقاربة إعلامية، مرجع سبق ذكره، ص64.

ومطالبهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفتح المجال أمام المؤسسات الحكومية للتلاعب في الحياة السياسية كما تشاء من أجل تحقيق مصالح نخبة قليلة من السياسيين والعسكريين.<sup>1</sup> وهذا ما يؤدي بالنتيجة إلى خلق انتقادات واسعة ضد تحكم السلطة بمؤسسات الدولة، تدفع الأفراد والجماعات والأحزاب المعارضة في الدولة إلى ممارسة العنف ضد السلطة الحاكمة، وخصوصاً السلطة التي لا تحترم الحقوق الأساسية لأفرادها.<sup>2</sup>

فحين تكون السلطات الحاكمة ديكتاتورية تسرف في ممارسة التنكيل والتعذيب الجسدي والنفسي على أفرادها، فإن الإرهاب المضاد يبقى الرد الوحيد من قبل هؤلاء الضحايا اتجاه تلك الحكومات وسلطاتها، وهذا ما نشهده في أغلب الدول العربية جنوب المتوسط، حيث تعاني غالبية شعوب هذه الدول من الظلم والاضطهاد الذي تمارسه عليهم حكوماتهم.

أما على المستوى الخارجي: فيتجسد الإرهاب من خلال ممارسات الدول الاستعمارية للحفاظ على سيطرتها الاستعمارية، وإنكارها لحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها وتدخلها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى للهيمنة عليها ونهب ثرواتها، كما دلت الوقائع على إن النزاعات التي تنشأ بين الدول كثيراً ما تقود إلى تبادل العمليات الإرهابية بينهما بشكل سري أو علني، وذلك لأن اللجوء إلى الحرب التقليدية مكلف للطرفين وغير مضمون النتائج وتمارس الدول هذه العمليات الإرهابية عن طريق، تنظيم قوات مسلحة غير نظامية (مرتزقة) للإغارة على بعضها وارتكابها أفعالاً تخريبية اتجاه بعضها، وهذا ما نشاهده بشكل يومي في الأراضي العربية المحتلة.<sup>3</sup>

## 2- الإفراط بالتسليح

يعد التكديس المفرط للأسلحة الخفيفة منها والثقيلة سبباً رئيسياً لانتشار ظاهرة الإرهاب، لأن الهدف من ذلك ليس تأمين الأمن والحماية من الأخطار الداخلية والخارجية التي تحقق بالدولة، وإنما الهدف من ذلك هو السيطرة والهيمنة، وهذا ما جعل دول الشرق الأوسط تسعى للحصول على أسلحة الدمار الشامل، لكي تتمكن من تحقيق (الردع) لحماية نفسها، أو من أجل امتلاك القدرة على الهجوم خارج نطاق حدودها، ولهذا فقد كانت إسرائيل من أوائل الدول في المنطقة التي سعت للحصول على قدرة نووية وصاروخية مستقلة، ففي خريف عام 1956، وافقت فرنسا على تزويد إسرائيل بمفاعل نووي بقوة (24) ميغاوات وبناء مصنع للتجهيز الكيماوي في (ديمونة)، وتقدر تقارير الخبراء أن إسرائيل قد أنتجت من المواد ما يكفي لصنع حوالي (200) قنبلة نووية وعلى الرغم من توفر هذه المعلومات، إلا أن وضع إسرائيل النووي لا يزال محاطاً بالسرية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - قيراط، محمد مسعود، نفس المرجع السابق، ص 67.

<sup>2</sup> - عوض، محمد محي الدين (2006)، الاتجاهات العالمية للإرهاب، في مجموعة مؤلفين: الإرهاب والقرصنة البحرية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، ص92.

<sup>3</sup> - يوسف، حسن يوسف (2010)، الجريمة المنظمة الدولية والإرهاب الدولي، القومي للإصدارات القانونية، ط 1، ص107- ص108. انظر أيضاً: الفقيه، جميل حزام يحيى، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، ص30، عن الموقع الإلكتروني: [www.ycsr.org](http://www.ycsr.org)

<sup>4</sup> - سعيد، محمد قري (2004)، انتشار منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: النظم الدولية لمنع الانتشار والتجارة الإقليمية، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، جنيف، ص121- ص122.

وما يزيد من خطر انتشار الإرهاب في منطقة حوض البحر المتوسط، امتلاك إسرائيل هذه القدرات النووية، وعدم انضمامها إلى معاهدة حظر انتشار هذا النوع من الأسلحة و التي دخلت حيز التنفيذ عام 1970 فقد احتلت هذه القضية مكاناً بارزاً في مؤتمرات القمة العربية وفي اجتماعات جامعة الدول العربية، ففي اجتماع القمة العاشر الذي عقد في بيروت في شهر أيار عام 2002، أكد الزعماء العرب على أن السلام الدائم والاستقرار في المنطقة لن يتحقق إلا إذا انضمت إسرائيل إلى معاهدة حظر الانتشار، وأخضعت كل منشآتها النووية لنظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.<sup>1</sup>

ولا تقل الأسلحة الخفيفة أهمية عن الأسلحة الثقيلة، فالانتشار المفرط لهذا النوع من الأسلحة يشكل مصدر قلق بالنسبة للمجتمع الدولي، لأن ذلك خطر على أمنه واستقراره، ويقوض الجهود الرامية لتحقيق ذلك.<sup>2</sup>

3- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

من الطبيعي أن تسهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية بدور كبير في قيام الإرهاب، فالاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية في البلدان النامية وخصوصاً العربية منها،<sup>3</sup> أدى إلى فشل المشاريع التنموية في معظم هذه الدول وزاد من تفشي الجهل والفقر والمشاكل الاقتصادية فيها، نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد سكانها وازدياد احتياجاتهم بشكل متزايد، وهذا ما أدى بدوره إلى تفاقم مشكلة البطالة التي أصبحت تزداد يوماً بعد يوم، خاصة في اقتصاديات الدول النامية التي شهدت انتقالاً من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، مما أدى إلى العديد من المشاكل كتحويل أعداد كبيرة من العمال إلى عاطلين عن العمل نتيجة خصخصة قطاعات الإنتاج، ما أدى إلى اتساع الفجوة الطبقيّة في هذه الدول وانعدام الحد الأدنى للحياة الكريمة عند نسبة كبيرة من سكانها، فالشباب المهتمش في هذه الدول والذي ينظر إلى التفاوت الكبير بين نمط الحياة التي يعيشها وبين الأنماط الاستهلاكية الغربية التي تؤسم الأغنياء الجدد في هذه البلدان بالوفرة و الثراء تجعله ينفاد إلى التطرف وممارسة العنف والتخريب كنوع من رد الفعل اتجاه حكومته التي تهيمن على مقدرات البلد، ولا تسعى لتأمين الحياة الكريمة للشرائح الأوسع لسكانها.<sup>4</sup>

ومما سبق يمكن القول بوجود علاقة تلازمية بين الاستقرار والتنمية والتوزيع العادل لمخرجات هذه التنمية، فبقدر ما يتحقق الاستقرار بقدر ما يتوسع مفهوم التنمية في كافة مجالاته وتتوضح فوائده، ولهذا يمكن اعتبار الإرهاب العدو الرئيسي للتنمية، فهناك العديد من الدول التي استطاعت تحقيق مستوى عالي من التنمية خلال زمن قياسي، كالدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا، في حين شلت التنمية في بلدان أخرى بسبب عدم توفر الاستقرار فيها، كما هو الحال في بعض الدول العربية، وذلك نتيجة ما تعانيه من الفساد والبيروقراطية والروتين وترهل في الأجهزة الإدارية البعيدة كل البعد عن التكنوقراط، وغياب الإصلاحات على كافة الأصعدة، هذا من الناحية الذاتية

<sup>1</sup> - هوب، هانلور (2004)، انتشار منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: النظم الدولية لمنع الانتشار والتجارب الإقليمية، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، جنيف، ص 17. انظر أيضاً: عبد السلام، محمد (2010)، إشكاليات رمادية أمام منع انتشار

الأسلحة النووية، مجلة السياسة الدولية، العدد (180) المجلد (45)، ص 14.

<sup>2</sup> - بينتافيرو- فالدنر (2001)، برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه و مكانته والقضاء عليه، من منشورات إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، نيويورك، ص 68.

<sup>3</sup> - يوسف، حسن يوسف، الجريمة المنظمة الدولية والإرهاب الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 109.

<sup>4</sup> - قيراط، محمد مسعود، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته - مقارنة إعلامية، مرجع سبق ذكره، ص 68.

انظر أيضاً: Radu Michael (2002) The futile search for root causes Of Terrorism , foreign policy research in statute Philadelphia , In web sit : [http : www.Fpri.org/pubs](http://www.Fpri.org/pubs)

الخاصة بكل دولة، أما من الناحية الموضوعية فوجود الكيان الصهيوني والحضور المزمّن للاستعمار الأجنبي في المنطقة العربية، يجعل الصورة شاحبة عن حصيلة التنمية فيها، رغم الإمكانيات المهمة التي تمتلكها. وبموجب المؤشرات العالمية للتنمية تقع الدول العربية في مراتب دون حجم القدرات البشرية والإمكانيات الطبيعية التي بحوزتها، بل إن البعض منها يتراجع سنوياً عن مستوى الرفاهية في العالم، وهذا كله ناتج عن عدم إمكانية الجمع بين الإرهاب وما يحمله من عنف وتخريب وبين التنمية في المنطقة العربية. ومن الأمثلة على ذلك ما عانته الجزائر من عنف دفعت ثمنه غالباً، فقد استوطن العنف في كل مفاصل الجسم الاجتماعي للبلاد وشل نشاط جميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وعطلت عجلة التنمية فيها،<sup>1</sup> وهذا الأمر لم يقتصر على الجزائر وحدها بل ينطبق على الكثير من الدول العربية التي تعتمد في اقتصادها على عائدات السياحة والاستثمار الأجنبي والخدمات التي تتأثر بشكل مباشر وسريع من انتشار ظاهرة الإرهاب.

#### 4- الأسباب الثقافية

تعد العوامل الثقافية من أشد العوامل التي تؤثر على فكر الإنسان وقد تدفعه في كثير من الأحيان إلى ارتكاب الجريمة، ولا يقتصر هذا التأثير على مستوى الأفراد، بل يشمل أيضاً المستويين الوطني والدولي، فقد انتشرت ثقافات عديدة ومتناقضة عبر مراحل التاريخ، أثرت في تغيير سلوك الأفراد والدول ودفعتهم إلى استخدام العنف والتكيد والإقصاء اتجاه الطرف الآخر، ومن أهم هذه الثقافات التي انتشرت الثقافة الدينية والعرقية وثقافة العنف، ويمكن إرجاع سبب ظهور الحركات الإرهابية المتطرفة في المنطقة العربية إلى انتشار نموذج الثقافة الغربية بشكل واسع في معظم دول هذه المنطقة، ونتيجةً لتعارض هذه النموذج من الثقافة مع ثقافات الدول التي ينتشر فيها بحكم التطور الملحوظ في وسائل الإعلام والاتصالات، فإنه لا يجد قبولاً لدى الأغلبية من أفراد هذه الدول، وهذا ما يجعلها تأخذ على عاتقها محاربة هذه الثقافة الوافدة من الغرب، في كافة صورها وبمختلف الأساليب والوسائل الممكنة، لما لهذه الثقافة من تأثير على هوية وانتماء هؤلاء الأفراد.<sup>2</sup>

كما يظهر تأثير الثقافة الوافدة على الجانب الديني من خلال ظهور حركات التعصب الديني، التي ترفض ما تدعو إليه التيارات العلمانية، في بناء الحياة على أساس علماني بعيداً عن القيود الدينية والعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية، حتى يتحقق للمجتمع التقدم والانطلاق نحو الحضارة بحجة أن هذه المدنية مدعاة للفساد الخلقي والتفكك الأسري والجمود في العلاقات الاجتماعية.

وهكذا فالخطاب الثقافي يعكس عدة اتجاهات متناحرة ومتناقضة تمثل مختلف التيارات الأيديولوجية والعقائدية التي لا يربط بينها أي قاسم مشترك، وهذا ما من شأنه أن يغذي التطرف والحركات الإرهابية، حيث أن هذه التيارات

<sup>1</sup> - مالكي، إمحمد، الأبعاد المنظورة وغير المنظورة للإرهاب في البلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 208- ص 209.

<sup>2</sup> - الفقيه، جميل حزام يحيى، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص 35.

انظر أيضاً: مصطفى، نادية محمود (2005)، أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده - إشكالية الاستمرارية والتغيير، مجلة شؤون عربية، العدد (121)، ص 70.

التقافية والدينية المختلفة لا تؤمن ببعضها البعض، فكل تيار من هذه التيارات يعمل على إقصاء الآخر بشتى الوسائل والطرق.<sup>1</sup>

وما تشهده الساحة الدولية بما فيها دول حوض المتوسط من عنف و إرهاب ناتج عن خلفية أيديولوجية ودينية أو مذهبية، صادرة عن فهم مغلوط وتطرف فكري وديني لتعاليم جميع الديانات السماوية، وهذا ما يعني الجهل بحقيقة الدين ومقاصده وغاياته.<sup>2</sup>

وباتت تثير هذه المشكلة مخاوف الدول الأوروبية من العنف المتزايد في العديد من دول جنوب المتوسط التي تعاني من الصراعات المذهبية الناتجة عن التركيبة السكانية لهذه الدول والتي تتكون من أكثر من مذهب ديني، ويعود الصراع المذهبي إلى عجز هذه الدول منذ نشأتها عن إدخال معايير الحرية والانتماء والمواطنة إلى عقول وقلوب مواطنيها وإيجاد سياسات المشاركة والحوار العقلاني بينهما، ولهذا تعتبر هذه الدول كالثقل الموقوتة يستغلها من يشاء لتحقيق أهدافه القريبة والمستقبلية.<sup>3</sup>

ولهذا يمكننا القول بأن الإرهاب الناتج عن الثقافات الفكرية والعقائدية المتطرفة من أخطر أنواع الإرهاب وذلك لانعدام الضوابط التي تحد منه، ولعدم وجود حدود جغرافية ينحصر فيها هذا الشكل من أشكال الإرهاب، وقد شهدت منطقة حوض البحر المتوسط العديد من المواجهات العنيفة نتيجة لهذا التباين الثقافي والعقائدي، كما حدث في البوسنة والهرسك ولبنان والعراق.

## 5- التمويل

وإن كان التمويل لا يعتبر مصدراً مباشراً للإرهاب، إلا أنه يعد الوسيلة الأساسية لاستمراره وتختلف أساليب تمويل الإرهاب تبعاً لنوعه، ولهذا فهناك نوعان لتمويل الإرهاب.

**الأول:** التمويل المباشر بالأموال النقدية و العينية عن طريق بعض الدول الكبرى، حيث تتلقى الجماعات الإرهابية دعماً مالياً من أجهزة وحكومات أجنبية، لكي تتمكن من الاستمرار في نشاطها والمحافظة على بقائها والحصول على الأسلحة اللازمة للقيام بعملياتها، وتأمين التدريب اللازم لأعضائها، والتمكن من تجنيد عناصر لها في مختلف البلدان للاستفادة منهم عند الحاجة في تنفيذ عمليات إرهابية فيها.<sup>4</sup>

وتهدف الدول الداعمة للإرهاب من هذه العملية إلى تحقيق مصالحها بالدرجة الأولى، ونشر الفوضى والتخريب في الدول التي توجد فيها الجماعات الإرهابية.

**الثاني:** التمويل المباشر بالأموال النقدية و العينية التي يقدمها بعض الأفراد والجماعات والمؤسسات، وتتعدد مصادر التمويل الذي يقدمه الأفراد والجماعات، ومن أهم هذه المصادر، التمويل من الفدية حيث تقوم الجماعات الإرهابية باختطاف رهائن من أجل الحصول على الأموال من الدول التي يتبعون لها الرهائن، وكذلك القيام

<sup>1</sup> - قيراط، محمد مسعود، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجية مكافحته إعلامية، مرجع سبق ذكره، ص 69.

<sup>2</sup> - جابر، زايد محمد (2008)، الجذور الفكرية العقيدية للإرهاب، مركز البحوث والمعلومات، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ط1، ص 47.

<sup>3</sup> - مرفين، سنيرون (2008)، حروب طويلة المدى - ترجمات إستراتيجية، سلسلة أوراق شهرية المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد (39)، دمشق، ص 28.

<sup>4</sup> - عرفة، محمد السيد (2009)، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الريا، ط1، ص 74.

بالسطو المسلح على البنوك وخزائن الشركات الكبرى من أجل تأمين الدعم المادي الضخم الكافي لتمويل العمليات الإرهابية.<sup>1</sup>

إلا أنه ونتيجة حاجة الجماعات الإرهابية للأموال الكثيرة، فقد لجأت الجماعات الممولة للإرهاب إلى مصدر جديد من مصادر التمويل، وهو ما يطلق عليه مصطلح "الجريمة المنظمة"، والذي يعني "الجريمة الجسيمة المرتكبة بواسطة أشخاص متعددين، باستخدام تنظيم مستمر ومتدرج الهيكل يهدف إلى تحقيق أرباح مالية"، وهذا ما يميز الجريمة المنظمة عن الإرهاب.<sup>2</sup>

وتأخذ الجريمة عدة أشكال منها: (إنتاج المخدرات والاتجار بها وتهريبها، وغسيل الأموال الناتجة عن الأنشطة غير الشرعية، و تهريب الأسلحة والاتجار غير المشروع فيها، والاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية، وسرقة الآثار والمقتنيات الفنية وتهريبها والاتجار بها، وخطف الطائرات والقرصنة البحرية)، فكل هذه الأشكال تستخدم كمصدر من مصادر تمويل العمليات الإرهابية من أجل استمرارها وزيادتها لتحقيق أهداف ممولها و مرتكبيها.<sup>3</sup> ويمكن القول بأنه مهما تعددت أسباب الإرهاب وتتنوعت، فإنه لا يوجد مبرر للقيام بهذا النشاط الذي لا يخدم إلا مصالح من يمارسه، فالإرهاب لا يقود في النهاية إلا إلى الخراب والدمار وزرع الخوف والرعب في نفوس شعوب الدول التي تمارس فيها الأعمال الإرهابية، ويعيق التنمية فيها ويساهم في تخلفها وتراجعها، لأن التنمية والتقدم تتطلب بيئة تمتاز بالأمن والاستقرار.

### ثالثاً - أنواع الإرهاب

يصنف الإرهاب وفقاً للجهة التي تقوم بممارسته سواءً كان داخل حدود الدولة أو خارجها، و لهذا يمكن تصنيف الإرهاب على الشكل التالي (الإرهاب الفردي أو الجماعي، إرهاب الدولة، الإرهاب الدولي)، ونقوم بعرض كل نوع من هذه الأنواع بشيء من التوضيح.

#### 1- الإرهاب الفردي أو الجماعي

وهو أحد مظاهر الإرهاب الذي يقوم به فرد أو عدد من الأفراد، بغية تحقيق بعض المكاسب الشخصية أو لدوافع تعصبية دينية أو عنصرية، كما فعل الإرهابي الصهيوني (غولد شتاين)، عندما قام بقتل المصلين العرب في الحرم الإبراهيمي في الخليل.

ويمارس هذا النوع من الإرهاب عادةً داخل الدولة نتيجة للعنف الذي تمارسه الدولة ضد أفرادها،<sup>4</sup> ويطلق على هذا الشكل من الإرهاب بالإرهاب غير السلطوي، أو إرهاب الضعفاء، وعادةً ما يكون موجه ضد الدولة لتتبيه السلطة إلى مشروعية مطالبهم، وهو ينطلق من الأسفل إلى الأعلى بهدف زعزعة النظام السياسي القائم وتقويض سلطته.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - عرفة، محمد السيد، نفس المرجع السابق، ص80- ص81.

<sup>2</sup> - زاهر، أحمد فاروق (2008)، جرائم الاحتيال والإجرام المنظم، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، ص81.

<sup>3</sup> - عرفة، محمد السيد، تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، مرجع سبق ذكره، ص96.

<sup>4</sup> - الترتوري، محمد عوض - جويحان، أغادير عرفات (2006)، علم الإرهاب الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب، دار الحامد، ط1، عمان، الأردن، ص110.

<sup>5</sup> - مالكي، إِمحمد (2007)، الأبعاد المنظورة وغير المنظورة للإرهاب في البلاد العربية، مجلة شؤون عربية، العدد (131)، ص198.

وأكثر ما نجد هذا النوع من النشاط الإرهابي في بلدان العالم الثالث، وخصوصاً الدول العربية، وذلك بسبب سلبية العلاقة بين الدولة والمجتمع، والتي تتسم دائماً بالتوتر والغلبة ورجحان سلطان الدولة على المجتمع.<sup>1</sup> فالدولة العربية الحديثة التي أنيط بها مشروع إعادة البناء الوطني بعد الاستقلال، لم تتجح في إيجاد علاقة متوازنة مع جميع طبقات المجتمع، كما تعذر عليها تشكيل بنية اجتماعية واحدة يدين الجميع بالولاء لها، ويتمتع الكل بحق الاختلاف داخلها.

ويعتبر ضعف قيمة الحرية في الثقافة السياسية للدول العربية وغياب العدالة الاجتماعية في التوزيع غير المتكافئ للثروات فيها، من البواعث الأساسية للجوء الأفراد إلى القيام بالأعمال الإرهابية واعتماد سياسة القوة والعنف والتدمير والتخريب، لتقويض وإزالة النظام القائم في الدولة وإرساء نظام آخر بديل عنه يحقق لهم الحرية والعدالة الاجتماعية التي يصبون إليها، أو إنزال النظام القائم عند مطالبهم.

وقد لا يكون الدافع في هذا النوع من الإرهاب هو تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية، وإنما قد يمارسه الأفراد بدافع الأنانية لتحقيق مصالح شخصية، أو اقتصادية واجتماعية بعيداً عن الأهداف السياسية، أو بدافع التصدي للهجمات العدوانية على شكل حركات مقاومة وطنية، هدفها الدفاع عن الوطن، مثل حركة المقاومة الفلسطينية (حماس) في قطاع غزة، و حزب الله في جنوب لبنان.

وكما هو الحال بالنسبة للحركات الاحتجاجية التي حدثت في بعض الدول العربية في نهاية سنة 2010 وبداية العام 2011، وما حدث في عقد التسعينات من القرن العشرين بعد فوز الإسلاميين في الانتخابات البرلمانية في الجزائر التي تم إلغاؤها من قبل الحكومة، الأمر الذي مثل للإسلاميين ظلماً وإجحافاً في سلبهم حقاً سياسياً حصلوا عليه في إطار العملية الديمقراطية، وهذا ما جعل الجماعات الإسلامية تلجأ إلى استخدام القوة والعنف كرد فعل على الإجراء الذي اتخذته الحكومة الجزائرية، وكذلك الأمر بالنسبة لحركة حماس التي فازت بالانتخابات التشريعية، وقامت بتشكيل الحكومة التي لم يتم الاعتراف بها، مما أدى إلى تأزم الوضع ونشوء حرب بين حركتي فتح وحماس.<sup>2</sup>

## 2 - إرهاب الدولة

يعني إرهاب الدولة الاستخدام التعسفي للقوة المتاحة من قبل الدولة، أو المؤسسات التابعة لها أو الشخصيات المسؤولة فيها، وتوجيهه ضد أمن وسلامة وسيادة دولة أخرى، أو ضد السكان المدنيين فيها بوصفهم خصوماً ومعارضين سياسيين لها، وهي تقوم بأعمال إرهابية من أجل إخضاعهم لإرادتها، ويدخل في ذلك أعمال الاضطهاد والتمييز العنصري، وأعمال الإرهاب ضد الشعب المستعمر الذي يكافح الوجود الاستعماري وصور الاحتلال العسكري المباشر، وكذلك ضد الأقليات التي تحاول الانفصال عن الدولة الأم.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - مالكي، إمحمد (2006)، المواطنة بين الدولة والمجتمع، مجلة الديمقراطية، العدد (24)، ص 51.

<sup>2</sup> - عوض، محمد محي الدين (2006)، الاتجاهات العالمية للإرهاب، في مجموعة مؤلفين: الإرهاب والقرصنة البحرية، جامعة نابف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، ص 92.

<sup>3</sup> - العبيدي، نبيل محمد صالح (2011)، التعاون الدولي في التصدي لظاهرة الإرهاب عبر المنظمات الدولية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ص 65.

انظر أيضاً: مفلح، عصام (2002)، مفهوم الإرهاب والموقف الدولي من إرهاب الدولة وإرهاب المنظمات، مجلة الفكر السياسي، العدد (17)، ص 150.



فإرهاب الدولة يعد من أخطر أنواع الإرهاب، وذلك لما تقوم به الدولة من تحدي لإرادة المجتمع الدولي، وانتهاك لمبادئ القانون الدولي، بممارستها للعدوان واحتلال أراضي الغير بالقوة، وقتل الأبرياء ومصادرة الأراضي وتدمير البيوت ومحاولة فرض قوانينها على المواطنين تحت الاحتلال واعتدائها على الحريات الأساسية التي أقرتها الاتفاقيات الدولية، وخصوصاً اتفاقية (جنيف) الرابعة عام 1949.

وتمارس الدولة إرهابها على مستويين الأول داخلي وآخر خارجي: فعلى المستوى الداخلي: تقع ممارسة الدولة للإرهاب على أفرادها عن طريق معاملتهم بأساليب وحشية وتعسفية بعيدة كل البعد عن الإنسانية، إذ تقوم بمصادرة حرياتهم الأساسية، وتطبيق القوانين بشكل تعسفي، وفقاً لمصالحها ومصالح الفئات الحاكمة وليس حسب ما تتطلبه الظروف ومصالح المجتمع بشكل عام، مثل تطبيق قانون حالة الطوارئ في بعض الدول بشكل دائم دون الاكتراث بدواعي تطبيق هذا القانون، لكي تتمكن الدولة من إخماد الحركات المعارضة لسياساتها من خلال إعطاء الغطاء الشرعي لأعمالها الإرهابية وتقنينها بتشريعات تمنحها صلاحيات واسعة لممارسة أعمالها القمعية، وهذا ما حدث في عهد الثورة الفرنسية، وما يحدث الآن في أكثر بلدان العالم الثالث، وخصوصاً الدول العربية التي شهدت انطلاق حركات احتجاجية فيها، وكذلك ما حدث في تسعينات القرن الماضي بحق المسلمين في يوغسلافيا على أيدي القوات الحكومية الصربية.<sup>1</sup>

أما على المستوى الخارجي : فيتمثل هذا الجزء من إرهاب الدولة بالأعمال التي تقوم بها القوات العسكرية للدولة خارج حدودها الإقليمية ضد أشخاص مدنيين في دولة أخرى بهدف تفريق الشعب وإضعاف إرادته وتحطيم معنوياته ولا يقتصر إرهاب الدولة الخارجي على تدخل قواتها وممارستها الأعمال الإرهابية ضد المدنيين في الدول الأخرى، بل قد يأخذ شكل الدعم والمساعدة التي تقدمها الدولة لبعض الدول والأشخاص الذين يمارسون أنشطة إرهابية خارج أراضيها.<sup>2</sup>

وعلى الرغم من أن هذا الشكل من أشكال الإرهاب فيه خرق واضح لمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، إلا أننا نلاحظ من خلال ما نشهده من أحداث عن طريق وسائل الإعلام تجاهل واضح للمجتمع الدولي عن الأعمال الإرهابية الصادرة عن بعض الدول التي تتمتع بمكانة سياسية واقتصادية وعسكرية على الساحة الدولية، مما جعل من موضوع عقد مؤتمر دولي بشأن وضع تعريف للإرهاب بعيد المنال لأنه لا يخدم مصالح هذه الدول.

ويتضح لنا إرهاب الدولة من خلال الممارسات التي يقوم بها الكيان الصهيوني بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، في الأراضي العربية المحتلة، منذ أن قامت بريطانيا بزراعته في هذه المنطقة عام 1917 عندما قدمت أرض فلسطين كهدية للصهاينة بموجب وعد بلفور إلى وقتنا الحاضر، والشاهد على إرهاب إسرائيل المجازر التي ارتكبتها خلال هذه الفترة الزمنية والتي لم تنته بعد، ففي عام 1948 وقعت مجزرة (دير ياسين) في فلسطين وراح ضحيتها الكثير من الأبرياء، والتي قام بها رئيس وزراء الكيان الصهيوني آنذاك (مناحيم بيغين)، وكذلك المجازر الجماعية التي قام بها (أرييل شارون) في قرية (قبية) في فلسطين عندما كان يترأس الفرقة

<sup>1</sup>- الحاج ، علي(2005)، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،

بيروت، ص150.

<sup>2</sup>- الترتوري، محمد عوض - جويحان، أغادير عرفات، علم الإرهاب الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب، مرجع سبق

ذكره، ص109.

(101) عام 1953 وقتل (96) شخصاً من سكانها وقد أدانت الأمم المتحدة تلك الجريمة، وكان هذا أول قرار إدانة تصدره الأمم المتحدة ضد الكيان الصهيوني، ووصل هذا الإرهاب إلى صبرا وشاتيلا في بيروت عام 1982، وأيضاً تحت إشراف (أرييل شارون) والأمثلة كثيرة عن إرهاب الدولة الذي جسده الكيان الصهيوني في المنطقة العربية.<sup>1</sup>

ولا ننسى أيضاً ما فعله هذا الكيان في قطاع (غزة) عام 2008 من بشاعة في أعماله الإرهابية واستخدامه لأسلحة الفوسفور الحارق ضد الشعب الفلسطيني ومحاصرته وقطع الإمدادات الغذائية والدوائية والمياه والكهرباء عنه، وجريمة الاعتداء على أسطول الحرية التي قامت بها قوات الكيان الصهيوني في (31/ 2010/5)، والتي تعد من أشنع أشكال القرصنة البحرية راح ضحيتها العشرات من الأبرياء العزل المتضامنين مع الشعب الفلسطيني في غزة.<sup>2</sup>

وهنا يمكننا القول بأن إرهاب الدولة هو إرهاب مزدوج، فيمكن أن تمارسه على أفرادها عندما تكون دكتاتورية ومستبدة أو تمارسه ضد دولة ما عندما تمتلك القوة والدعم الخارجي اللذين يعطيانهما الشرعية (شرعية القوة) لممارسة هذه الأفعال الإجرامية كما هو الحال لدى إسرائيل.

### 3- الإرهاب الدولي

وهو الإرهاب الذي تتوافر له الصفة الدولية في أحد عناصره ومكوناته، وذلك عندما يكون أحد الأطراف ذا صفة دولية سواء كان أشخاص أو أشياء أو أماكن أو عندما يكون الهدف دولياً مثل إساءة العلاقات الدولية، وتتعدد أساليب الإرهاب الدولي، ومنها أخذ الرهائن وخطف الطائرات، وعمليات الاغتيال التي تمارس ضد الشخصيات ذات الصلة الرسمية، أو ضد مواطنين من دول أخرى، أو الاعتداء على أراضي الغير دون أي وجه حق، كما هو الحال في الأراضي العربية المحتلة في فلسطين ولبنان ومرتفعات الجولان من قبل الكيان الصهيوني.<sup>3</sup>

ومن صور الإرهاب الدولي، ما شهدته الجزائر من أحداث خلال عقد التسعينات من القرن العشرين إذ قامت الجماعات الإرهابية الجزائرية بتوجيه عملياتها الإرهابية باتجاه المصالح والأهداف الفرنسية، حيث كانت البداية باختطاف واغتيال مهندسين فرنسيين اثنين في (21/9/1993)، وفي عملية أخرى أيضاً تم اختطاف ثلاث رهائن فرنسيين موظفون قنصليون في (24/10/1993)، وتنفيذ عملية مسلحة ضد السفارة الفرنسية بالجزائر في (2/8/1994) راح ضحيتها أربع قتلى، واختطاف طائرة (إيربيس) الفرنسية في مطار الجزائر في نهاية كانون الأول عام 1994،<sup>4</sup> كما تبنت المجموعات المسلحة الجزائرية أول عملية إرهابية في الأراضي الفرنسية في عام 1995 استهدفت فيها (ميترو باريس) التي راح ضحيتها (7) قتلى وأكثر من (80) جريحاً.

<sup>1</sup> - الفقيه، جميل حزام يحيى، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>2</sup> - بحر، أحمد محمد (2010)، بيان صحفي، صادر عن رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني، بخصوص جريمة الاعتداء على أسطول الحرية، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني: [www.abjo.net](http://www.abjo.net)

<sup>3</sup> - الفقيه، جميل حزام يحيى، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>4</sup> - العبيدي، نبيل محمد صالح، التعاون الدولي في التصدي لظاهرة الإرهاب عبر المنظمات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 69.

وهجمات الحادي عشر من أيلول عام 2001 التي نفذها تنظيم القاعدة في الولايات المتحدة الأمريكية على مبنى التجارة الدولية والبنتاغون والتي راح ضحيتها المئات من المدنيين الأبرياء، واغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في (2005/2/14)، وكذلك اعتداءات السابع من تموز عام 2005 في لندن على محطات القطارات والمترو وحافلات النقل العام، التي استهدفت المدنيين الأبرياء العزل من أجل تصفية حسابات سياسية بين الجماعات الإرهابية وحكومات الدول التي تمارس فيها الأعمال الإرهابية.<sup>1</sup>

وما يمكن ملاحظته أنه لا يوجد اختلاف كبير بين الإرهاب الدولي وإرهاب الدولة من حيث المضمون فكلاهما عبارة عن أعمال عنف تؤدي إلى حالة من الرعب والهلع لدى الأفراد أو جموع الجماهير، فالإرهاب الدولي يمكن أن يقوم به أفراد أو جماعات أو دول، وهذا يعني أن الإرهاب على اختلاف أنواعه هو فعل منافي للأخلاق والقانون ولا يوجد له هدف عام تتحقق من خلاله مصالح جميع أفراد المجتمع فهو معيق للتنمية والازدهار والتقدم.

### رابعاً - الفرق بين الإرهاب والنضال المشروع

للتمييز بين الإرهاب والنضال المشروع، لابد من التطرق إلى معايير التمييز بين الإرهاب والكفاح المسلح المشروع (المقاومة الوطنية المشروعة)، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي: (الغايات، المشروعية، أشكال النشاط الممارس)، فبالنسبة للغايات، فإن غاية المقاومة الوطنية هي تحرير الأرض والإنسان من أي اعتداء داخلي أو خارجي، فهي عمل يخص مجموع الشعب هدفه الحفاظ على الوطن، أما بالنسبة للإرهاب، فإن غايته هي تحقيق مصالح ذاتية تخص الجماعات التي تمارسه، والتي ليس لها أي صلة بمصالح الجماهير الواسعة في المنطقة التي يمارس على أراضيها النشاط الإرهابي.

أما فيما يخص المشروعية، فإن حركات التحرر الوطني تستمد شرعيتها من استناد نشاطها على الحق المشروع للشعوب في العيش وتقرير مصيرها في أوطانها، بينما الإرهاب، فإنه لا يمتلك رؤية مستقبلية لأهداف محددة.<sup>2</sup> أما بالنسبة لأشكال النشاط الممارس من قبل حركات المقاومة المشروعة، يكون مرتبطاً باستراتيجية ذات طبيعة جماهيرية تأخذ عدة أشكال، منها الإضراب العام أو المقاطعة أو العصيان المدني أو الأعمال السياسية والعسكرية المنظمة، أي أنها جزء من برنامج لمشروع تحرري هدفه التعبئة الشاملة لكافة القوى الشعبية، بينما النشاطات التي تمارسها الجماعات الإرهابية، فغالباً ما تكون نشاطات منفردة تأخذ أشكال قرصنة بحرية أو جوية أو اعتداءات فردية أو هجمات ذات طبيعة دموية، فهي نشاطات لا تهدف إلى تعبئة المواطنين، ولا تهدف إلى تحقيق أي هدف استراتيجي جماهيري.<sup>3</sup>

ومن خلال ما تقدم يتضح بأن حق الشعوب في مقاومة الاحتلال والنضال من أجل التحرر من التبعية والاستغلال الاستعماري، هو حق مشروع تقره قواعد القانون الدولي العام والمواثيق الدولية، فالمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أن أحد أهداف الأمم المتحدة هو (تطوير العلاقات الدولية بين الأمم على أساس

<sup>1</sup> - تيقموني، إبراهيم (2005)، المغرب في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة، التوافق والتنافس الفرنسي - الأمريكي أنموذجاً، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، ص 176 - ص 177.

<sup>2</sup> - شعبان، أحمد بهاء الدين (2003)، بين الإرهاب والمقاومة، بحث في كتاب (الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11/ أيلول/ 2001)، مكتبة مدبول، القاهرة، ط1، ص 182.

<sup>3</sup> - العبيدي، نبيل محمد صالح، التعاون الدولي في التصدي لظاهرة الإرهاب عبر المنظمات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 69.

مراعاة مبدأ الحقوق والتكافؤ وتقرير المصير للشعوب واتخاذ تدابير ملائمة لدعم السلام العالمي)، وكما جاء في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (1514) لعام 1960 التأكيد على شرعية نضال الشعوب المستعمرة والاعتراف بحقها في تقرير المصير وحث الشعوب والدول التي تنكر هذا الحق على الاعتراف به، ويعتبر كل احتلال لأراضي الغير إخلالاً بمبادئ الأمم المتحدة، ويدين الحكومات التي لا تعترف بهذا الحق، ويؤكد على ضرورة مساعدة الشعوب المستعمرة للحصول على حقها في تقرير مصيرها.<sup>1</sup>

وكذلك القرار رقم (3236) لعام 1974 الصادر أيضاً عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يؤكد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وسيادته على أرضه وحقه بالعودة إلى فلسطين<sup>2</sup>، والكثير من القرارات الصادرة عن هذه الهيئات الدولية التي تؤكد على حق الشعوب في استخدام كافة الوسائل الممكنة بما في ذلك استخدام الكفاح المسلح من أجل الوصول إلى حقوقها المشروعة.

فالفرق بين الإرهاب والنضال المشروع للشعوب واضح تعترف به جميع القوانين والشرائع الدولية إلا أنه مغيب من قبل الدول الاستعمارية الكبرى، لكي تبرر ما تقوم به من أعمال سلب وإجرام في الدول التي تسيطر عليها.

### خامساً - آثار الإرهاب

ينجم عن القيام بالأعمال الإرهابية بمختلف أشكالها ومصادرها الكثير من الآثار السلبية، وعلى مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في الدول التي تعاني من الإرهاب، وهنا نقوم بعرض هذه الآثار على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

#### 1- الآثار السياسية للإرهاب

لقد أدى غياب تعريف متفق عليه للإرهاب بين الأوساط الدولية إلى الخلط في الكثير من المفاهيم والممارسات، حيث تم تشويه صورة المقاومة الوطنية الشريفة، وخصوصاً في المنطقة العربية التي تعاني من الاحتلال والظلم نتيجة تمكن بعض التنظيمات الإرهابية من التغلغل في الكثير من الدول العربية التي تقاوم الاحتلال الأجنبي، كما في فلسطين ولبنان والعراق، وارتكابها العديد من المجازر الوحشية باسم المقاومة من أجل النيل من سمعتها ومركزها الشرعي الذي تقره الهيئات الدولية.

ووفر ذلك أيضاً أمام السلطات المحلية والدولية المبررات لممارسة المزيد من القوة والعنف بحجة محاربة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان وتحقيق الأمن والاستقرار في إقليم الدولة أو خارجها والتدخل في الشؤون الداخلية للدول للعمل على تغيير الأنظمة القائمة فيها، وتغيير أنظمتها التعليمية والثقافية والاجتماعية، كما حدث ويحدث الآن في الكثير من الدول العربية ودول العالم.<sup>3</sup>

ولهذا فقد طلبت الدول العربية المشاركة في ندوة برشلونة من الأوروبيين بذل المزيد من الجهود والتعاون لمكافحة هذه الظاهرة المخلة بأمن واستقرار المنطقة، والتي يجب محاربتها في كل أنحاء العالم، لأنها ظاهرة دولية وليست

<sup>1</sup> - شعبان، أحمد بهاء الدين، بين الإرهاب والمقاومة، مرجع سبق ذكره، ص 183.

<sup>2</sup> - الفقيه، جميل حزام يحيى، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص 56.

<sup>3</sup> - موسى، مصطفى محمد (2010)، التكديس السكاني العشوائي وإرهاب"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، ص 77.

إقليمية خاصة بالدول المتوسطة فقط، كما أكدت الدول العربية، وخصوصاً سورية ولبنان على وجوب التمييز بين الإرهاب وبين حق الشعوب في تقرير مصيرها ومقاومة الاحتلال الأجنبي.<sup>1</sup>

## 2- الآثار الاقتصادية للإرهاب

بما أن التنظيمات الإرهابية تعتمد على القوة والعنف والتخريب في تنفيذ عملياتها الإرهابية، فإن ذلك ينتج عنه خسائر مادية كبيرة وباهظة بالنسبة للطرفين (التنظيمات الإرهابية وأجهزة الدولة)، فعلى سبيل المثال فقد صرح وزير داخلية بريطانية (جون ريد) بتاريخ (11 / 5 / 2006) أمام مجلس العموم أن اعتداءات السابع من تموز عام 2005 في لندن قد كلفت منفذها حوالي (117000) يورو وتسببت بقتل ما يقارب (56) شخصاً، و (700) جريحاً، وبالمقابل فإن مواجهة هذه الظاهرة تحمل ميزانية الدول نفقات إضافية، حيث تقوم الدول التي تعاني من آفة الإرهاب بتخصيص جزء كبير من ميزانيتها لمكافحة الإرهاب، بدلاً من إنفاق هذا الجزء من الأموال على التعليم والإسكان والصحة، وهذا ما ينعكس سلباً على عملية التنمية فيها وحرمان المجتمع من رؤوس الأموال الاستثمارية الأجنبية التي تساهم في زيادة فرص العمل وامتصاص جزء كبير من البطالة وزيادة الإنتاج وتوفير السلع والخدمات وإشباع معظم الحاجات الأساسية للناس ورفع مستوى معيشتهم، فالدول التي تقع فيها جرائم إرهابية تصبح غير مرغوب فيها سياحياً على الرغم من توفر كل المقومات السياحية فيها،<sup>2</sup> وهذا يعني إنها قد فقدت مورداً مهماً تعتمد عليه في التنمية وفي إشباع حاجات أفرادها، وينعكس ذلك أيضاً على المستثمرين الذين يخافون على مشاريعهم واستثماراتهم بسبب غياب المناخ الآمن الذي يشجع على الاستثمار، مما يضطرهم لنقل استثماراتهم إلى بلد آخر أكثر أمناً واستقراراً، وكما هو معروف فإن رأس المال جبان يرحل فور اختلال الوضع الأمني في البلد الذي يوجد فيه لبحث عن مكان أكثر أمناً واستقراراً لينشط فيه.

## 3- الآثار الاجتماعية للإرهاب

لا يمكن تصور وجود أعمال إرهابية دون وجود تكلفة اجتماعية وأمنية باهظة ثمن هذه الأعمال، فإذا كان بالإمكان قياس كلفة الإرهاب من الناحية الاقتصادية نتيجة المعلومات والإمكانات المتاحة، فإنه من الصعب تحديد أثر الإرهاب على المجتمع والأمن وما يرتبط بهما، وذلك لعدم التمكن من إحصاء الآثار النفسية التي يخلقها الإرهاب في داخل نفوس أفراد المجتمعات التي تمارس بها الأعمال الإرهابية، فالعمل الإرهابي يضعف ولاء الناس وانتماءهم، وقد تزداد حدة هذا الشعور قوةً حينما تصبح الدولة أكثر ضعفاً، ويتراجع دورها في صياغة فكرة العيش المشترك وضمان الالتفاف حولها، أو حين لا يتوضح للناس الخيط الفاصل بين الأعمال الإرهابية للأفراد والجماعات، وحدود مسؤولية الدولة في العجز عن التصدي لها أو التواطؤ معها.<sup>3</sup> ويمثل ما حصل في الجزائر في بداية عقد التسعينات نموذجاً واضحاً عن قدرة الإرهاب على تفكيك النسيج الاجتماعي وإضعاف ثقة الأفراد في الدولة ومؤسساتها، حيث أدى إلغاء المرحلة الثانية من الانتخابات التشريعية عام 1992، إلى دخول الجزائر دائرة العنف المتبادل التي كلفتها سنوات من الحرب الأهلية المدمرة قتل خلالها

<sup>1</sup>- كاتب، أحمد، خلفيات الشراكة الأوروبية- المتوسطة، مرجع سبق ذكره، ص108.

<sup>2</sup>- موسى، مصطفى محمد، التكديس السكاني العشوائي والإرهاب، مرجع سبق ذكره، ص80.

<sup>3</sup>- مالكي، إمام، الأبعاد المنظورة وغير المنظورة للإرهاب في البلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص206.

آلاف المدنيين و توقفت وتائر التنمية فيها، وهذا ما ينطبق على لبنان التي عاشت فترة طويلة من الحرب الأهلية التي دمرت اقتصادها وأخرت مسيرة التنمية فيها، وحصدت الآلاف من الأرواح، وفككت بنيتها الاجتماعية.<sup>1</sup> ويمكننا القول بأنه لا توجد للإرهاب أي آثار إيجابية تذكر، فكل ما ينتج عن الإرهاب سلبي ويؤثر على جميع جوانب الحياة في الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يعني بأن الدولة التي تعاني من الإرهاب سوف تتجه باتجاه التراجع والتخلف وتبتعد عن التقدم و الازدهار.

### سادساً - الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الصعيد العربي والدولي

إن المعاناة من مشكلة الإرهاب ومحاولة إيجاد حل لها والقضاء عليها لا تقتصر على دول منطقة حوض البحر المتوسط، لأن انتشار هذه الظاهرة وآثارها مسألة دولية غير محدودة بإقليم أو منطقة معينة، ولكن تتفاوت نسبة انتشار هذه الظاهرة من منطقة إلى أخرى بحسب الظروف والعوامل التي أدت إلى نشوئها. فالإرهاب لا يختلف في معناه وأهدافه، ولكن يختلف في أسبابه ودرجة انتشاره من منطقة إلى أخرى، ولهذا فطرق علاجه متفاوتة بحسب الأسباب التي أدت لظهوره وقد تطول مدة العلاج أو تقصر، وهذا عائد للظروف التي تحيط به، وعليه سوف نقوم بدراسة جهود مكافحة الإرهاب على المستويين العربي والدولي.

على المستوى العربي: فقد أنشأت جامعة الدول العربية المنظمة العربية للدفاع ضد الجريمة، والتي تهدف إلى توثيق عرى التعاون بين الدول الأعضاء للوقاية من الجريمة ومعالجة آثارها في مجالات التشريع والقضاء والشرطة وأنشأت الجامعة كذلك، مجلس وزراء الداخلية العرب لتوثيق التعاون العربي في مجال الأمن ومكافحة الجريمة، وفي أيار من عام 1998 حددت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، مفهوم الإرهاب بأنه: (كل عمل يعرض الأبرياء والناس للمخاطر والأذى لا سيما إن لم يكن له ما يبرره).<sup>2</sup>

ورغم هذه الجهود، فلم تتمكن الدول العربية من رسم إستراتيجية واحدة للقضاء على ظاهرة الإرهاب، وذلك لعدم وجود رؤية مشتركة بين الدول العربية تجاه هذه الظاهرة، وأن التعامل معها يختلف من دولة إلى أخرى،<sup>3</sup> في حين يتطلب الأمر من الدول العربية التعاون الجاد لمعالجة أسباب الظاهرة ومصادرها وذلك عن طريق:

1- إجراء الإصلاحات السياسية: من خلال إقامة أنظمة سياسية تحقق الحكم الرشيد وترعى مصالح الرعية وتحقق قيم العدالة الاجتماعية لكل أفراد المجتمع من دون تمييز، وتحمي وتحافظ على حقوق الإنسان وتطبقها بشكل دائم بدلاً من تكريسها في دساتيرها فقط، وأن تجعل من حق التعبير حقاً أساسياً لكل أفراد المجتمع، لأن كبت الحريات الفردية وطمس الحق في التعبير يدفعه إلى التطرف واستخدام الأساليب غير القانونية للتعبير عن الرأي، وإشراك المواطنين في العملية السياسية من خلال السماح لهم في اختيار ممثليهم في البرلمان والمجالس البلدية واختيار المسؤولين في الحكومة، لكي يشعر المواطن العربي بأنه قادر على المراقبة والمتابعة والمشاركة في صناعة القرار السياسي،<sup>4</sup> فمعظم الدول العربية لا يوجد فيها إصلاح سياسي حقيقي وشامل ولا تعير حكوماتها

<sup>1</sup> - مالكي، إمحمد، نفس المرجع السابق، ص 207.

<sup>2</sup> - الفقيه، جميل حزام يحيى، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص 52.

<sup>3</sup> - مالكي، إمحمد، الأبعاد المنظورة وغير المنظورة للإرهاب في البلاد العربية، مرجع سبق ذكره، ص 211 .

<sup>4</sup> - قيراط، محمد مسعود، الإرهابي دراسة في البرامج الوطنية وإستراتيجيات مكافحته، مرجع سبق ذكره، ص 287.

أي اهتمام لذلك، فإصلاحاتها في الغالب تكون شكلية وبعيدة النتيجة أو الهدف، لأن شعوبها مسلوبية الحرية لا تستطيع التعبير عن رأيها أو الاعتراض، مما يجعلها أكثر ملائمة لنشوء ظاهرة الإرهاب.

3- إصلاح الجهاز القضائي في الدول العربية وإعطائه الاستقلالية والإمكانات المادية والبشرية والتقنية الضرورية ليقوم بواجبه المطلوب دون محاباة أو ضغوطات، فإذا صلح القضاء صلح به المجتمع، وإذا فسد فسد المجتمع كله لأن القضاء الرشيد الضمانة لاحترام المصالح والمنافع وكرامة وعزة المواطن العربي، فلا مواطنة من دون عدالة مستقلة ونزيهة وذات مصداقية، فاستقلالية القضاء ونزاهته تعزز من ثقة المواطنين فيه في حل مختلف المشاكل والقضايا المتنازع عليها وتتعدم بالتالي الحاجة إلى اللجوء لاستخدام العنف والتخريب للتعبير عن الحقوق والمصالح.<sup>1</sup>

وفي هذا المجال فقد قامت بعض الدول العربية بإحداث معاهد خاصة بإعداد القضاة وتأهيلهم، وقامت كذلك برفع مستوى دخولهم لتحسين أوضاعهم المادية والمعيشية، إلا أن هذا لا يعني إصلاح الجهاز القضائي لأن معظم الدول العربية ينتشر فيها الفساد والمحسوبية.

4- تطوير الاستراتيجية الإعلامية في محاربة الإرهاب، لأن توظيف وسائل الإعلام في مجالات الأخبار والتوعية أمر ضروري تفرضه طبيعة الظروف الصعبة التي تمر بها بعض الدول العربية في محاربتها للإرهاب الذي يهدد مستقبلها ومستقبل الأمة كلها، فالمؤسسات الإعلامية لها دور كبير في محاربة الإرهاب من خلال ما تمتلكه من إمكانات مادية وبشرية وتقنية، لأنه لا يمكن إحداث تغيير في العقليات والسلوكيات والممارسات الاجتماعية ونبذ العنف وغرس قيم السلم من دون توظيف وسائل إعلامية مقنعة ومؤثرة،<sup>2</sup> فالإعلام العربي سواء كان خاصاً أو حكومياً فشل إلى حد كبير في التعامل مع هذه الظاهرة لتركيزه على الإثارة بالنسبة للإعلام الخاص، وعلى وجهات النظر الرسمية بالنسبة للإعلام الرسمي، وعدم التركيز على الدراسات والبحوث والاستقصاء والخروج للميدان لمعاينة الواقع كما هو.

5- تعهد الدول العربية بعدم تنظيم وتمويل الإرهاب وارتكاب الأعمال الإرهابية أو المشاركة فيها، وتبادل المعلومات الخاصة بالشخصيات والمنظمات والجماعات الإرهابية أو ممن يشتبه فيهم، وهذا يعني الالتزام بقواعد القانون الدولي وبمبادئ حقوق الإنسان وبتعاليم الدين الحنيف البريء من كل أشكال العنف والإرهاب والتخريب، لأنه يدعو إلى الفضيلة والابتعاد عن الرذيلة وعدم الاعتداء على الآخرين أو على أموالهم و أعراضهم.<sup>3</sup>

6- تطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بالكشف عن نقل واستيراد وتصدير وتخزين واستخدام الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها من وسائل الاعتداء والقتل والدمار، وإجراءات مراقبتها عبر الجمارك والحدود لمنع انتقالها بشكل عشوائي بين الدول العربية أو بينها وبين الدول الأخرى، إلا لأغراض مشروعة يسمح بها القانون والاتفاقيات الدولية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - قيراط، محمد مسعود، نفس المرجع السابق، ص290- ص296.

<sup>2</sup> - قيراط، محمد مسعود، نفس المرجع السابق، ص241.

<sup>3</sup> - المحمود، عباس أبو شامة عبد(2003)، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، ص70.

<sup>4</sup> - البند الثالث من نص الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الموقعة في(1998/4/22) في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، ص1.

ولكي تتمكن الدول العربية من مكافحة الإرهاب يجب عليها التعاون فيما بينها في كافة المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية؛ لأن الجهود الفردية غير مجدية في معالجة مشكلة الإرهاب.

على المستوى الدولي: لقد تمت الإشارة إلى المستوى الدولي وليس إلى المستوى الأوروبي، لكون هذه الظاهرة دولية ولا تقتصر على إقليم محدد، وإنما وكما ذكر سالفاً تختلف في درجة تمركزها من منطقة إلى أخرى بحسب البيئة المحيطة بها، وما تحديد سبل مكافحتها في المنطقة العربية، إلا لكون هذه المنطقة تعتبر بنظر المجتمع الدولي من أهم المناطق المصدرة للإرهاب نتيجة أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. الخ.

وبما أن الإرهاب ظاهرة دولية، فقد نالت الكثير من الاهتمام الدولي، لكي تتم مكافحتها بالإمكانات والوسائل المتاحة البعيدة عن استخدام العنف، ولهذا فقد صدر العديد من القرارات والاتفاقيات الخاصة بهذا الشأن عن هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، ومن أهمها ما يلي: <sup>1</sup>

- ✓ الاتفاقية الخاصة بقمع الجرائم وبعض الأفعال الأخرى الحاصلة على متن الطائرات (طوكيو)، 1963.
- ✓ الاتفاقية الخاصة بقمع الاختطاف اللا شرعي للطائرات (لاهاي) 1970.
- ✓ الاتفاقية الخاصة بقمع الأعمال اللا شرعية الموجهة ضد أمن الطيران المدني (مونتريال) 1971.
- ✓ البروتوكول الخاص بقمع أعمال العنف غير المشروع في الطائرات المستخدمة للطيران الدولي 1988، وهو مكمل للاتفاقية الدولية حول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد أمن الطيران المدني (مونتريال) .
- ✓ الاتفاقية الخاصة بتلافي وقمع الجرائم الواقعة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية بما فيهم الدبلوماسيين (14/كانون الأول/1973) .
- ✓ الاتفاقية الدولية ضد اختطاف الرهائن (17/كانون الأول/1979) .
- ✓ الاتفاقية الدولية حول الحماية الطبيعية للمواد النووية- فيينا 1980 .
- ✓ الاتفاقية الدولية حول قمع الأعمال اللا شرعية الموجهة ضد الملاحة البحرية (روما) 1988.
- ✓ البروتوكول الخاص بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد أمن المنصات الثابتة الموضوعة على الجرف القاري (روما) 1988.
- ✓ الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل (12/كانون الأول/1988).
- ✓ الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب (10/كانون الثاني/2000).
- ✓ بالإضافة إلى هذه الاتفاقيات صدر أيضاً عن مجلس الأمن بهذا الخصوص قرارين، القرار رقم (579) لعام 1985 الذي يدين أخذ الرهائن، والقرار رقم (1373) للعام 2001 الخاص بمنع ووقف الأعمال الإرهابية.
- ✓ بالإضافة إلى هذه الاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن هناك العديد من الإجراءات الخاصة بمكافحة الإرهاب والتي تم التأكيد عليها في البيان الختامي لإعلان مؤتمر برشلونة عام 1995 والإعلان الصادر عن المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض خلال الفترة (8/2005)، ومن أهمها:

<sup>1</sup>- فياض، علي (2003)، الإرهاب وحقوق المقاومة تباين المفهوم واختلاف التكيف القانوني، عن كتاب، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث (11) أيلول 2001، لمجموعة من الباحثين، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص136.  
انظر أيضاً: الفقيه، جميل حزام يحيى، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص44 وما بعدها.



1- زيادة التعاون على المستوى الوطني والثنائي والإقليمي والدولي للتنسيق بين الأجهزة المختصة بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال والاتجار بالأسلحة والمتفجرات وتهريب المخدرات، لتبادل الخبرات والتجارب بما في ذلك التدريب لضمان الفعالية في محاربة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله، ولهذا ينبغي على جميع الدول إنشاء أطر قانونية تسمح بالتبادل المرن للمعلومات العملية بين السلطات المختصة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وقيام المنظمات الخيرية والإنسانية غير الربحية بدورها في تنظيم عملياتها المالية، لكي لا توظف في تمويل الأنشطة الإرهابية، وهذا ما ينطبق أيضاً على المؤسسات المالية.<sup>1</sup>

2- تطوير التشريعات والإجراءات الوطنية الكفيلة بمنع الإرهابيين من استغلال قوانين اللجوء والهجرة للحصول على ملاذ آمن أو استخدام أراضي الدول كقواعد للتجنيد أو التدريب أو التخطيط أو التحريض أو الانطلاق منها لتنفيذ عمليات إرهابية ضد دول أخرى، والتأكيد على عدم قبول الدول لجوء العناصر الإرهابية إليها أو التستر على وجودهم والتدقيق في شخصية كل لاجئ والتأكد من عدم ارتباطه بأية منظمة إرهابية، واعتبار كل دولة تسمح للمنظمات الإرهابية بالتواجد على أراضيها أو تقوم بتقديم الدعم المادي واللوجستي لها دولة داعمة للإرهاب، يحق للأمم المتحدة وقف عضويتها وفرض عقوبات سياسية واقتصادية بحقها.<sup>2</sup>

3- بذل المزيد من الجهود من قبل الدول الغربية والمنظمات الإقليمية والدولية لحل النزاعات الناشئة بين الدول بالطرق السلمية، وفقاً لقواعد القانون الدولي العام ومبادئ هيئة الأمم المتحدة، بكل حيادية لاستعادة الحقوق المشروعة لأصحابها الشرعيين، وهذا ما تم التأكيد عليه بشكل صريح في النص التمهيدي لإعلان برشلونة في الإشارة إلى عملية السلام العربية- الإسرائيلية، حينما دعا المشاركين إلى العمل على تحقيق تسوية سلام عادلة وشاملة ومستدامة في الشرق الأوسط تركز على القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، لأن التقاعس في هذا المجال يؤدي إلى التوتر وخلق جو مناسب للإرهاب.<sup>3</sup>

4- العمل على ترسيخ قيم التفاهم والتسامح والحوار والتعددية والتعارف بين الشعوب والتقارب بين الثقافات ورفض منطق صراع الحضارات ومحاربة كل فكر أيديولوجي يدعو إلى الكراهية للآخر ويحرض على العنف ويسوغ للقيام بالأنشطة الإرهابية التي لا يمكن القبول بها من قبل أي دين أو قانون، والعمل أيضاً على عدم ربط الإرهاب بأي دين سماوي أو عرق معين أو أي جنسية محددة، لأن ذلك يساعد على زيادة حدة الإرهاب وتفشيه، وخصوصاً في الدول التي يوجد فيها تعددية دينية أو أثنية.

5- قيام المجتمع الدولي بدعم الجهود الرامية للحد من انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، من خلال التأكيد على الالتزام بالقواعد التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية والإقليمية، والامتناع لمعاهدات الحد من التسلح و نزع السلاح، وبذل المزيد من الجهود أيضاً لجعل مناطق التوتر وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أشكال أسلحة الدمار الشامل،<sup>4</sup> واتخاذ الإجراءات الكفيلة لمنع الاتجار غير المشروع للأسلحة الصغيرة

<sup>1</sup> - قيراط، محمد مسعود، الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته، مرجع سبق ذكره، ص 361.

<sup>2</sup> - يوسف، حسن يوسف، الجريمة المنظمة الدولية والإرهاب الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

<sup>3</sup> - كاتب، أحمد، خلفيات الشراكة الأوروبية- المتوسطية، مرجع سبق ذكره، ص 104.

<sup>4</sup> - أبو العينين، سامح (2010)، جهود منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد (180)، المجلد (45)، ص 20. انظر أيضاً: عبد السلام، محمد (2010)، إشكاليات رمادية أمام منع انتشار الأسلحة النووية، مجلة السياسة الدولية، العدد (180)، المجلد (45)، ص 14.



والخفيفة والحد من التكديس المفرط لها، حتى لا تستخدم في دعم الأنشطة الإرهابية أو تساعد في إطالة أمدها.<sup>1</sup> وفي النهاية يمكن القول بأن تكاتف جهود جميع الدول وحكوماتها في التصدي لانتشار ظاهرة الإرهاب تحت راية هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، وتقديم كل أشكال الدعم والمساعدة للدول التي تتصدى للإرهاب، بالإضافة لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة في البلدان النامية والفقيرة، والنهوض بالمستوى المعيشي لسكانها، وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية، وخصوصاً الصراع العربي الإسرائيلي، كفيل بالحد من ظاهرة الإرهاب في منطقة حوض البحر المتوسط.

---

<sup>1</sup> - بينافيريرو، فالندر، برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، مرجع سبق ذكره، ص 69.

## المبحث الثاني الصراع العربي - الإسرائيلي

شهدت منطقة حوض البحر المتوسط عبر مراحل التاريخ العديد من الصراعات التي خلقت بدورها حالة من التوتر والقلق لدى معظم دول المنطقة، بسبب تأثيرها على أمنها واستقرارها بشكل مباشر أو غير مباشر، وإن كان بدرجات متفاوتة بحسب قرب هذه الدول من مركز الصراع أو بحسب درجة العلاقات والمصالح التي تربط بين هذه الدول وبين الأطراف المتصارعة.

ومن أبرز الأزمات المعاصرة التي نشبت في هذه المنطقة، الأزمة القبرصية، وأزمة الصحراء الغربية، وأزمة البوسنة والهرسك، والقضية الفلسطينية، وما تلاها من حروب بين العرب وإسرائيل حتى المرحلة الراهنة، ما يعني أن هذا الصراع ما زال مستمراً، وهذا ما يميزه عن باقي الصراعات الأخرى التي ظهرت في المنطقة وانتهت، كما أنه يشمل مختلف الجوانب الاستراتيجية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والثقافية وغيرها، هذا فضلاً عن الاستخدام المكثف من قبل العقيدة الصهيونية للأساطير والمزاعم الدينية المؤسسة على التفسير المحرف واختلاق وقائع دينية من التوراة والتلمود وغيرها من التفسيرات الدينية المحرفة التي مزجها قادة المشروع الصهيوني مع العقيدة الإيديولوجية العلمانية لهذا المشروع ومقولاته الرئيسية، مما يعني بأن هذا الصراع ليس نزاعاً على الحدود، وإنما صراع على الوجود ينتهي بإزالة أحد طرفي الصراع عن الخارطة بشكل نهائي.

### أولاً - أبعاد الصراع العربي الإسرائيلي

لفهم طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي فهماً موضوعياً وقراءة معطيات حاضره قراءة واقعية، تمكن من تكوين رؤية واضحة عن مستقبله، لا بد من الوقوف على الأبعاد التي ميزته عن باقي الصراعات التي نشبت في منطقة حوض البحر المتوسط، ومن أهم هذه الأبعاد نعرض ما يلي:

#### 1- البعد الأيديولوجي والديني للصراع

تشكل العقيدة الصهيونية بتياراتها وألوانها المختلفة الركيزة الأساسية والمرجعية الأيديولوجية الدينية لقيام إسرائيل على أرض فلسطين، فالدين في نظر المفكرين اليهود والصهاينة الأساس الذي تقوم عليه الأيديولوجيا أو القومية اليهودية، وهو القاسم المشترك بين اليهود.<sup>1</sup>

ويعتبر اليهود أن الارتباط بالأرض (أرض الميعاد)، أهم ركن من أركان الدين اليهودي وإن تعلق اليهود (بأرض الميعاد) ناتج عن الصبغة القومية والإقليمية في الدين اليهودي وأن اليهودي الحقيقي هو الذي يرجع إلى هذه الأرض، أما من يرفض العودة والاستيطان في فلسطين، فيعد برأي اليهود المتشددين خارجاً على الدين تاركاً لله، لأن الإله (يهوه) ظهر مرتبطاً بالأرض،<sup>2</sup> بالإضافة إلى تمسك اليهود بفكرة (أرض الميعاد)، فإنهم يعتقدون أيضاً أن اليهود يمثلون دونما أدنى ريب أنقى عرق بين الأمم وهم شعب الله المختار على الأرض.

<sup>1</sup> - الجراد، خلف محمد(2000)، الأبعاد الفكرية والعلمية التقنية للصراع العربي الصهيوني، عن الموقع الإلكتروني: <http://www.palestine-info-info>

<sup>2</sup> - حيدر، لطف الله(2002)، الصهيونية وفلسطين دراسة تاريخية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ص41. انظر أيضاً: الحمش، منبر(1999)، أوراق في الاقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية الراهنة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص335.

فالفنسية اليهودية مبنية على فكرة أسطورية تقول بتفوق اليهود وتساميمهم على الآخرين، فاليهود يشعرون بتفوقهم أخلاقياً على جميع الأمم وهذا الشعور يجسد ذاته في فكرة الشعب المختار التي تعتبر جانباً أساسياً من جوانب الدين اليهودي.

فالشعور بالتفوق متأصل في وجدانهم وعقلهم الجمعي المشترك، فهم يؤمنون بخصوصيتهم وتفردهم وتفوقهم على سائر الشعوب، لأنهم خاصة الإله وأقرب الناس إلى فؤاده، وزعمهم بالاختيار والتفوق راسخ في نفوسهم بفعل النصوص التوراتية التي تضيء على عنصرهم صفات القداسة والتميز، مما يجعلهم ينظرون إلى الشعوب الأخرى نظرة استعلائية عنصرية احتقارية.

فالقومية الصهيونية لا تنفصل عن العقيدة الدينية ومفرداتها ومفاهيمها وتعاليمها ومقولاتها التي تنص صراحةً على أن اليهود يشكلون عنصراً مميزاً على سائر العناصر البشرية الأخرى، وشعباً متميزاً على الشعوب كافة، بخصائصه وفرادته، واختياره من قبل الرب ذاته،<sup>1</sup> وهي بذلك تجعل من نظرية الجنس أو العرق أساساً جوهرياً لها، وهذا ما يشكل الأساس الذي تقوم عليه النظرية العنصرية في اليهودية الصهيونية.

## 2- البعد العسكري للصراع

لقد أدى وجود الكيان الصهيوني متجسداً بدولة إسرائيل في داخل المنطقة العربية إلى خلق حالة من التوتر المستمر بين الدول العربية وإسرائيل، أثر على أمن واستقرار المنطقة وقادها إلى خوض العديد من الصراعات المتوالية التي أدت إلى دخول طرفي الصراع في حالة سباق تسلح دائم ومستمر شمل كافة متطلبات الصراع من جنود وعتاد وتقنيات حديثة، مما يعني زيادة الإنفاق العسكري بالنسبة للطرفين العربي والإسرائيلي.<sup>2</sup> ولهذا تعتبر منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً التي يدور فيها الصراع العربي الإسرائيلي من أكثر المناطق تكديساً بالسلاح في العالم وأكثرها توتراً، بسبب عمق الجذور التاريخية لهذا الصراع، ولأنه ذو طابع استمراري ومزمّن، فعلى الرغم من التفوق الديمغرافي العربي على إسرائيل إلا أن إسرائيل من حيث الموازين العسكرية متفوقة على الدول العربية عسكرياً، بسبب امتلاكها أحدث الأنواع المتطورة من الأسلحة بمختلف صنوفها الجوية والبرية والبحرية، بالإضافة إلى تفوقها أو انفرداها في امتلاك السلاح النووي الذي شكل قوة ردع مهمة بالنسبة لإسرائيل اتجاه الدول العربية والدول الداعمة لها.<sup>3</sup>

ومن أجل توضيح موازين القوة بين الدول العربية وإسرائيل، سوف نقوم بعرض حجم القدرات التسليحية الحالية التي يمتلكها كل منهما:

### أ - القدرات العسكرية التقليدية

تشير بعض مصادر المعلومات إلى أن الدول العربية تملك ما يقارب الـ (1,895,620) مليون مقاتل في الخدمة الفعلية، مزودين بكافة وسائل الصراع الأساسية والتي تقدر بحوالي (14242) دبابة، و (27669)

<sup>1</sup> - السماك، محمد (2000)، الاستغلال الديني في الصراع السياسي، دار النفائس، بيروت، ص 11.

انظر أيضاً: العبد الله، إبراهيم محمود (2012)، المقاومة ودورها في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة حلب، ص 74.

<sup>2</sup> - العبد الله، إبراهيم محمود، نفس المرجع السابق، ص 71.

<sup>3</sup> - سليمان، عادل (2004)، التوازن العسكري في الشرق الأوسط 2004، مجلة السياسة الدولية، العدد (155)، القاهرة، ص 234.

عربة مدرعة، و (10857) فوهة مدفعية و (2732) طائرة قتالية، و (585) حوامة مسلحة، وحيث تبلغ حصة دول الطوق العربي (مصر، سورية، الأردن، فلسطين) منها بحدود الـ (934,070) ألف جندي، و (8788) دبابة، و (12212) عربة مدرعة، و (4689) فوهة مدفعية، و (1320) طائرة مقاتلة، و (256) حوامة مسلحة.

وتبين نفس المصادر السابقة، أن إسرائيل تملك من المقاتلين ما يقارب الـ (161,500) ألف جندي في الخدمة النظامية ويصل هذا العدد إلى حوالي (602) ألف جندي في حالات الحرب والتوتر الأمني في المنطقة، ويمتلك هذا الجيش من المعدات الحربية حوالي (3750) دبابة حديثة، و (7808) من العربات المدرعة، و (1653) فوهة مدفعية معظمها ذاتية الحركة، ويمتلك أيضاً في مجال السلاح الجوي ما يقرب من الـ (454) طائرة قتالية، و (135) حوامة مسلحة، بالإضافة إلى غواصات حديثة من طراز (دولفين) حصلت عليها من ألمانيا.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من تفوق الدول العربية على إسرائيل من حيث تعداد الجيش، إلا أن إسرائيل لم تعر أهمية كبيرة لذلك، فقد سعت إلى تقليل حجم جيشها وركزت على تحسين نوعية التدريب والتسليح انطلاقاً من اعتقادها أن الحجم الكبير للجيش يمثل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الإسرائيلي، وتوجهت أيضاً إلى تطوير سلاحها الجوي من خلال شراء الطائرات الحديثة والمتطورة التي تقوم بعمليات الرصد والمراقبة والمتابعة لتحركات المركبات والمروحيات وإدارة وتوجيه عمليات تصويب الأسلحة نحو أهدافها، وهذا ما يعني محاولة إسرائيل تحويل جيشها إلى جيش طائر.<sup>2</sup>

ويتضح من خلال تحليل القدرات العسكرية التقليدية تحليلاً كمياً، أن إسرائيل رغم احتفاظها بقوات عاملة محدودة نسبياً، فإن لديها القدرة على زيادة عدد مقاتليها في الجيش خلال مدة لا تتجاوز (72) ساعة، بسبب اعتمادها على نظام تعبئة عالي الكفاءة، مما يعني إن إسرائيل قادرة على تحقيق تفوقاً نسبياً مع الجبهة الأكثر احتمالاً للتهديد (الجبهة السورية) في ظل تحييد الجبهات الأخرى التي وقعت معها اتفاقات سلام.

#### ب - القدرات العسكرية غير التقليدية

تظهر المعطيات العسكرية أن إسرائيل لديها القدرة الكافية لامتلاك ترسانة من الأسلحة الذرية، وأن لديها أكثر من (200) قنبلة نووية على شاكلة قنبلتي هيروشيما وناغازاكي يمكن لها أن تستخدمها لتحقيق ما يسمى بـ (الردع النووي).<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - كاخيا، إبراهيم إسماعيل (2004)، ضبط التسليح في المنطقة وأثره على التوازن الاستراتيجي العربي الإسرائيلي، مجلة الفكر السياسي، العدد (20)، دمشق، ص 87.

انظر أيضاً: الهواري، عبد الرحمن رشدي، التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط من منظور مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية بواشنطن (CSIS) عن عام (2000)، مجلة السياسة الدولية، العدد (143)، القاهرة، ص 245.

<sup>2</sup> - الهواري، عبد الرحمن رشدي، التوازن العسكري في منطقة الشرق من منظور مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية بواشنطن (CSIS) عن عام (2000)، مرجع سبق ذكره، ص 244.

وللمزيد من المعلومات حول القدرات العسكرية لدول الشرق الأوسط، راجع :

Anthony Gordesman (2003), the Military Balance in the Middle East, (Washington D.C., center for strategic and International studies .

<sup>3</sup> - سرحان، محمد علي (2002)، اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الاستعماري، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص 209.

انظر أيضاً: الأحمر، سمر (2001)، السلاح النووي الإسرائيلي، أداة للعدوان، مجلة معلومات دولية، العدد (67)، دمشق، ص 152.

بالإضافة إلى ذلك تمتلك إسرائيل وسائل نقل الأسلحة النووية التي تمكنها من أن تظل جميع دول المنطقة (منطقة الشرق الأوسط)، وقد استمرت إسرائيل في تطوير قدراتها في مجال الأسلحة الاستراتيجية عبر تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، و تمكنت من إطلاق القمر الصناعي الثالث (أوفك/3) الذي يتمتع بقدرات تقنية متقدمة في ميدان التجسس العسكري وأعمال المراقبة والكشف والتتبع، وأجرت العديد من التجارب على الجيل الثاني من الصاروخ (أرو/2) المضاد للصواريخ، إلى جانب امتلاك إسرائيل صاروخ أرض/ أرض من طراز (أريحا/1-2) الذي يصل مداه إلى حوالي (1650) كم، و (أريحا/3) الذي يصل مداه إلى حوالي (3000) كم، كما أن لديها غواصات من طراز (دولفين) أمدتها بها ألمانيا قادرة على حمل وإطلاق الأسلحة النووية.<sup>1</sup>

ومن المعروف أن إسرائيل الدولة الوحيدة التي لم تلتزم بأي موثيق دولية بشأن ضبط التسليح النووي، ولم تسمح لمفتشي الوكالة الدولية بتفتيش مواقعها النووية من أجل جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، فكانت إسرائيل حريصة على الدوام على تحقيق تفوقها النوعي لعدة أجيال قادمة من خلال ما تحصل عليه من مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، كالأسلحة المتطورة والتكنولوجية العسكرية التي تستخدمها في تطوير صناعاتها الحربية، وهذا ما يؤدي إلى وجود خلل في توازنات القوى العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، ليس في صالح الجانب العربي الملتزم بالقوانين والأعراف الدولية الخاصة بهذا الشأن.<sup>2</sup>

أما بالنسبة للدول العربية فقد كان من الطبيعي في ظل استمرار الصراع العربي الإسرائيلي وفي ظل التفوق العسكري الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية أن تفكر هذه الدول بإتباع سياسة عسكرية ترمي إلى تحقيق الحد الأدنى من التوازن الاستراتيجي، سواء لجهة التزود بالأسلحة التقليدية أو لجهة امتلاك بعض أسلحة الدمار الشامل، كالصواريخ وإطلاق بعض البرامج لتطوير الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، من أجل تحقيق الحد الأدنى من عامل (الردع العربي) في مواجهة التهديد الإسرائيلي الناتج عن المخزون النووي الكبير.<sup>3</sup>

إلا أنه ونتيجة الضغوط الأمريكية والغربية على الدول العربية، وعلى الدول التي تحاول تقديم المساعدة لها، فقد اقتضت قدرات الدولة العربية في هذا المجال على برامج نووية بدائية تستخدم لأغراض بحثية وإنتاج الطاقة، مما يعني بأن الردع العربي في هذا المجال معدوم،<sup>4</sup> وهذا ما جعل بعض الدول العربية، وخصوصاً دول الطوق العربي تفكر في امتلاك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والصواريخ القادرة على حمل رؤوس كيماوية (صواريخ سكود)، كما في سورية ومصر.

<sup>1</sup> -Nadia El- shazly and R . Hinnebusch(2002), The challenge of security in the post- Gulf war Middle East system ,in Raymond Hinnebusch , A .Ehtishami , eds ,The foreign policies of Middle Eastern states , (Boulder: Lynne Rienner) , p.85 .

<sup>2</sup> - كامل، عثمان، أمن البحر المتوسط وأثره على العالم العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص 106 .  
لمزيد من المعلومات انظر: أبو العينين، سامح(2009)، إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والاتفاقيات ذات الصلة، مجلة السياسة الدولية، العدد(177)، المجلد(44)، ص226.

<sup>3</sup> - أحمد، عادل محمد(2010)، واقع وآفاق الاهتمام العربي بالطاقة النووية، مجلة السياسة الدولية، العدد(182)، المجلد(45)، القاهرة، ص190.

<sup>4</sup> - العبد الله، إبراهيم محمود، المقاومة ودورها في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص118.

ونتيجةً لذلك فقد كانت جميع المشروعات الغربية الرامية إلى ضبط التسلح في الشرق الأوسط تركز على نزع الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، دون نزع الأسلحة النووية، بهدف تكريس التفوق الإسرائيلي في مجال أسلحة الدمار الشامل، بسبب امتلاك بعض الدول العربية لهذا النوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل.<sup>1</sup>

### ج- حجم الإنفاق العسكري

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق في العالم إنفاقاً على بناء القدرات العسكرية، وذلك بحكم الأوضاع المتوترة التي تعيشها المنطقة باستمرار، والتي تجعلها في حالة صراع دائم، كما هو الحال بين الدول العربية وإسرائيل، وهذا ما جعل المنطقة من أكثر المناطق إنفاقاً على شراء الأسلحة وتكديسها لها،<sup>2</sup> وبالنظر إلى قيمة ما تنفقه الدول العربية (دول الطوق العربي)، وإسرائيل خلال العام الواحد يتبين لنا حجم التوتر والخطر الذي يهدد أمن واستقرار المنطقة بشكل عام، ففي نهاية عقد التسعينات بلغ إجمالي الإنفاق العسكري لدول الطوق العربي حوالي (7) مليار دولار بنسبة تمثل (6%) من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي، بينما بلغ حجم الإنفاق العسكري الإسرائيلي حوالي (9,2) مليار دولار، أي ما نسبته (9%) من الناتج القومي لإسرائيل،<sup>3</sup> وهذه النسبة تعتبر مرتفعة بالمقارنة مع النسبة العالمية للإنفاق العسكري للدول والتي تقدر ما بين (4-5%) من قيمة الناتج القومي الإجمالي للدولة، وترتفع هذه النسبة إلى حوالي (10%) في حالات التوتر والاستعداد للحرب.<sup>4</sup>

وعلى الرغم من أن حجم الإنفاق العسكري يضع الدولة في درجة متقدمة من القوة، إلا أنه وفي نفس الوقت يترك آثاراً سلبية مباشرة وقوية على نموها الاقتصادي ومعدلات الاستثمار والتوظيف فيها، وله أيضاً آثار تضخمية واضحة على اقتصادها، وبشكل منافساً قوياً للإنفاق الاجتماعي، وخصوصاً في قطاعي الصحة والتعليم، وتشير دراسة لأحد الخبراء الأوروبيين نشرت في صحيفة (هاند بلسبلات) الألمانية في (2002/10/13)، إلى أن زيادة الإنفاق العسكري بنسبة (1%) فقط من إجمالي الناتج المحلي لبلد ما، يمكن أن تؤدي خلال خمس سنوات إلى تراجع قدرات الاقتصاد الوطني فيه بنسبة (0,7%).<sup>5</sup>

وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق معارضة قوية في داخل الدول التي تتفق الكثير من المبالغ المالية لشراء السلاح للضغط عليها لتغيير سياساتها في هذا المجال، وفي هذه الحالة تلجأ الكثير من حكومات هذه الدول التي يزداد فيها حجم الإنفاق العسكري لكسب التأييد الداخلي في الحاضر إلى نقل تكلفة هذا الإنفاق إلى الأجيال المقبلة، ويتم ذلك عن طريق المحافظة على معدلات نمو موجبة للإنفاق العام وزيادة مخصصات الإنفاق الدفاعي من دون الإضرار بالإنفاق الاجتماعي والتنموي، وذلك عن طريق الديون الداخلية والخارجية التي تتحمل

<sup>1</sup> -- Mohannadselim(2000), Towards a New WMD Agenda in the Euro -Mediterranean partner ship :An Arab perspective, Mediterranean Politics, ( London ), 5 (1), spring, p.133 .

<sup>2</sup> - العبد الله، إبراهيم محمود، المقاومة ودورها في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص71.

<sup>3</sup> - الهواري، عبد الرحمن رشدي، التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط من منظور مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية بواشنطن، مرجع سبق ذكره، ص241.

<sup>4</sup> - كاخيا، إبراهيم إسماعيل، ضبط التسلح في المنطقة وأثره على التوازن الإستراتيجي العربي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص86. انظر أيضاً: حوران، حامد(2001)، سياسة الولايات المتحدة نحو العرب المصالح الاقتصادية أولاً- امتعاض من الشراكة الأوروبية المتوسطية ومعاداة لمشروعات التكامل العربي، مجلة معلومات دولية، العدد(67)، دمشق، ص120.

<sup>5</sup> - دياب، محمد(2011)، جدلية العلاقة بين الإنفاق العسكري والتنمية الاقتصادية، مجلة الدفاع الوطني، عن الموقع:

تكلفتها الأجيال اللاحقة، وليس عن طريق الضرائب وعجز الموازنة التي يتحمل الجزء الأكبر من عبئها الجيل الحالي، وهذا غالباً ما تتبعه الدول العربية غير النفطية لتمويل إنفاقها العسكري، أما بالنسبة لإسرائيل، فإن تأثير الإنفاق العسكري على الإنفاق الاجتماعي والتنمية أقل مما في الدول العربية، وذلك بحكم المساعدات التي تتلقاها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وكذلك بحكم أن إسرائيل مصنعة ومصدرة للسلاح، مما يعني أن الإنفاق العسكري في إسرائيل يعتبر استثماراً اقتصادياً مهماً يدر على خزيتها الكثير من الإيرادات.<sup>1</sup> وبشكل عام يمكننا القول بأنه من خلال دراسة البعد العسكري للصراع العربي الإسرائيلي يتضح لنا الخطر الكبير الذي يشكله هذا الصراع على أمن واستقرار منطقة حوض البحر المتوسط نتيجة ما تحتزنه دول هذه المنطقة من كم هائل من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية.

### 3 - البعد المائي للصراع

لقد انتقل الصراع في المنطقة من الصراع على مصادر الطاقة (البتترول) إلى صراع للحصول على مصادر المياه، فالمؤشرات المائية في المنطقة تدل على أن نقطة الضعف الأساسية للأمن القومي العربي تتمثل في العامل الجغرافي، بسبب وقوع الوطن العربي في المناطق الجافة وشبه الجافة التي تعاني من نقص المصادر المائية السطحية والجوفية، وإن المياه المتجددة في الوطن العربي تقل عن (1%) من المياه المتجددة في العالم، ونصيب الفرد العربي منها لا يزيد على (1744) متر مكعب في السنة بينما المعدل العالمي يقدر بحوالي (2900) متر مكعب،<sup>2</sup> و إذا كان الميزان المائي مختلاً لغير صالح الدول العربية، فإن هذا الخلل يزداد مع زيادة سيطرة إسرائيل على مصادر المياه العربية، فالمشروع الصهيوني عمل منذ قبل قيام كيانه على أرض فلسطين على ربط توسعه بتوفر المصادر المائية، و كما اقترنت عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية والاستيطان الصهيوني المتصاعد بالسيطرة الإسرائيلية على موارد المياه في المناطق المحتلة،<sup>3</sup> فإسرائيل تحصل على (40%) من احتياجاتها من المياه من الضفة الغربية وغزة، وتساهم الضفة الغربية لوحدها بنحو (25%) من هذه الاحتياجات، وأكثر من ذلك فإن حكومات إسرائيل تقوم باستخراج المياه من الضفة الغربية وتخزينها في خزانات باطنية، ثم تنقلها إلى داخل الكيان الصهيوني، وكذلك تمكنت إسرائيل من السيطرة على نهر الأردن بعد احتلالها للجولان عام 1967، وعلى مياه نهر الليطاني عندما غزت للبنان عام 1982، وقامت أيضاً بسرقة مياه نهر اليرموك المتدفقة ناحية الأردن، وتشير التقديرات إلى أن احتياجات إسرائيل المائية وصلت في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين إلى أكثر من (2500) مليون متر مكعب سنوياً، مما يعني وجود عجز مائي لديها أكثر

<sup>1</sup> - أبي غانم، جولي (2011)، العلاقة التبادلية بين الإنفاق العسكري والتنمية، مجلة الدفاع الوطني، عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.Lebarny.gov,Lb/arab:c>

<sup>2</sup> - أحمد، رفعت سيد (1993)، الصراع المائي - الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب وإسرائيل، الواقع والمستقبل، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط 1، القاهرة، ص 190.

انظر أيضاً: الناصر، ناصر عبيد (2003)، الأمن الغذائي بوصفه أحد مكونات الأمن القومي العربي، بحث في كتاب (الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر - أيلول 2001)، مكتبة مدبولي القاهرة، ص 249.

<sup>3</sup> - أبو زيد، زيد، الصراع العربي الصهيوني صراع مستقبلي، عن الموقع الإلكتروني: [www.jeeran.com / blogs /](http://www.jeeran.com / blogs /)



من (800) مليون متر مكعب سنوياً،<sup>1</sup> وهذا ما يجعل إسرائيل تستمر في البحث عن المياه خارج أراضيها، ويجعلها أيضاً ترفض الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها، فالمياه العربية ما تزال تشغل حيزاً هاماً من التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، حيث يعد أي تهديد لسيطرتها عليها بمثابة إعلان للحرب في المنطقة، ولذلك يتوقع الكثير من الخبراء أن تكون الحرب القادمة حرباً على المياه.

#### 4- البعد الاستيطاني للصراع

يرتبط الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة بمفهوم الضرورة العقيدية الصهيونية الموروثة (أرض الميعاد)، ومقولة "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" وبالضرورة العسكرية التي مفادها ضمان أمن إسرائيل عبر السيطرة على المنطقة الواقعة غرب نهر الأردن، وللحفاظ على وجود الجيش الإسرائيلي في هذه المنطقة، لا بد من قيام المستوطنات فيها حتى يشعر أفراد الجيش بأنهم يدافعون عن حقوق شعبهم ولضمان أمنهم واستقرارهم، وهذا ما أكد عليه الإرهابي (أريل شارون) رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، عندما قال في عام 2001 "لولا وجود المستوطنات في الضفة الغربية لغادر الجيش المكان منذ زمن بعيد".<sup>2</sup>

لهذا فإن استمرار التوسع في بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد ساهم في زيادة عدد المهاجرين إليها، ففي عام 1978 قدر عدد المهاجرين بحوالي (50,000) صهيوني، وارتفع هذا العدد إلى أكثر من (400,000) صهيوني، وهذه الزيادة في عدد المهاجرين الصهاينة تعني بالمقابل زيادة في عدد المستوطنات المشادة على الأراضي التي يتم مصادرتها من أصحابها الأساسيين وطردهم منها لتوطين الصهاينة الوافدين من جميع أنحاء العالم متناسين الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني،<sup>3</sup> وهذا كله نتج عن ما ارتكبه منظمة التحرير الفلسطينية من خطأ عندما قامت بالتوقيع على اتفاق (أسلو) عام 1993 دون أن تضع نص صريح يحد من توسع الكيان الصهيوني في مصادراته للمزيد من الأراضي الفلسطينية و تهويدها.<sup>4</sup> وعلى الرغم من ذلك فإنه حتى لو تم التطرق في اتفاق أوسلو إلى موضوع الاستيطان، فهذا لا يعني أن عمليات الاستيطان سوف تتوقف، فالمشروع الاستيطاني مشروع قومي وعقائدي لدى اليهود، لا يمكن التخلي عنه عن طريق التفاوض بين الطرفين بشكل سلمي، وإنما لا بد من اللجوء للعمل العسكري لإجبار الصهاينة على التراجع عن هذا المشروع.

#### ثانياً - مراحل الصراع العربي الإسرائيلي

منذ أن أصدرت بريطانيا وعد بلفور عام 1917 الذي منحت من خلاله الحكومة البريطانية الحركة الصهيونية العالمية وعداً بأن تكون أرض فلسطين وطن قومي لليهود، وبإعلانهم عن قيام دولة إسرائيل على

<sup>1</sup> -سرحان، محمد علي (2002)، اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الاستعماري (دور مجموعة الضغط واللوبي الصهيوني في قضايا السياسة في المنطقة والعالم)، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص 192.

انظر أيضاً: كداوي، طلال محمود (2000)، الإنفاق العسكري الإسرائيلي (1965-1990)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، ص 96. وللزيد انظر أيضاً: السامرائي، محمد أحمد (2002)، مشكلة المياه العربية والدور الأمريكي، مجلة الفكر السياسي، العدد (15)، ص 168.

<sup>2</sup> - أبو زيد، زيد، الصراع العربي الصهيوني صراع مستقبلي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

<sup>3</sup> -نصار، إبراهيم (2000)، الاستيطان الإسرائيلي في القدس، مجلة معلومات دولية، العدد (65)، دمشق، ص 16.

<sup>4</sup> -مفلح، عصام (2000)، القدس والصراع العربي- الإسرائيلي الواقع والمستقبل، مجلة معلومات دولية، العدد (65)، دمشق، ص 230.

أرض فلسطين عام 1948 ازدادت حدة التوتر والمواجهات في المنطقة بين العرب وإسرائيل، وذلك على الصعيدين العسكري والسياسي.<sup>1</sup>

فشهد الصراع العربي الإسرائيلي العديد من المحطات على الصعيد العسكري، فقد شنت إسرائيل على العرب العديد من الحروب، وكان بدايتها:

- حرب عام 1948: وهي أول حرب كانت للعرب بعد ولادة الدولة العربية الحديثة، قامت بها كل من (مصر وسورية والأردن ولبنان والعراق) لمنع قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين و استمرت حتى عام 1949، وأسفرت هذه الحرب عن هزيمة جيش الإنقاذ الذي تأسس بدعوة من جامعة الدول العربية، وسيطرت إسرائيل على حوالي (77,4%) من تراب فلسطين،<sup>2</sup> وتم طرد أكثر من (700) ألف فلسطيني من ديارهم، وارتكب خلالها الصهاينة مذبحه بشعة في دير ياسين راح ضحيتها الكثير من الأبرياء، ولا يزال هؤلاء المهجرين يعيشون في الدول العربية المجاورة لفلسطين، نتيجة رفض إسرائيل السماح لهم بالعودة، رغم إصدار الأمم المتحدة القرار رقم (194) الذي ينص على حق العودة، وهذا ما جعلهم يشكلون عبئاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على الدول التي يعيشون فيها، ووفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة، فقد وصل عدد اللاجئين الفلسطينيين خلال النصف الأول من العقد الماضي إلى حوالي خمسة ملايين لاجئ منتشرين في العديد من دول العالم،<sup>3</sup> وهذا يعني بأن عدد اليهود يزداد في فلسطين على حساب سكانها الأصليين الذين تم طردهم من ديارهم.

- العدوان الثلاثي على مصر 1956 (حرب السويس): وهي الحرب الثانية التي شنتها إسرائيل وفرنسا وبريطانيا على مصر بعد قيام الرئيس المصري جمال عبد الناصر بإصدار قرار بتأميم قناة السويس، إثر رفض البنك الدولي بإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية إعطاء قرض لمصر لبناء السد العالي، وهذا ما دفع إسرائيل بالتنسيق مع كل من فرنسا وبريطانيا بشن هجوم عسكري على مصر في (10/29/1956) تمخض عنه دخول إسرائيل إلى شرم الشيخ وسيناء وقطاع غزة، بينما توجهت القوات الفرنسية والبريطانية لاستيلاء على القناة واحتلت بورسعيد، ولكن ونتيجة رفض الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العدوان وتهديد الاتحاد السوفيتي السابق بالتدخل العسكري، انسحبت القوات التي قامت بالعدوان من الأراضي التي احتلتها،<sup>4</sup> ورغم الخسارة العسكرية لمصر إلا أنها حققت انتصاراً سياسياً نتيجة فشل هذا العدوان في تحقيق أهدافه الرامية إلى القضاء على النظام القومي العربي من خلال الإطاحة بالنظام المصري، وإجهاض الحركات المعادية للاستعمار مثل منظمة دول عدم الانحياز، لكن هذا النصر الذي

<sup>1</sup> - حيدر، لطف الله، الصهيونية وفلسطين دراسة تاريخية، مرجع سبق ذكره، ص 138.

<sup>2</sup> - سليمان، عادل (2003)، حرب أكتوبر وتجربة التنسيق العسكري المصري- السوري (الإطار- المحددات- النتائج والدروس)، مجلة السياسة الدولية، العدد (154)، القاهرة، ص 15.

<sup>3</sup> - حسين، غازي (2006)، حق العودة والقانون الدولي، مجلة الفكر السياسي، العدد (24)، دمشق، ص 55.

<sup>4</sup> - عبود، ذو الفقار- وآخرون (2007)، الحروب العسكرية في منطقة المشرق العربي ودورها في عدم الاستقرار الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (2)، ص 231.

ساهم في دفع الثقة بالقدرة على المواجهة في مصر والمنطقة العربية، أصبح مستهدفاً من قبل إسرائيل والكثير من الأطراف الدولية الداعمة لها.<sup>1</sup>

- حرب حزيران عام 1967: وهي الحرب الثالثة بين العرب وإسرائيل، ويطلق عليها حرب (النكسة) نتيجة ما تكبده العرب فيها من خسائر كبيرة على مستوى البشر والعتاد والأرض، إذ تمكنت إسرائيل خلال هذه الحرب من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء والجولان السوري والقنيطرة، وسيطرت إسرائيل على الموارد المائية لنهر الأردن والضفة الغربية، مما أدى إلى تدهور الاقتصاد الزراعي الفلسطيني، وشنت إسرائيل هذه الحرب رداً منها على خسارتها في تحقيق أهداف حرب عام 1956،<sup>2</sup> ولاحقاً التغييرات النوعية التي ظهرت في الواقع العربي في بداية الستينيات وتطويقها، كالثورات التي قامت في بعض الدول العربية، وظهور منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، والإعلان عن بدء الكفاح المسلح لتحرير فلسطين، وظهور بوادر جديدة في مجال العمل العربي المشترك مثل عقد مؤتمرات القمة العربية، والخطوات الوندوية، وتطور العلاقات بين بعض الدول العربية والدول الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي سابقاً)،<sup>3</sup> وقد أثارت هذه الحرب الكثير من ردود الفعل العربية والدولية، فأصدر مجلس الأمن القرار رقم (242) في (1967/11/22) القاضي بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي احتلتها بما فيها مدينة القدس واحترام سيادة دول الجوار على أراضيها،<sup>4</sup> ويستدل من الخسائر التي تكبدها العرب خلال هذه الحرب على ضخامة القدرات العسكرية الإسرائيلية الكمية والنوعية، وعلى حجم المساعدات التي تقدم لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاستعمارية الداعمة لها.

- حرب تشرين الأول عام 1973: وهي الحرب الرابعة بين العرب وإسرائيل، والأولى بعد حرب عام 1967 أنتجت هذه الحرب واقعاً جديداً، حيث كانت المرة الأولى التي يتخذ فيها العرب المبادرة في قيام الحرب وشن هجوم مفاجئ على إسرائيل واستطاعت القوات العربية خلال هذه الحرب استرجاع بعض الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وبرز خلال هذه الحرب التنسيق الفعال بين الجبهتين السورية والمصرية على الصعيد العسكري، وبين الدول العربية على الصعيد الاقتصادي، عندما اتخذت دول الخليج العربي قراراً جماعياً بحظر تصدير النفط إلى الدول التي ساندت إسرائيل مما تسبب بأزمة طاقة عالمية، وبذلك استطاعت الدول النفطية العربية الضغط على هذه الدول كي تبتعد عن السياسة الأمريكية المنحازة لإسرائيل و تتخذ موقفاً أكثر قرباً من الموقف العربي لذلك حدثت انقسامات خطيرة في التحالف الغربي أدت إلى خروج فرنسا وبعض القوى الغربية عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة

<sup>1</sup> شفيق، شفيق (2007)، مسار الحروب العربية الإسرائيلية وحرب (1967)،"، الملفات الخاصة، عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net,NR/exeres/44F524F4-2571-487D-A5A4-4713B3719F.46htm>

<sup>2</sup> عبود، ذو الفقار - وآخرون، الحرب العسكرية في منطقة المشرق العربي ودورها في عدم الاستقرار والاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص 232 .

<sup>3</sup> الحارث، محمد، القضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني،

عن الموقع الإلكتروني: <http://www.addoha.ibda3.org/1191-topic>

<sup>4</sup> مسعود، عادل (2005)، الصراع العربي- الإسرائيلي: إشكاليات وقف إطلاق النار، مجلة السياسة الدولية المجلد (40)، العدد (160)، ص 217.

العربية،<sup>1</sup> كما صدر القرار رقم(338)عام 1973 والمتضمن التأكيد على تنفيذ القرار(242) الصادر عن مجلس الأمن عام 1967 وضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والبحث عن سلام دائم وشامل في المنطقة،<sup>2</sup> وأبرز ما يميز هذه الحرب عن باقي الحروب التي خاضتها الدول العربية مع إسرائيل ظهور رغبة عربية واضحة في السير نحو تحقيق خطوات متقدمة من التنسيق والتضامن العربي، وبرز ذلك من خلال الموقف الذي اتخذته الدول النفطية العربية واستخدامها سلاح النفط في إدارة المعركة وفي لفت أنظار الدول الغربية للقضايا العربية.

- الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982: ويعرف باسم حرب لبنان أو غزو لبنان، لقيام القوات الإسرائيلية بغزو لبنان بهدف تصفية الوجود العسكري لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، وتوجيه ضربة للقوات السورية وإنهاء التواجد العسكري السوري في لبنان، وإقامة سلطة موالية لإسرائيل، وأصدر مجلس الأمن القرار رقم(508) القاضي بوقف فوري لإطلاق النار وانسحاب إسرائيل دون شروط وبشكل فوري، إلا أن إسرائيل لم تستجيب وقامت بزيادة عدد قواتها في لبنان إلى مئة ألف جندي وقصفت بيروت بمختلف الأسلحة حتى المحرمة دولياً وقتلت حوالي(21) ألف لبناني وفلسطيني وجرحت أكثر من(400) ألف مواطن بين مدنيين وعسكريين.<sup>3</sup>

وبعد هذه الحرب انتقل الكفاح المسلح من يد المقاومة الفلسطينية التي خرجت من بيروت إلى يد المقاومة اللبنانية المتمثلة بحزب الله الذي تمكن من إخراج إسرائيل من جنوب لبنان عام 2000.<sup>4</sup> ويكشف هذا الغزو الإسرائيلي عن مدى الوحشية والهمجية التي تمارسها إسرائيل اتجاه العرب والمسلمين، وعن التخاذل الذي تبديه بعض الأطراف الدولية والمحلية المتآمرة مع إسرائيل والداعمة لها ولسياساتها العدوانية التي تهدد أمن واستقرار شعوب المنطقة برمتها.

- حرب تموز عام 2006: وهي الحرب السادسة بالنسبة للعرب وإسرائيل والثانية بالنسبة للبنان قامت خلال الفترة (7/12 - 2006/8/14) إثر قيام المقاومة الإسلامية الذراع العسكري لحزب الله بعملية عسكرية قتل خلالها ثمانية جنود إسرائيليين وأسر اثنين آخرين، وذلك بهدف مبادلتهم بأسرى لبنانيين معتقلين في السجون الإسرائيلية،<sup>5</sup> وكان رد إسرائيل العسكري على هذه العملية عنيفاً جداً، واعتبرت أن ما قام به حزب الله حرباً من قبل لبنان عليهم، فقامت بعبور الحدود اللبنانية ولأول مرة منذ انسحابها منها عام 2000، وقصفت جنوب لبنان باعتباره المركز الرئيسي لتواجد عناصر حزب الله، ودمرت جميع الطرق

<sup>1</sup> قرني، بهجت(2003)، ما هي شروط صنع القرار الناجح: قراءة لحرب أكتوبر في عيدها الثلاثين، مجلة السياسة الدولية، العدد(154)، القاهرة، ص6.

<sup>2</sup> أبو راشد، عبد الله(2001)، الصراع العربي- الإسرائيلي وانعكاساته على التعاون العربي- الأوروبي، مجلة شؤون عربية، العدد(106)، ص44.

<sup>3</sup> عبود، ذو الفقار- وآخرون، الحرب العسكرية في منطقة المشرق العربي ودورها في عدم الاستقرار الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص235.

<sup>4</sup> شفيق، شفيق، مسار الحروب العربية الإسرائيلية وحرب عام(1967)، مرجع سبق ذكره، ص19.

<sup>5</sup> أبو عامر، عدنان(2010)، تبادل الأسرى بين المقاومة وإسرائيل... السياقات والنتائج، مجلة السياسة الدولية، المجلد(45)، العدد(182)، القاهرة، ص160.

والجسور في معظم مناطق لبنان تحت ذريعة قطع الإمدادات عن المقاومة في الجنوب،<sup>1</sup> بهدف استعادة جنديها المأسورين لدى حزب الله، وإجبار المقاومة على وقف عملياتها الفدائية ضدها، إلا أن إسرائيل ورغم تفوقها العسكري فشلت في تحقيق هذه الأهداف وتكبدت خسائر فادحة،<sup>2</sup> بسبب تمكن المقاومة من نقل وقائع المعركة وأهوالها إلى عمق الكيان الصهيوني من خلال استمرارها بقصف تل أبيب، إذا لم تتوقف إسرائيل عن القصف والتدمير، بالإضافة لكون هذه الحرب هي الأطول في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي والأكثر تكلفة من الناحية الاقتصادية والعسكرية بالنسبة لإسرائيل كونها لم تكن تخوض حرباً نظامية وإنما كانت تواجه قوات عصابية ذات تكتيك عالي.<sup>3</sup>

وانتهت هذه الحرب بموجب القرار الدولي رقم (1701) القاضي بانسحاب إسرائيل إلى ما وراء الخط الأزرق، وإرجاع المقاومة إلى ما وراء نهر الليطاني، وإحلال الجيش اللبناني والقوات الأممية مكانها.<sup>4</sup> ويتضح لنا من خلال هذا الاستعراض الموجز لحرب تموز 2006 مدى دور المقاومة وأهميته في إدارة المعركة وحسمها، ودورها في تغيير ميزان القوة في المنطقة للحد من هيمنة هجيرة العدو الصهيوني، ونتيجة لذلك فيرى الباحث بأن ظهور حركات المقاومة في الأراضي العربية المحتلة وتقديم الدعم لها أصبح يشكل عامل ردع مؤثر وفعال بيد العرب اتجاه الكيان الصهيوني رغم تفوقه العسكري الكمي والنوعي.

- الحرب الإسرائيلية السابعة (حرب غزة): قامت هذه الحرب في (2008/12/27) بعد حصار فرضته إسرائيل على غزة دام (3) سنوات رداً على نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة، ورداً على صمود المقاومة اللبنانية وانتصارها في حرب تموز عام 2006، ولعدم تمكنها من تحقيق أية أهداف سياسية خلال فترة حصارها لغزة،<sup>5</sup> وراح ضحية هذه الحرب أكثر من (1400) شهيد وحوالي (6000) جريح،<sup>6</sup> استخدمت فيها إسرائيل كافة أنواع الأسلحة المحرمة دولياً وهذه الحرب مشابهة كثيراً لحرب تموز 2006، الغاية الأساسية منها كسر إرادة المقاومة وتحطيمها في فلسطين ولبنان، وعلى الرغم من الخسائر الهائلة في صفوف المواطنين الفلسطينيين وكثافة النيران الإسرائيلية المنصبة على مدن ومخيمات القطاع، فقد صمدت المقاومة في مواقعها وفرضت على العدو حرب شوارع،<sup>7</sup> وهذا الأمر يعني أن استخدام استراتيجية القتال غير الكلاسيكي، يؤدي إلى تعطيل الكثير من نقاط القوة لدى الجيش الإسرائيلي ويفرض عليه خوض معارك استنزاف مرهقة بالنسبة له على جميع الأصعدة السياسية

<sup>1</sup> شقيق، شفيق، مسار الحروب العربية الإسرائيلية وحرب عام (1967)، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>2</sup> الأسرج، حسين عبد المطلب (2006)، الآثار الاقتصادية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على لبنان، مجلة شؤون عربية، العدد (127)، ص 71.

<sup>3</sup> كياي، ماجد (2006)، الغزو الإسرائيلي للبنان: أبعاده وانعكاساته، مجلة شؤون عربية، العدد (127)، ص 28-31.

<sup>4</sup> العناني، خليل (2006)، النظام العربي من البنيوية إلى التفكيك - قراءة في انعكاسات الحرب الإسرائيلية على لبنان، مجلة شؤون عربية، العدد (127)، ص 68.

<sup>5</sup> أبو هديبة، أحمد (2009)، الحرب الإسرائيلية السابعة، مجلة شؤون الأوسط، العدد (131) بيروت، ص 50.

<sup>6</sup> السويدان، طارق (2009)، فلسطين التاريخ المصور - دراسة تاريخية متسلسلة منذ بدء التاريخ وحتى أحداث الساعة بالصورة، شركة الإبداع الفكري، الكويت، ط 8، ص 444.

<sup>7</sup> أبو هديبة، أحمد، الحرب الإسرائيلية السابعة، مرجع سبق ذكره، ص 55.

والاقتصادية والاجتماعية فالجيش الإسرائيلي معروف بقوته من حيث القدرات، لكنه قصير النفس أمام تكتيك المقاومة عند جره لخوض هذا النوع من المعارك.

وقد برز إلى جانب هذه الحروب التي قامت في المنطقة بين العرب وإسرائيل مظهر جديد من مظاهر المواجهة بينهما، تمثل باندلاع الانتفاضات الشعبية التي قادتها تيارات المقاومة الفلسطينية، فقد اندلعت الانتفاضة الأولى (انتفاضة الحجارة) خلال الفترة (1987-1993) إثر مقتل (4) عمال فلسطينيين دهسهم سائق شاحنة إسرائيلي عمداً، راح ضحية هذه الانتفاضة حوالي (1540) شهيد فلسطيني، وما يقارب الـ (130) ألف جريح، وبحدود (116) ألف معتقل، وانتهت هذه الانتفاضة بتوقيع اتفاق (أوسلو) عام 1993 بين منظمة التحرير وإسرائيل، دون أن تتوقف حركة حماس والجهاد الإسلامي عن مقاومتها للاحتلال.<sup>1</sup>

أما الانتفاضة الثانية (انتفاضة الأقصى)، فقد اندلعت خلال الفترة (2000-2003) إثر قيام الإرهابي (أرييل شارون) زعيم حزب الليكود بزيارته الاستفزازية إلى حرم المسجد الأقصى والتي تعتبر الشرارة الأولى للانتفاضة حيث كانت جميع عناصر استعمال الوضع وتفجره جاهزة مثل، توقف عملية السلام، وظهور الأطماع الصهيونية في القدس والمسجد الأقصى، واستمرار إسرائيل في مصادرة الأراضي وتوسيع المستوطنات وعدم استجابتها للقرارات الدولية التي تؤكد حقوق الشعب العربي الفلسطيني.<sup>2</sup> وقد تميزت هذه الانتفاضة، بمشاركة كافة التيارات الفلسطينية، وبشدة القمع الصهيوني واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، وزيادة الخسائر المادية والبشرية بالنسبة للطرفين فقد وصل عدد الضحايا الفلسطينيين إلى حوالي (2271) شهيد، وأكثر من (33637) جريح بحسب مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ووصل عدد الصهاينة اللذين سقطوا خلال العمليات التي قامت فيها المقاومة الفلسطينية إلى حوالي (724) قتيل و (5062) جريح، وهذا يعني أنه لم يعد الشعب الفلسطيني وحده من يدفع ثمن ما تقوم به إسرائيل من مجازر وإنما أصبح هذا الكيان الشريك الأول في دفع هذا الثمن، وأن القوة العسكرية الإسرائيلية لا تستطيع حسم الصراع طالما هناك مقاومة تعمل من أجل استعادة الحقوق المغتصبة للشعب العربي الفلسطيني.<sup>3</sup>

و يتضح لنا من خلال عرض محطات الصراع العربي الإسرائيلي على صعيد المواجهات العسكرية بأن هذا الصراع قديم ومستمر دون توقف وأنه صراع على الوجود وليس خلاف على الحدود وأن إسرائيل مستمرة في عدوانها وتوسعها على حساب حقوق الشعب العربي في الأراضي العربي المحتلة، وهذا الأمر يعني أن الأمن والاستقرار في المنطقة مهدد بشكل دائم مما يفرض على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لحل هذا الصراع المعقد والشائك، لأن آثار هذا الصراع لا تقتصر على الدول العربية وإسرائيل، إنما تطل جميع دول المنطقة، ولهذا السبب وجهت أوروبية اهتمامها إلى دول جنوب المتوسط لعقد شراكة معها.

<sup>1</sup> - أبو عامود، محمد سعد (2001)، الانتفاضة الفلسطينية (1987-1990) وانتفاضة الأقصى (دراسة تحليلية مقارنة)، مجلة السياسة الدولية، العدد (143)، ص 101.

<sup>2</sup> - فياض، علي (2001)، الانتفاضة في التجربة النضالية الفلسطينية - انتفاضة الأقصى: النموذج الأكثر حيوية وخطورة، مجلة معلومات دولية، العدد (67)، دمشق، ص 147.

<sup>3</sup> - صالح، حسن محمد، سلسلة دراسات منهجية في القضية الفلسطينية - المشروع الصهيوني والكيان الصهيوني، عن الموقع الإلكتروني:

### ثالثاً- الجهود السياسية لحل الصراع العربي الإسرائيلي

تعتبر عملية السلام العربي الإسرائيلي من أبرز القضايا التي تطرح وتناقش على المستويين الإقليمي والدولي، لذلك فقد تم بذل الكثير من الجهود والمحاولات للوصول إلى تسوية سلمية بين طرفي الصراع العرب وإسرائيل منذ أن وجد الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية وحتى وقتنا الراهن.

وسوف نقوم في هذا الجزء من البحث بعرض أهم الاتفاقيات والمعاهدات التي تم التوصل إليها بين أطراف الصراع عبر مراحلها الثنائية منها ومتعددة الأطراف وتوضيح الدور الأوروبي في عملية السلام:

#### 1- التسوية السلمية على المسار المصري- الإسرائيلي (اتفاقيات كامب ديفيد)

لقد شكلت حرب تشرين الأول عام 1973 بداية مرحلة جديدة للصراع العربي الإسرائيلي نتيجة ما حققته من نتائج على المستويين السياسي والعسكري، ونهت المجتمع الدولي إلى أهمية القضية الفلسطينية، وإنها من القضايا الهامة التي تؤثر على أمن واستقرار المنطقة.<sup>1</sup>

ولهذا فقد دعت الولايات المتحدة الأمريكية الطرفين المصري والإسرائيلي لعقد مؤتمر (كامب ديفيد) للسلام والذي عقد خلال الفترة من (5-17/أيلول/1978) تحت إشرافها، وتمخض عنه توقيع اتفاق سلام بين الطرفين، ويعتبر هذا الاتفاق أول اتفاق رسمي بين دولة عربية وإسرائيل وأول اتفاق يتضمن اعترافاً صريحاً من قبل دولة عربية بإسرائيل، مما يعني بأن مصر أصبحت خارج إطار الصراع العربي الإسرائيلي عسكرياً.<sup>2</sup>

وقد نص هذا الاتفاق على انسحاب إسرائيل من سيناء والالتزام بتطبيق القرارات الدولية الخاصة بالأراضي العربية المحتلة (242) و (338) و (425)، ووضع إطار عام للمفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية المتعلقة بإقامة حكم ذاتي في فلسطين، وإقامة سلام وتطبيع مع مصر والحصول على امتيازات منها والسماح بعبور السفن الإسرائيلية قناة السويس ومضيق تيران وخليج العقبة في البحر الأحمر.<sup>3</sup>

ومما تقدم يمكننا القول بأنه مجرد قبول مصر بالدخول في اتفاق سلام مع إسرائيل، فإن ذلك يعد نصراً كبيراً لإسرائيل، لأنها استطاعت الحصول على اعتراف صريح بوجودها كدولة من أكبر الدول العربية وتأمين الجبهة المصرية عسكرياً، وأيضاً استطاعت التمكن من تفكيك وحدة الصف والموقف العربي بتوقيع اتفاقية منفردة مع مصر دون باقي الدول العربية.

#### 2- مؤتمر مدريد للسلام عام 1991

عقد هذا المؤتمر في مدينة مدريد الإسبانية يوم (30/تشرين الأول/1991) بناءً على دعوة من الرئيسين الأمريكي جورج بوش الأب والسوفيتي ميخائيل غورباتشوف، وذلك بعد إجراء عدة مفاوضات مع الدول العربية المعنية

<sup>1</sup> - باترك، سيل (1988)، الأسد و الصراع على الشرق الأوسط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص 315.

<sup>2</sup> - شقيق، شفيق (2007)، حرب 67 . بعد أربعين عاماً، شبكة الجزيرة. نت، البحوث والدراسات عن الموقع الإلكتروني:

<http://www.aljazeera.net>

<sup>3</sup> - العبدالله، إبراهيم محمود، المقاومة ودورها في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 83.

بالصراع العربي الإسرائيلي، بهدف التوصل إلى تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل، تُخرج المنطقة من حالة التوتر والحرب، وفقاً لقرارات مجلس الأمن (242-338-425) ومبدأ (الأرض مقابل السلام).<sup>1</sup>

وقد أعرب كلا الطرفين الراعيين لهذه المبادرة عن استعدادهما لتحقيق تسوية سلمية دائمة وعادلة في المنطقة من خلال دعمهما للمسار التفاوضي الثنائي والمتعدد لحل مشاكل الماضي بين أطراف الصراع وبناء الثقة بينهما من خلال معالجة القضايا المتعلقة بالمياه، والبيئة، والحد من التسلح، واللجئين، والتنمية الاقتصادية، فهذه الدول الراعية لعملية السلام، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، الدفاع عن أمن إسرائيل وحماية مصالحها في المنطقة.<sup>2</sup>

لذلك يمكننا القول بأن مؤتمر مدريد لم يأتِ لدعم القضايا العربية المشروعة بقدر ما كان لحماية أمن إسرائيل والحصول على الاعتراف بها من قبل الدول العربية.

### 3 - الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية

بعد حرب الخليج الثانية وقبول العرب بمبدأ الأرض مقابل السلام في محادثات مدريد انطلقت المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والوفد الأردني الفلسطيني، وأسفرت عن توقيع الاتفاقيات التالية:

- اتفاقية أوسلو عام 1993: وهي أول اتفاق رسمي على المسار الفلسطيني عقد سراً في أوسلو، وتم التوقيع عليه رسمياً في واشنطن يوم (13/أيلول/1993)، وكان الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني الفلسطيني المشترك إلى مفاوضات السلام في الشرق الأوسط ووقعت عليه كشاهدين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.<sup>3</sup>

وقد اشتمل هذا الاتفاق على سبع عشرة مادة وأربعة ملاحق تؤكد على ضرورة انسحاب قوات الكيان الصهيوني من غزة والضفة الغربية، وإقامة الحكم الذاتي لشعب الفلسطيني في هذه القطاعات من خلال تشكيل سلطة فلسطينية منتخبة ذات صلاحيات محدودة، واعتراف متبادل بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، حيث يعترف الكيان الصهيوني بمنظمة التحرير الفلسطينية كمثل شرعي للشعب الفلسطيني في المفاوضات، وبالمقابل تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة إسرائيل بالوجود وإنكار الإرهاب والعنف ورغبتها بتدمير إسرائيل.<sup>4</sup>

وتبع هذا الاتفاق أيضاً اتفاق آخر بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني سمي بـ(أوسلو 2) جرت مباحثاته في (طابا) المصرية في (24/أيلول/1995)، وتم التوقيع عليه في واشنطن في يوم (28/أيلول) من نفس العام و قد نص هذا الاتفاق على توسيع الحكم الذاتي للسلطة الفلسطينية من غزة وأريحا إلى بيت لحم والخليل وجنين ونابلس ورام الله وطولكرم بالإضافة إلى (450) قرية أخرى، وعلى إيجاد الممر الآمن لتنتقل الفلسطينيين بين غزة وأريحا دون المساس بحق إسرائيل الأمني.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - المحيّد، زهير عبد الهادي (2005)، المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني وسياسة التهويد وأرض الواقع، حركة التوافق الوطني الإسلامي، مكتب الدراسات الإستراتيجية، الكويت، ص 6.

<sup>2</sup> - الحارث، محمد، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

<sup>3</sup> - العبدالله، إبراهيم محمود، المقاومة ودورها في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 91.

<sup>4</sup> - شفيق، حرب 67- بعد أربعين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص 26.

<sup>5</sup> - المحيّد، زهير عبد الهادي، المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني وسياسة التهويد وأرض الواقع، مرجع سبق ذكره، ص 8.



وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق قد أعطى منظمة التحرير الفلسطينية اعترافاً إسرائيلياً بها كمثل شرعي للشعب الفلسطيني، إلا أنه لم يعطِ الفلسطينيين حق تقرير مصيرهم، واعتبر نجاحاً للمساعي الأمريكية في تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط.

#### - اتفاق واي ريفر بلانتيش عام 1998

جاء هذا الاتفاق بعد تصاعد وتيرة الصراع بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل، حيث أدى اغتيال (يحيى عياش) القيادي في حركة حماس في يوم (5/كانون الثاني/1996) إلى قيام المقاومة بتنفيذ عدة عمليات فدائية داخل إسرائيل عقد على أثرها في شرم الشيخ قمة صانعي السلام لدعم المسار التفاوضي ومحاربة الإرهاب،<sup>1</sup> وأرست إسرائيل معادلة جديدة للتفاوض قائمة على مبدأ (الأمن مقابل السلام) بدلاً من (الأرض مقابل السلام)، وظهرت نتائج هذه المعادلة من خلال هذا الاتفاق، إذ نص على إعادة انتشار إسرائيل في بعض المناطق الفلسطينية، وعلى قيام السلطة الفلسطينية بإعلان المنظمات الإرهابية خارجة عن القانون، وتشكيل لجان فلسطينية إسرائيلية بهدف التنسيق الأمني، وأخرى تضم الولايات المتحدة الأمريكية وطرفي الصراع لمنع التحريض المحتمل على الإرهاب، وتضم هذه اللجنة ثلاثة خبراء من كل طرف إعلامي وقانوني وتربوي، ونص أيضاً على تشكيل لجنة أخرى ثلاثية مهمتها التنسيق في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب على أن تستأنف مفاوضات الوضع النهائي والتوصل إلى اتفاق قبل الرابع من حزيران 1999.<sup>2</sup>

ويبدو مما سبق بأن هذا الاتفاق يغلب عليه الجانب الأمني والعسكري والقانوني في سبيل تصفية المقاومة الفلسطينية من قبل السلطة الفلسطينية نيابةً عن الصهاينة ولكن بدعم منهم.

#### - خارطة الطريق عام 2002

لقد أثارت الوحشية الإسرائيلية في قمع الفلسطينيين استنكار العالم، فأصدر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات أهمها القرار رقم (1397) الذي يقر بضرورة إيجاد دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل والقرارات (1402، 1043، 1435) التي تطالب إسرائيل بوقف عدوانها والانسحاب من المدن الفلسطينية التي احتلتها منذ اندلاع انتفاضة عام 2000.<sup>3</sup>

لذلك تم طرح خطة خارطة الطريق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، لتحقيق تقدم في المسيرة السلمية من خلال خطوات متبادلة يقوم بها طرفي الصراع في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية للوصول إلى تسوية نهائية بحلول عام 2005 كما ورد في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في (24/حزيران/2002) والذي أيدته كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

على أن تقوم المفاوضات بين الطرفين على أساس مبدأ (الأرض مقابل السلام) وقرارات مجلس الأمن رقم (242) و(338) و(1397)، بالإضافة للاتفاقات السابقة التي توصل إليها الطرفان، ومبادرة ولي العهد السعودي التي

<sup>1</sup> - السويدان، طارق، فلسطين التاريخ المصور - دراسة تاريخية متسلسلة منذ بدء التاريخ وحتى أحداث الساعة بالصورة، مرجع سبق ذكره، ص377.

<sup>2</sup> - شفيق، شفيق، حرب 67 - بعد أربعين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص27.

<sup>3</sup> - حمدان، عصام، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007)، مرجع سبق ذكره، ص95.

اعتمدت في مؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002 والتي تنص على قبول إسرائيل كجار يعيش بأمن و سلام في إطار تسوية شاملة.<sup>1</sup>

وتتضمن خارطة الطريق ثلاث مراحل:<sup>2</sup>

- 1- إنهاء الإرهاب والعنف وتطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات الفلسطينية حتى أيار/2003.
- 2- مرحلة تحويلية تبدأ من حزيران/2003 حتى كانون الأول/2003 لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.
- 3- اتفاق الوضع الدائم وإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (2004-2005).

وقد وافق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على خطة خارطة الطريق إذ أعلنت إسرائيل عن موافقتها على هذه الخطة، ولكنها اشترطت إجراء بعض التعديلات كشطب المبادرة العربية والالتزام بخطاب الرئيس بوش ورفض أن تكون اللجنة الرباعية هي التي تشرف على تطبيق، وقصر هذا الدور على الولايات المتحدة الأمريكية، لأن إسرائيل لا تثق بأحد غير الولايات المتحدة، أما موافقة الجانب الفلسطيني فقد اقتصر على السلطة الفلسطينية، حيث أعلنت التيارات الأخرى (حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية) رفضها للخطة، لأنها ترى في هذه الخطة إنهاء للمقاومة ورفع الشرعية عنها.<sup>3</sup>

ويتضح مما سبق بأن هذه الخطة تهدف إلى القضاء على المقاومة المسلحة والانتفاضة الفلسطينية، وذلك لتحقيق أمن إسرائيل واستقرارها من خلال التعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

ويضاف إلى هذه الاتفاقات والتسويات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي مبادرات فردية لشخصيات سياسية وعسكرية تدعو لحل الصراع بين الطرفين وحثهم على التعاون الأمني ووقف أعمال العنف والمباشرة في بناء الثقة واستئناف المفاوضات، ومن أهم هذه المبادرات تفاهات السيناتور الأمريكي (ميتشل) و (جورج تيننت) رئيس وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية الأسبق، وعلى الرغم من تعدد هذه الاتفاقات والمبادرات التي تدعو إلى تحقيق تسوية سلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، إلا أنها لم تفلح بذلك نتيجة الطبيعة العدوانية والتوسعية التي لا يتخلى عنها الكيان الصهيوني والمعززة بالنفوق العسكري النوعي والدعم الخارجي، وخصوصاً المقدم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

#### 4- الاتفاقية الأردنية الإسرائيلية اتقافية وادي عربة عام 1994

في (1994/10/26) تم توقيع اتفاق سلام بين الأردن وإسرائيل تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وتعتبر هذه الاتفاقية من حيث الترتيب الزمني الاتفاقية الثالثة التي تم توقيعها بشكل منفرد بين إسرائيل وإحدى الدول العربية بعد توقيع اتفاقي (كامب ديفيد) بين مصر وإسرائيل عام 1979، واتفاق (أوسلو) بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عام 1993،<sup>4</sup> وقد تضمن هذا الاتفاق إقامة سلام دائم بين الأردن وإسرائيل، مقابل حصول الأردن على

<sup>1</sup> -ملندي، ماهر (2009)، خارطة الطريق - بين النص والتطبيق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25)، العدد الثاني، ص395.

<sup>2</sup> - نص خطة خارطة الطريق عن الموقع الإلكتروني :

<http://www.islamonline.net/Arabic/doc/200212/article06.SHTML>

<sup>3</sup> - المركز الفلسطيني للإعلام (خارطة الطريق: بداية متعثرة ونهاية محتومة)

عن الموقع الإلكتروني: <http://www.palestine-info-info/arabic/analysis/2003/24503htm>

<sup>4</sup> - شقير، شفيق، حرب 67- بعد أربعين عاماً، مرجع سبق ذكره، ص28.

حقوقه من المياه التي أخذتها إسرائيل من الأردن والحصول على معونات مالية من الولايات المتحدة الأمريكية لتخفيف حدة المديونية، وإنعاش الوضع الاقتصادي المتدهور فيها، وإعطائها مكانها في الترتيبات الإقليمية في المنطقة.<sup>1</sup>

## 5 - المفاوضات على المسار السوري اللبناني

منذ أن بدأت المفاوضات بين الجانبين العربي والإسرائيلي كان الحضور السوري يتميز بأهدافه الواضحة والمحددة والمنسجمة مع الأهداف القومية للأمة العربية في استعادة الأرض والحفاظ على الكرامة من خلال التنسيق والتعاون المشترك بين الدول العربية والتمسك بالثوابت القومية، لذلك فقد قامت سورية بمقاطعة كل المؤتمرات ورفض الاتفاقات المنفردة التي تدعو إلى الاستسلام بدلاً من السلام، وأوضحت للجماهير العربية مدى خطورة هذه المؤتمرات على الصراع ومستقبله ومدى الضرر الذي يلحق بالمصالح العربية، وانكشف هذا الأمر بعد مقتل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (إسحق رابين) الذي تم في عهده التوصل إلى خطوات متقدمة في مفاوضات السلام، وهذا الأمر مرفوض وغير وارد في العقيدة الصهيونية القائمة على العنف والإرهاب اللامتناهي للحفاظ على كيانهم وأهدافهم التي يسعون لتحقيقها (من الفرات إلى النيل)، ونتيجة هذه المواقف الثابتة من الجانب السوري توقفت المفاوضات على المسار السوري الإسرائيلي حتى الفترة التي ظهرت فيها تركيا كوسيط لإعادة المفاوضات بين الجانبين و لم تحرز هذه المحاولات أي تقدم على العملية السلمية في المنطقة.<sup>2</sup>

أما على المسار اللبناني فقد هدفت إسرائيل من خلال محاولتها فصل المسار السوري عن المسار اللبناني جر لبنان إلى عقد اتفاق سلام منفرد، وإلى إضعاف الموقف السوري وفرض مخططات الهيمنة على لبنان والقضاء على المقاومة اللبنانية المتمثلة بحزب الله والتي باتت تشكل خطراً كبيراً على إسرائيل عبر إلزام الجانب اللبناني باتفاقات أمنية تحول دون ممارسة المقاومة اللبنانية لعملياتها ضد الكيان الإسرائيلي، وبالتالي تأمينها للحدود الشمالية للكيان وتجريدها من سلاحها،<sup>3</sup> إلا أن هذه المحاولات قد باءت بالفشل وخرجت إسرائيل من لبنان بقوة المقاومة اللبنانية، وليس تنفيذاً منها للقرار (425) القاضي بانسحابها من الأراضي اللبنانية المحتلة، لأن إسرائيل لم ولن تستطيع التخلي عن سياستها التوسعية والعدوانية.<sup>4</sup>

## 6 - مبادرة السلام العربية 2002

أقرت هذه المبادرة في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في بيروت (2002/3/28) وهي أول مبادرة شاملة يقدمها العرب، وتحصل على إجماعهم لحل الصراع العربي الإسرائيلي، وتتطلق هذه المبادرة من مبدأ أن السلام العادل والشامل هو خيار استراتيجي للدول العربية، يتحقق في إطار الشرعية الدولية القائمة على قرارات مجلس الأمن

<sup>1</sup> - السويدان، طارق، فلسطين التاريخ المصور - دراسة تاريخية متسلسلة منذ بدء التاريخ وحتى أحداث الساعة، مرجع سبق ذكره، ص 365.

<sup>2</sup> - العبدالله، إبراهيم محمود، المقاومة ودورها في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 87.

<sup>3</sup> - عباسي، قصي عدنان (1999)، عملية السلام - من مدريد حتى صعود باراك، دار الماجد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ص 127.

<sup>4</sup> - عبد الحليم، أحمد (2000)، الانسحاب العسكري الإسرائيلي من لبنان: الدروس والدلائل، مجلة السياسة الدولية، العدد (141)، القاهرة،

والمؤتمرات الدولية والإقليمية وبالأخص قرارات مجلس الأمن(242) و(338)، وقرارات مؤتمر مدريد، وخاصةً مبدأ الأرض مقابل السلام.<sup>1</sup>

وهذا يعني التزام الجانب الإسرائيلي بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة حتى حدود الرابع من حزيران عام 1967 وقبوله بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على أراضيها في القطاع والضفة الغربية وعاصمتها القدس الشرقية مقابل التزام الجانب العربي بإنهاء الصراع، والدخول في مفاوضات سلام مع إسرائيل بالإضافة إلى التزام كلا الطرفين بإنهاء قضية اللاجئين، وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم(194).<sup>2</sup> وقد لقيت هذه المبادرة ترحيب العديد من الدول، وخصوصاً الدول الإسلامية بينما لم تلق هذا الترحيب من الجانب الإسرائيلي إذ تجاهلها ورفض السماح للرئيس ياسر عرفات بالمشاركة في مؤتمر القمة العربية في بيروت الذي تم بحثها فيه، لأن إسرائيل لا تريد تحقيق السلام مقابل إعادة الحقوق العربية المشروعة بل تريد تحقيق السلام مقابل السلام.<sup>3</sup>

ويعود سبب الرفض الإسرائيلي لهذه المبادرة والاستخفاف بها لأمرين: الأول قيام بعض الدول العربية بإتباع سياسة التطبيع(الكلي أو الجزئي) مع الكيان الصهيوني بعد إعلان هذه المبادرة خدمةً لمصالحها وللحفاظ عليها، والثاني: تقصير اللجنة الوزارية التي تم تشكيلها في مجلس قمة بيروت في أداء مهامها في إجراء الاتصالات مع المنظمات الدولية والإقليمية والدول الكبرى للحصول على تأييدها ودعمها لهذه المبادرة، ولذلك لم تجد هذه المبادرة تأييداً كافياً من المجتمع الدولي، رغم القبول الذي حظيت فيه للضغط على إسرائيل لقبول المبادرة، فبقيت هذه المبادرة بدون فعالية وبقي العرب بدون شريك جدي يفوضونه لحل الصراع وتحقيق السلام في المنطقة.<sup>4</sup> ومما سبق يمكننا القول بأن هذه المبادرة على الرغم من أنها قد تمكنت من جمع العرب حولها وكسبها تأييدهم، إلا أنها كشفت تخاذل بعض الأنظمة العربية، وخصوصاً التي قامت بتطبيع علاقاتها مع الكيان الصهيوني، وكشفت ضعف الدبلوماسية العربية في إطار الجامعة العربية في كسب الدعم الدولي المؤيد والمساند للقضايا العربية، وكشفت أيضاً عن تخاذل الكيان الصهيوني وعدم جديته في التفاوض الذي يحقق السلم الحقيقي في المنطقة القائم على قرارات الشرعية الدولية.

ويبدو من خلال ما تم استعراضه من اتفاقيات وتفاهات بين الجانبين العربي والإسرائيلي، أن الأساس الذي قامت من أجله المفاوضات هو شرعية وجود الكيان الصهيوني والاعتراف به كدولة ذات سيادة لها الحق في الوجود والعيش بسلام مع جيرانها العرب ضمن حدود معترف بها من قبل الجميع، ويكون ذلك كله على حساب الحقوق العربية المشروعة.

<sup>1</sup>-الرشدان، عبد الفتاح(2010)، المواقف الفلسطينية والعربية من الدور الأوربي في تسوية القضية الفلسطينية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر السياسة الخارجية الأوربية تجاه القضية الفلسطينية مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص7.

<sup>2</sup>- العبد الله، إبراهيم محمود، المقاومة ودورها في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص94.

<sup>3</sup>-العودات، حسين(2009)، مبادرة السلام العربية .. مشروع جاد يبحث عن شريك، مجلة شؤون عربية العدد(138)، ص33.

<sup>4</sup>-العودات، حسين، نفس المرجع السابق، ص34.

- لمعرفة المزيد حول المبادرة العربية انظر: حرب، أسامة الغزالي(2002)، لحظات حاسمة في الصراع العربي الإسرائيلي، مجلة السياسة الدولية، المجلد(37)، العدد(148)، القاهرة، ص6.

## رابعاً - الدور الأوروبي في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي

### 1- الدور السياسي

يتوضح الدور السياسي الأوروبي في تسوية الصراع العربي الإسرائيلي من خلال المواقف والمبادرات التي تم اتخاذها من قبل الأوروبيين خلال مراحل الصراع، وحتى الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967 لم يكن للجماعة الأوروبية موقف موحد من الصراع العربي الإسرائيلي، وكانت تشعر بصعوبة في تعاملها مع المنطقة بين الالتزام بالمحافظة على أمن إسرائيل وبين مصالحها في المنطقة العربية، باستثناء فرنسا خلال فترة حكم (شارل ديغول) التي أعلنت عشية الحرب بأنها لن تؤيد المعتدي ولن تقف في صف من بدء بالعدوان.<sup>1</sup>

وظهرت أولى بوادر التنسيق السياسي الأوروبي عام 1971 عندما تبنت الجماعة الأوروبية وثيقة (شومان) التي وضعت شروط التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي من وجهة نظر الجماعة الأوروبية والمتضمنة: الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، والاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة أو التعويض، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح على جانبي الحدود مع تمركز قوات دولية لا تتبع للدول الكبرى فيها، ولم تحظ هذه الوثيقة بالقبول الإسرائيلي وتراجعت عنها بعض الدول الأوروبية، وقللت من أهميتها واعتبرتها وثيقة غير رسمية ولا تعبر عن موقف أوروبي مشترك.<sup>2</sup>

ولم تتمكن أوروبا من اتخاذ موقف شبه موحد حتى حرب تشرين الأول عام 1973 أي بعد أزمة النفط عندما استخدمت الدول النفطية العربية النفط كسلاح فعال في المعركة، واستطاع هذا السلاح قلب الموازين الدولية وتوجيه الأنظار باتجاه القضايا العربية والبحث عن حل يتوافق مع القرار رقم (242)، فمعظم مواقف الدول الأوروبية قبل هذه الأزمة كانت منحازة لإسرائيل ومرتبطة بالموقف الأمريكي.<sup>3</sup>

غير أن حرب عام 1973 أدت في الوقت نفسه إلى تنشيط الدور الأمريكي في المنطقة وانتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لمحاولة الانفراد الكامل بعملية التسوية واستبعاد دور القوى الدولية الأخرى.

وجرى تنسيق أمريكي-إسرائيلي لاستبعاد الدور السوفيتي كلياً وتهميش الدور الأوروبي، وجعله تابعاً للدور الأمريكي ولكن ورغم اقتراب الموقف الأوروبي من الموقف العربي خلال عقد السبعينيات إلا أن أوروبا ظلت ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب العربي الفلسطيني، وترفض دعوتها للمشاركة في الحوار العربي الأوروبي، إلى أن صدر إعلان البندقية عام 1980 الذي تم الاعتراف فيه بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.<sup>4</sup>

أما بالنسبة لمرحلة ما بعد كامب ديفيد أي خلال عقد الثمانينيات فقد تميزت هذه المرحلة بوضوح الدور الأوروبي في دعم اتفاقية كامب ديفيد رغم المعارضة العربية الواسعة لها باعتبارها اتفاقية منفردة، حيث رأى فيها الأوروبيون محاولة لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، وذلك من خلال الدعوة لإقامة حكم ذاتي للفلسطينيين وإدانة العنف

<sup>1</sup> - مبيضين، مخد (2007)، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية- الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993، مجلة المنارة، المجلد (13)، العدد (4)، الأردن، ص 21.

<sup>2</sup> - ناعفة، حسن (2004)، الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ص 531.

<sup>3</sup> - نوفل، أحمد سعيد (2003)، توجهات الإتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (25)، ص 43.

<sup>4</sup> - خضر، بشارة (2003)، أوروبا و فلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 447.

الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، وتنمية العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، ومعارضة إجراءات تهويد القدس والتوسع في بناء المستوطنات.<sup>1</sup>

إلا أن هذا الدور قد تراجع نتيجة ما حدث من أحداث ومتغيرات خلال الفترة (1981-1988)، كتهور الوضع العربي بعد توقيع اتفاق السلام المصري الإسرائيلي ووصول (رونالد ريغان) إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية و (مارغريت تاتشر) في بريطانيا الملتزمة بالموقف الأمريكي، و (فرانسوا ميتران) في فرنسا، وكان من أهم ما قامت به أوروبا بالنسبة لقضية الصراع العربي الإسرائيلي في عام 1988 دعوة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية الراحل (ياسر عرفات) لإجراء مباحثات وإلقاء خطاب أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ، ونتيجة لهذه المتغيرات فقد انفردت الولايات المتحدة الأمريكية، وخصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق)، وتم تهميش وتحجيم الدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية في المنطقة، حيث كان دور أوروبا شكلياً في مؤتمر مدريد عام 1991 وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الراعي الوحيد للتسوية السلمية بين العرب وإسرائيل بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي.<sup>2</sup>

وحتى في الاتفاقات الثنائية بين العرب وإسرائيل (أوسلو- وادي عربة) كان الدور الأوروبي هامشياً ومحدوداً يقتصر على بعض القضايا الثانوية، وذلك بسبب الهيمنة الأمريكية وعدم سماحها لأوروبا أخذ دور مركزي في قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وكذلك بسبب عدم ثقة إسرائيل بالدور الأوروبي واتهامها بالانحياز للعرب، وأيضاً بسبب عدم وجود دور عربي مساند وفاعل للدور الأوروبي في المنطقة.<sup>3</sup>

وعلى اعتبار أن السلام في حوض البحر المتوسط لا يمكن فصله عن السلام في الشرق الأوسط، فقد عملت الدول الأوروبية على تفعيل دورها في دعم مسيرة السلام من خلال طرح مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية الذي يجمع بالإضافة إلى الدول الأوروبية أطراف الصراع العربي- الإسرائيلي، وهذا ما حدث في مؤتمر برشلونة عام 1995 وكان أهم خطوة يتخذها الاتحاد الأوروبي للعب دور مؤثر في العملية السلمية خلال هذه الفترة هي تعيين (ميجيل موراتينوس) عام 1996 مبعوثاً دولياً لعملية السلام في الشرق الأوسط وموافقة إسرائيل على ذلك.<sup>4</sup>

وجاءت أيضاً زيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى مدينة القدس أواخر تشرين الأول عام 1996 لتعزز هذا الدور حيث دعا في خطابه أمام المجلس التشريعي الفلسطيني إلى ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية، والتأكيد على مبدأ الأرض مقابل السلام، والتأكيد بإقامة المستوطنات الإسرائيلية، وأن تكون القدس جزءاً من أية تسوية سلمية، على

<sup>1</sup> - مصطفى، نادية محمود (2005)، أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدود: إشكالية الاستمرارية والتغيير، مجلة شؤون عربية، العدد (212)، ص53.

<sup>2</sup> - كمال، محمد مصطفى- نهرا، فؤاد (2001)، وضع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ص164.

<sup>3</sup> - مبيضين، مخلد، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية-الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت 1993، مرجع سبق ذكره، ص22.

<sup>4</sup> - ماركو، جون (2002)، أوروبا والشرق الأوسط: رغبة تنتظر القدرة (رؤية فرنسية)، مجلة السياسة الدولية، العدد (148)، المجلد (37)، القاهرة، ص74.

أن يكون هذا الدور ملازم للدور الأمريكي إلا أن هذه الدعوة قوبلت بالرفض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.<sup>1</sup>

وفي أواخر عام 2001 وأوائل عام 2002 لجأ الاتحاد الأوروبي إلى إتباع دبلوماسية الوجود المتواصل في المنطقة من خلال إبقاء وزير خارجية الاتحاد الأوروبي في المنطقة، وتكثيف زيارات كل من المفوض الأعلى للسياسة الخارجية والدفاعية (خافير سولانا) والمبعوث الأوروبي للمنطقة (ميجل موارتينوس) الذي خلفه (مارك أتوي) عام 2003 وذلك تعبيراً عن الالتزام الأوروبي بالتسوية السلمية للصراع في الشرق الأوسط.<sup>2</sup>

ومن أبرز الجهود الدبلوماسية متعددة الأطراف التي شاركت فيها أوروبا خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ما سمي بخطة (خارطة الطريق)، التي تم إقرارها بواسطة اللجنة الرباعية التي كان الاتحاد الأوروبي أحد أطرافها في تشرين الأول عام 2002، والمتضمنة مبدأ إقامة دولة فلسطينية بحلول عام 2005 كحل نهائي للصراع العربي الإسرائيلي، ودعمها لمشروع القرار الذي تقدمت به الدول العربية لمجلس الأمن عام 2003 لاستصدار قرار يجبر إسرائيل على وقف بناء جدار الفصل العنصري وإزالة ما تم بناؤه لمخالفته لقواعد القانون الدولي ولما جاء في خطة خارطة الطريق، إلا أن هذه المشروع أجهض بالفيتو الذي اتخذ من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في (15/ تشرين الأول/ 2003) علماً أن فرنسا وإسبانيا صوتتا في مجلس الأمن لصالح هذا القرار، وامتنعت بريطانيا وألمانيا عن التصويت لصالح الفيتو الأمريكي.<sup>3</sup>

إلا أن الدور الأوروبي تراجع تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي بعد فوز حماس بالانتخابات التشريعية عام 2006 اعتقاداً منها بأن فوز حماس في الانتخابات سوف يؤدي إلى إعادة رسم الخارطة السياسية الفلسطينية على أسس جديدة قد تؤدي إلى تغيير طريقة التفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ويعد فوز حماس في الانتخابات طلبت منها اللجنة الرباعية إعلان اعترافها بإسرائيل، ونبذ العنف والاعتراف بالاتفاقيات الموقعة بين منظمة التحرير وحكومة إسرائيل، ويعد رفض حماس هذه المطالب، اتخذ وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في (17/ نيسان/ 2006) قراراً يقضي بفرض حصار اقتصادي ومالي على الشعب الفلسطيني، ومنع وصول المساعدات العربية إلى فلسطين.<sup>4</sup>

وهذا ما أدى إلى تدهور سمعة الاتحاد الأوروبي في العالم العربي، مما أضطره إلى إصدار بيان في (22/ كانون الثاني/ 2007) يدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قابلة للحياة، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وباقي الدول المجاورة لها في أمن وسلام لتحسين صورته أمام الدول العربية وإظهار تمسكه بمواقفه السياسية تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - توفيق، سعد حقي (2003)، علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل للنشر عمان، ص 177.

<sup>2</sup> - مبيضين، مخلد، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية- الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993، مرجع سبق ذكره، ص 26.

• - أنشئت في مدريد عام (2002)، نتيجة تصاعد الصراع في الشرق الأوسط وتضم كلاً من (الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الاتحاد الأوروبي)

<sup>3</sup> - مصطفى، نادية محمود، أبعاد الدور السياسي لأوروبا وحدوده: إشكالية الاستمرارية والتغيير، مرجع سبق ذكره، ص 64.

<sup>4</sup> - أمريكا تستخدم الفيتو ضد مسألة الجدار، (15/ تشرين الأول / 2003)، عن الموقع الإلكتروني:

<http://fateh forums.com /showthread.php?t=1618>

<sup>5</sup> - خضر، بشارة، أوروبا و فلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم، مرجع سبق ذكره، ص 547.

ويبدو من خلال ما عرضناه بأن الدور الأوروبي محدود بعض الشيء ومتباين المواقف، ولا يستطيع تجاوز الدور الأمريكي وإن تقدم عليه بخطوة وفي كثير من الأحيان مرفوض أو غير مقبول من الجانب الإسرائيلي لاعتقاده بأن الموقف الأوروبي منحاز باتجاه العرب.

## 2- الدور الاقتصادي

حاولت الدول الأوروبية استغلال ثقلها الاقتصادي وتوظيفه في دعم نفوذها السياسي على المسرح الدولي، وخصوصاً في مجال الصراع العربي- الإسرائيلي، فمنذ عام 1971 بدأت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بتقديم المساعدات الاقتصادية لدعم السلام في المنطقة وبناء الدولة الفلسطينية، ومازالت هذه المعونات والمساعدات تقدم إلى يومنا هذا، ولهذا الغرض يوقع الاتحاد الأوروبي والآنروا سنوياً اتفاقية تسوية بهذا الخصوص، ويتطور شكل هذا الدعم وآلياته وفقاً لتطور الموقف السياسي الأوروبي اتجاه الصراع العربي- الإسرائيلي عموماً، والقضية الفلسطينية خصوصاً، فعندما كان ينظر إلى القضية الفلسطينية بوصفها قضية لاجئين كان هذا الدعم على شكل معونات إنسانية نقدية تقدم للاجئين الفلسطينيين عن طريق وكالة الغوث الدولية التابعة للأمم المتحدة (الآنروا)، وعندما تغيرت نظرة الجماعة الأوروبية إلى القضية الفلسطينية وتحولت من كونها قضية لاجئين إلى قضية شعب له الحق في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة، تغيرت صورة الدعم المقدم للشعب الفلسطيني وأخذت بالإضافة إلى المعونات الإنسانية السالفة الذكر شكل المساعدات المخصصة لبناء المؤسسات وتطوير القدرات الذاتية اللازمة لبناء الدولة الفلسطينية المستقبلية، وقد استخدمت إجراءات خاصة لتحقيق هذا الهدف، كان من بينها توقيع اتفاقية مشاركة مع السلطة الفلسطينية ومنح مزايا تجارية خاصة للمنتجات الفلسطينية وذلك ضمن برنامج(ميدا) الذي أقره إعلان برشلونة.<sup>1</sup>

وقد بلغ إجمالي المساعدات المقدمة من قبل الجماعة الأوروبية للفلسطينيين خلال الفترة (1971- 1998)، حوالي (3742) مليون إيكو، لتنفيذ مشروعات اقتصادية واجتماعية داخل الأراضي الفلسطينية، من خلال فتح حساب خاص يدرج في ميزانية الجماعة تحت بند(المعونة المقدمة للأراضي المحتلة)، ولكن وبعد التوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993 ازدادت قيمة هذه المساعدات بشكل لافت للنظر، وأصبحت تقدم لبرامج ومشاريع يتم تنفيذها بالتعاون مع السلطة الفلسطينية، وتشير بعض التقارير إلى أن إجمالي المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1993- 1998) بلغ حوالي (2,8) مليار دولار يساهم الاتحاد الأوروبي بحوالي (54)% منها، مقابل (10)% للولايات المتحدة الأمريكية، و(8)% لليابان، و(5)% للدول العربية،<sup>2</sup> ويشكل هذا الدعم المقدم من الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين والذي يقدر بما يزيد عن نصف الدعم المقدم من المجتمع الدولي، عنصراً أساسياً في بناء مؤسسات ما قبل الدولة في الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى أنه قد زاد من أهمية السياسات الأوروبية في الاتفاقات التي وقعت بين إسرائيل والعرب.<sup>3</sup>

ولم يقتصر تقديم الدعم الاقتصادي والمالي للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وإنما شمل أيضاً كلاً من سورية ولبنان ومصر والأردن، وذلك بهدف دعم التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، وليكون لها دور في تحقيق أمن

<sup>1</sup>-نافعة، حسن، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مرجع سبق ذكره، ص547.

<sup>2</sup>-نافعة، حسن، نفس المرجع السابق، ص540.

<sup>3</sup>-نوفل، أحمد سعيد، توجيهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملية السلام، مرجع سبق ذكره، ص56.



واستقرار المنطقة عن طريق إشراكها في العملية السلمية،<sup>1</sup> ولهذا فقد كان لهذه السياسات الأوروبية دوراً كبيراً في إنجاح المفاوضات السورية الإسرائيلية التي قامت في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وكان من بين هذه السياسات التي اتخذتها أوروبا لإنجاح مفاوضات السلام، إطلاق عملية برشلونة وإظهار مدى فوائد التعاون الأوروبي المتوسطي.<sup>2</sup>

وبالنتيجة فالموقف الأوروبي وإن بدا مؤيداً للقضايا والمطالب العربية من خلال محاولاته الاشتراك في عملية التسوية والتأثير فيها لصالح العرب، إلا أنه لا يتجاوز هامش الدور الذي تحدده له الولايات المتحدة الأمريكية والذي لا يتعدى حدود دفع المساعدات والمعونات المالية والاقتصادية لإنجاح عملية السلام في المنطقة الأمر الذي أثار امتعاض بعض الأوروبيين الداعين إلى استقلال الدور الأوروبي عن الهامش الذي رسمته الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا.

### خامساً - أسباب ضعف الدور الأوروبي

#### 1 - اختلاف المواقف حول الصراع العربي الإسرائيلي

انقسمت دول الاتحاد الأوروبي إلى ثلاث تيارات متباينة في المواقف حيال الصراع العربي الإسرائيلي وعملية السلام، فالتيار الأول كان موقفه واضحاً وحاسماً من عملية السلام اتجاه تحميل إسرائيل مسؤولية تأزم العملية السلمية، وحاول لعب دور سياسي نشيط وفعال في مسألة الصراع العربي-الإسرائيلي، وتمثله كلاً من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وإيرلندا.

أما التيار الثاني الذي تمثله بريطانيا، فهو لا يختلف مع التيار الأول من حيث تحميل إسرائيل مسؤولية انتكاس العملية السلمية إلا أن هذا الموقف يتصف بالتردد والترتب، ولكنه يختلف مع التيار الأول من حيث انصياعه التام للموقف الأمريكي و يحرض على عدم معارضته.<sup>3</sup>

بينما التيار الثالث الذي يضم ألمانيا وبلجيكا وهولندا والدانمرك، فيميل إلى جانب إسرائيل ولا يحملها مسؤولية تردي عملية السلام، وهو غير متحمس لدور سياسي أوروبي في عملية السلام، تاركاً هذا الدور للولايات المتحدة الأمريكية.<sup>4</sup>

#### 2 - الهيمنة الأمريكية وتحديها للدور الأوروبي

لا تخفي الولايات المتحدة الأمريكية انزعاجها أبداً من كل دور سياسي أوروبي محتمل في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً التدخل في التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي دون المرور عبر القنوات الأمريكية، فأمریکا ترى في كل محاولة لبلورة دور سياسي أوروبي في المنطقة بمنزلة إضعاف لمواقفها وإرباك لها والنيل من نفوذها

<sup>1</sup> الحاج، علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص308.

<sup>2</sup> - الحاج، علي، نفس المرجع السابق، ص309.

<sup>3</sup> - الحاج، علي، نفس المرجع السابق، ص318.

<sup>4</sup> - سليم، محمد السيد(2010)، الاتحاد الأوروبي والصراع العربي-الإسرائيلي (فاعلية غائبة)، مجلة السياسة الدولية، المجلد(45) العدد(182)،

القاهرة، ص74.

في المنطقة، وكما تعتبر أيضاً أن أية بوادر لتحرك سياسي أوروبي قد تشجع الأطراف العربية على التصلب بمواقفها أمام التوجه الأمريكي فيما يتعلق بقضية السلام في الشرق الأوسط.<sup>1</sup> ولهذا فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تحجيم هامش الدور الأوروبي في الشرق الأوسط لاعتقادها بأنها وحدها فقط القادرة على حل قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وأنها الطرف الوحيد الذي يستطيع أن يتعامل مع الجانبين العربي والإسرائيلي، ولهذا فلم تستطيع دول الاتحاد الأوروبي الحصول على أكثر من دور المراقب والممول للعملية السلمية.<sup>2</sup>

### 3 - الرفض الإسرائيلي لأي دور أوروبي

يؤدي هذا الرفض إلى إضعاف الدور الأوروبي اتجاه العملية السلمية، حيث تعتبر إسرائيل أن الإطار العام للسياسة الأوروبية اتجاه الصراع العربي- الإسرائيلي مبني على أساس الالتزام بقرارات الأمم المتحدة التي تعترف بالحقوق العربية المشروعة، وهذا ما دفع إسرائيل لوضع خطوط حمراء أمام أي دور أوروبي محتمل في العملية السلمية، لذلك اختارت أوروبا طريق آمن بعيداً عن الصدام مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.<sup>3</sup>

### 4 - غياب الموقف العربي الموحد اتجاه الدور الأوروبي

يشكل الوضع الإقليمي العربي تحدياً آخر في وجه الدور الأوروبي في العملية السلمية، فهناك تباين كبير بين الحكومات العربية اتجاه الدور السياسي الأوروبي في التسوية السلمية، فبعض الدول العربية ترى أن الدور الأمريكي هو الأساس في العملية السلمية وأن الدور الأوروبي لا يتعدى أن يكون ثانوياً وليس له أي أهمية، لأنها تعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك الإمكانيات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تؤهلها للقيام بهذا الدور الكبير في حين ترى مجموعة أخرى من البلدان العربية في الدور الأوروبي المتوازن فرصة كبرى لمواجهة الدور الأمريكي المنحاز لإسرائيل وسياساتها التعسفية اتجاه العرب.<sup>4</sup>

وفي النهاية نستنتج مما تقدم بأن أوروبا الممثلة بالاتحاد الأوروبي لم تستطع أن تلعب الدور الذي تراه مناسباً مع علاقاتها التاريخية مع العرب، ولا مع ثقلها الاقتصادي والثقافي الهائل على الساحة الدولية، وذلك للأسباب التي ذكرناها، علماً أنه من مصلحة أوروبا إيجاد حل جذري للصراع العربي- الإسرائيلي، وذلك لأن أوروبا تساهم بدفع ثمن هذا الصراع من خلال موجات العنف والإرهاب التي تطالها بحكم قربها الجغرافي من مركز الصراع.

<sup>1</sup> - حتي، ناصيف، حدود الدور الأوروبي وفرصه في عملية التسوية في الشرق الأوسط ، مرجع سبق ذكره، ص10.

<sup>2</sup> - عكاشة، سعيد(2002)، المبادرة الأوروبية في الشرق الأوسط خريشات في جدار صلب (رؤية عربية)، مجلة السياسة الدولية، العدد(148)، ص79.

<sup>3</sup> - حمدان، عصام، دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية اتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة(1991-2007)، مرجع سبق ذكره، ص82.

<sup>4</sup> - حمدان، عصام، نفس المرجع السابق، ص83. انظر أيضاً: مبيضين، مخلد ، محددات السياسة الأوروبية اتجاه عملية التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993، مرجع سبق ذكره، ص47.

## المبحث الثالث

### الهجرة غير الشرعية وأثرها على أمن البحر المتوسط

لم يعد الصراع العربي الصهيوني يمثل بمفرده مصدر التوتر والتهديد الأساسي لأمن واستقرار منطقة حوض البحر المتوسط، هذا من وجهة نظر الدول الأوروبية، بل قفزت إلى الصدارة وفق هذه الرؤية مصادر جديدة تهدد أمن واستقرار المنطقة، ومن أبرز هذه المصادر، ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي اعتبرها الأوروبيون أداة لنقل الكثير من الأخطار التي تهدد أمنهم واستقرارهم، ومن هذه الأخطار نشر الفكر الأصولي المتطرف الذي يشكل البيئة المناسبة لنمو الحركات الإرهابية، وكذلك انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر والمخدرات. ونظراً لأهمية هذا الموضوع الذي أصبح يشكل مصدر قلق بالنسبة لدول حوض البحر المتوسط، سيتم عرض واقع الهجرة من دول جنوب المتوسط إلى الدول الأوروبية شمال المتوسط، وتبيان أسباب هذه الظاهرة وآثارها على دول المنطقة وسبل مكافحتها.

#### أولاً - واقع الهجرة في منطقة حوض البحر المتوسط

لا تعد ظاهرة الهجرة بشقيها القانوني وغير القانوني ظاهرة حديثة العهد، وإنما هي ظاهرة قديمة تعود إلى عقود عديدة مضت منذ تقسيم النفوذ على القارة الأفريقية بين الدول الأوروبية في مؤتمر برلين عام 1885 الذي أصبحت بموجبه دول شمال أفريقيا من نصيب كل من (انكلترا- فرنسا- إيطاليا)، حيث بدأت بعد ذلك حركة الهجرة من شمال القارة الأفريقية إلى جنوب القارة الأوروبية عبر البحر المتوسط ولكن بشكل طفيف وبطيء،<sup>1</sup> ومع نهاية الحرب العالمية الأولى بدأت موجات الهجرة من دول حوض المتوسط الجنوبي تزداد باتجاه دول أوروبا لسببين أساسيين هما:

أ- حاجة دول أوروبا لليد العاملة لإعادة أعمار ما دمرته الحرب، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع مارشال لتمويل هذه العملية وتوفير التمويل اللازم لإتمام عملية الأعمار، كما كان لمستوى الأجور وفرص العمالة دور كبير في تنامي هذه الظاهرة، وقد ساهمت هذه العمالة الوافدة بجزء كبير في تنمية الحركة الاقتصادية في هذه الدول، حيث عملت في القطاعات التي يأنف عن مزاولتها العمال المحليون وحافظت على نسق الإنتاج في المناجم والصناعات التحويلية والخدمات.<sup>2</sup>

و تذكر بعض الدراسات التاريخية أن شمال أفريقيا أمد الدولة الفرنسية بحوالي (175) ألف جندي و(150) ألف عامل خلال فترة الحرب العالمية الأولى كان معظمهم من الجزائريين.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - فرج، فرج عبد الفتاح(2008)، تدني مهارات المهاجرين ومشكلة عدم الاندماج، ورقة مقدمة لندوة:(الهجرة العربية الأفريقية إلى الخارج: مشكلات و حلول، جامعة الدول العربية(إدارة المغتربين العرب) بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة، ص3.

<sup>2</sup> - العيساني، علي بن أحمد(2006)، الهجرة في حوض المتوسط، أعمال الندوة الثالثة الخاصة ب(مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار وسياسة الجدار)، مركز جامعة الدول العربية، تونس، ص16.

<sup>3</sup> - Philippe Fargues (2005)– Mediterranean migration 2005 report , cooperation project on the social integration of immigrants , migration , and the movement of persons , p.6.

ب- حالة الفقر والتخلف التي تركها المستعمر في الدول التي كان يستعمرها، ما جعل شعوب هذه الدول الفقيرة تتوق شوقاً للحصول على أقل القليل من ما يحصل عليه مواطني الدول المستعمرة أو من جيوشها التي تحتل الشمال الأفريقي.<sup>1</sup>

ومع تزايد الحاجة إلى العمالة في الدول الغربية وتزايد الأوضاع الاقتصادية في دول جنوب المتوسط سوءاً شهدت الفترة من بداية الستينات، وحتى منتصف السبعينات موجات كبيرة للهجرة، فقد كانت هذه الفترة علامة فارقة في الهجرة إلى الدول الأوروبية، حتى أن بعض الدراسات اعتبرت استيعاب هذه الدول لهذه العمالة من أهم العوامل التي ساهمت في تحقيق الاستقرار في منطقة جنوب المتوسط،<sup>2</sup> واعتبرتها دراسات أخرى بداية لاختفاء الحواجز أمام حركة العمالة، وتحولها إلى أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الدولي الجديد،<sup>3</sup> ولكن ومع امتداد بقاء هؤلاء المهاجرين لفترات طويلة، وحصول الأكثرية منهم على إقامات وجنسيات فقد طالب هؤلاء العمال بإحضار ذويهم إلى دول المهجر تحت بند جمع شمل العائلات الذي وافقت عليه الحكومات الأوروبية، مما أدى إلى توافد الملايين من المهاجرين المسلمين الجدد إلى أوروبا خلال عقد الثمانينات، فعلى سبيل المثال فقد ارتفع عدد المسلمين في فرنسا من مليون في منتصف الستينات إلى (3) ملايين في نهاية عقد الثمانينات، وتكرر مثل هذا الأمر في أكثر الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين.<sup>4</sup>

ونتيجة لهذا برزت في أوروبا وخصوصاً في فرنسا تيارات عنصرية تدعو إلى طرد العمالة الأجنبية بحجة أنها تهدد الأمن والرخاء فيها،<sup>5</sup> والعمل على استقطاب العمالة المؤهلة والمدربة والمحافظة عليها، وهذا ما تقتصر إليه دول جنوب المتوسط فأكثرية المهاجرين منها هم من العمالة العادية غير الماهرة التي يبحث أصحابها عن تحسين أوضاعهم المعيشية،<sup>6</sup> والذين هم في الغالب من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (20-29) سنة.<sup>7</sup> مما يعني إن أبواب الهجرة سدت فقط أمام الأشخاص العاديين الذين ليس لديهم مهن علمية أو شهادة عليا تؤهلهم للهجرة النظامية، وهذا ما دفعهم للتوجه نحو ركوب الطرق غير الشرعية للهجرة بحثاً عن حياة أفضل من ما هو موجود في بلدانهم، وفتحت المجال أمام مافيات الاتجار بالبشر لتشكيل شبكات متخصصة بالهجرة غير الشرعية، حققت من خلالها أرباح مادية كبيرة عن طريق نقل المهاجرين غير الشرعيين من بلدانهم أو بلدان العبور القريبة من الدول الأوروبية إلى سواحل أوروبا رغم كل المخاطر التي تواجههم.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> فرج، فرج عبد الفتاح، تدني مهارات المهاجرين ومشكلة عدم الاندماج، مرجع سبق ذكره، ص 4 .

2 -Ay man zohry ( 2005 )- migration without borders : North Africa as areserve of cheap labor for Europe , the migration , without Borders series , UNE SCO ,January , p5 .

3 -Sarah Collinson ( 1994 )- Europe and International migration , London : The Royal Institute of International Affairs , p.65

<sup>4</sup> - أبو الخير، كارن(2010)، ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام، مجلة السياسة الدولية، العدد(182)، المجلد(45)، ص89.

<sup>5</sup> - بازرجي، ريماء، العلاقات العربية الفرنسية مع التركيز على الشراكة الأوروبية المتوسطية، مرجع سبق ذكره، ص 47 .

<sup>6</sup> - فرج، عبد الفتاح فرج ، تدني مهارات المهاجرين ومشكلة عدم الاندماج، مرجع سبق ذكره ، ص5.

<sup>7</sup> - بدر، عزيزة محمد علي(2007)، تيارات الهجرة إلى أوروبا ولاملاح التركيب الديموغرافي للمغتربين- حالة شمال أفريقيا الدلالات والنتائج، ورقة مقدمة لندوة(المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي)، جامعة الدول العربية(إدارة المغتربين العرب) بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة، ص13.

<sup>8</sup> - بشير، هشام(2010)، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا(أسبابها-تداعياتها-سبل مواجهتها)، مجلة السياسة الدولية، العدد(179)، المجلد(45)، ص170.

والجدول رقم (1) يوضح مقدار نمو معدل تدفق المهاجرين من دول جنوب حوض المتوسط إلى بعض الدول الأوروبية منذ العقد السادس من القرن الماضي وحتى منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة.

جدول رقم (1): معدل نمو أعداد المهاجرين إلى بعض الدول الأوروبية (%) في الفترة (1960 - 2005)

الدولة	-1960 1965	-1965 1970	1970 1975	1975 1980	1980 1985	1985 1990	-1990 1995	-1995 2000	2000 2005
فرنسا	4.7	3.2	1.3	1.1	0.2	-0.2	0.6	0.6	0.6
ألمانيا	-	-	-	-	-	-	8.5	1.5	0.7
إيطاليا	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	1.9	8.7
إسبانيا	- 5.4	- 5.4	5.5	7.1	8.8	9	3	2.4	0.9
هولندا	4.1	5	- 4.4	- 4.4	10.4	12.7	5.5	9.6	21.6

المصدر :

Population Division of the Department of Economic and social Affairs of the United Nations Secretariat, Trends in Total Migrant Stock : The 2005 Revision  
<http://esa.un.org/migration>.

يتضح من خلال تحليل هذا الجدول بأن موجات الهجرة تختلف من دولة إلى أخرى حسب عامل القرب الجغرافي والسياسات المتبعة من قبل كل دولة اتجاه موضوع الهجرة، فكما نلاحظ إن معدل نمو أعداد المهاجرين في فرنسا قد تراجع من (4.7%) و (3.2%) في الفترة من (1960-1970) إلى (0.2%) في منتصف الثمانينات و (0.6%) في الفترة من (1990-2005)، وفي ألمانيا يُلاحظ أن هناك تناقصاً مستمراً في معدل أعداد المهاجرين إليها مقابل تزايد هذه المعدلات في كل من إيطاليا وهولندا بعد تراجعها في الأخيرة حتى أواخر الثمانينات، وتفسر الدراسات ذلك بأنه توجد حاجة في السوق الإيطالية للعمالة في المجالات التي لا تتطلب مهارات عالية وفي بعض المجالات المتخصصة مثل السياحة والخدمات<sup>1</sup>.

وكذلك الوضع بالنسبة لهولندا، فإنها قد شهدت في عام 2004 انخفاضاً في معدلات النمو السكاني لم تشهده منذ عام 1920، أما إسبانيا فقد كان معدل أعداد المهاجرين خلال الفترة من عام (1960-1970) منخفضاً، وازداد بعدها من (5.5%) في منتصف التسعينات إلى (9%) في نهاية عقد الثمانينات وأخذ بعدها بالتناقص إلى (3%) خلال عقد التسعينات وإلى (0.9%) في العقد الأول من الألفية الثالثة، هذه المؤشرات تدل على معدل الهجرة النظامية، وليس على معدل الهجرة غير الشرعية، لأن هذا النوع من الهجرة يتم بشكل سري وغير قانوني.

<sup>1</sup> - توفيق، رواية (2007)، هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى أوروبا: تحليل للأسباب والدوافع"، ورقة مقدمة لندوة (المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي)، جامعة الدول العربية (إدارة المغتربين العرب) بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة، ص 16.

## ثانياً - أسباب الهجرة غير الشرعية

لفهم ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية، لا بد من الوقوف على الدوافع والأسباب التي قادت المهاجرين إلى التفكير والتوجه نحو هذا الشكل من أشكال الهجرة الخارجية؛ لذلك سوف نقوم بعرض أهم هذه الأسباب والدوافع، ومنها ما يلي:

### 1- الأسباب الاقتصادية

تعاني دول جنوب المتوسط، وإن كان بدرجات متفاوتة، من معدلات متزايدة للنمو السكاني تتجاوز معدلات نموها الاقتصادي<sup>1</sup>، حيث تقدر هذه المعدلات بحوالي (1.7%) من إجمالي عدد السكان المقدر بـ(260.2) مليون نسمة خلال الفترة (2000-2005)، بالمقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي الذي لا تتجاوز فيه نسبة النمو السكاني (0.19%) من إجمالي عدد السكان المقدر بحوالي (488) مليون نسمة خلال نفس الفترة المذكورة،<sup>2</sup> مما يعني وجود تباين كبير في معدلات النمو السكاني بين دول شمال وجنوب المتوسط، بالإضافة إلى هذا التباين في معدلات النمو السكاني، فإنه يوجد هناك أيضاً تناقض في البنية السكانية بين دول ضفتي المتوسط، ففي دول جنوب المتوسط لا يتجاوز متوسط العمر الـ(20-22) سنة في حين يتأرجح ما بين (33-35) عاماً في دول شمال المتوسط،<sup>3</sup> وهذه الأرقام مرشحة للزيادة حتى عام (2015-2020)، لأن بنية الأعمار في دول جنوب المتوسط وخصوصاً الدول العربية تنسم بالشبابية الواضحة فالأقل من (15) سنة ما زالوا يمثلون حوالي (40%) من تعداد السكان العام، بينما الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15-64) سنة يمثلون (56%) من إجمالي تعداد السكان،<sup>4</sup> وهذه الفئة العمرية النشيطة تمثل القوة القادرة على العمل، مما يرتب على دول جنوب المتوسط مسؤولية تأمين فرص عمل تستوعب هذه الشريحة العمرية الواسعة، وهذا الأمر صعب بالنسبة لدول تعاني من ضعف في نموها الاقتصادي الذي لا يتعدى (3%) سنوياً، وبسبب ما تعانيه هذه الدول من عبء مديونية للخارج يصل إلى أكثر من (11.5%) من قيمة ناتجها المحلي الإجمالي، وهذا ما يجعلها غير قادرة على زيادة فرص العمل لديها لاستيعاب هذه العمالة الجديدة التي تتحول نتيجة ذلك إلى جيش من العاطلين عن العمل يعانون من البطالة التي يصل معدلها في الكثير من الدول العربية إلى حوالي (20%) من حجم القوة العاملة فيها، خصوصاً في أوساط الشباب في هذه الدول،<sup>5</sup> مما يولد لديهم دافع الهجرة للخارج خصوصاً باتجاه دول الاتحاد

<sup>1</sup>- مرسى، مصطفى عبد العزيز، تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص2.

<sup>2</sup>- تقرير برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية والبنك الدولي 2007، ص42.

انظر أيضاً: خضر، بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، ص137.

<sup>3</sup>-Mohamed Ennaceur (2000) , Le Bassin Mediterranéen un espace contraste " dans " Maurice Rieutord et Loin La spiere , Le Bassin Mediterranéen :un espace en quete de sens , Editions ,publisud ,paris , pp . 57- 76 .

- أنظر أيضاً: فيجس، إيسا ندر (2010)، تحديات الديموجرافيا ومشاكل المهاجرين في أوروبا، مجلة السياسة الدولية، العدد(182)، المجلد (45)، ص86.

<sup>4</sup>- خضر، بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مرجع سبق ذكره ، ص127- ص129.

<sup>5</sup>- الشلبي، جمال، العرب وأوروبا رؤية سياسية معاصرة، مرجع سبق ذكره، ص111.

الأوروبي المتوسطة بحثاً عن العمل و تحسين أوضاعهم المعيشية السيئة الناجمة عن انخفاض مستوى دخولهم التي لا تتجاوز الـ(5) آلاف دولار للفرد الواحد، في حين تصل في أوروبا إلى أكثر من (20) ألف دولار للفرد الواحد، ما يعني إن نسبة كبيرة من سكان الدول العربية تقدر بحوالي(40)% تعيش تحت خط الفقر الدولي.<sup>1</sup> ورغم ذلك فإنه لا توجد بالضرورة علاقة ما بين (معدلات البطالة، وانخفاض مستوى المعيشة، والفقر) وبين الهجرة ، حيث أنه ليس كل العاطلين عن العمل والذين يعانون الفقر يتجهون إلى الهجرة، وليس كل العاملين يعزفون عن الهجرة، إلا أن هذه المؤشرات من أهم الأسباب التي تدفع للهجرة.

بالإضافة إلى ذلك فإن الأوضاع الاقتصادية لدول جنوب المتوسط تؤثر في الهجرة من خلال تبني هذه الدول سياسات تشجع على الهجرة، لكي تخفف من ضغط سوق العمل داخلها، وللاستفادة من التحويلات المالية للعمالة المهاجرة في تحسين أوضاعها الاقتصادية المتردية.<sup>2</sup>

وكذلك بالنسبة لدول المهجر فإن اقتصاديات هذه الدول تحتاج إلى نوع من العمالة تقبل العمل بأجر منخفض وفي إطار ظروف عمل غير مستقرة، وهذا في الغالب لا يقبله إلا المهاجرين الوافدين، مما يجعل الدول الأوروبية رغم تشديدها للحد من هذه الظاهرة تتساهل مع هذا الشكل من أشكال العمالة الوافدة.<sup>3</sup>

#### 1- الأسباب السياسية

تعد العوامل السياسية من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات عبر تاريخ المنطقة، وهي تنقسم بدورها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية، أما العوامل الداخلية فإنها ترتبط بالشؤون الداخلية للدولة وطبيعة نظمها السياسية، حيث تعاني معظم دول جنوب المتوسط من عدم الاستقرار السياسي، وذلك لانعدام الديمقراطية فيها وكبت الحريات، وخصوصاً حرية الرأي والشعور الدائم بالاضطهاد والخوف من المصير، والتوزيع غير العادل للثروة، وانتشار الرشوة والفساد الإداري والبيروقراطية في كل قطاعات الدولة وتهميش أصحاب الكفاءات العلمية والفنية وتعيين الأشخاص في الوظائف على أساس القرابة العائلية والعلاقات الشخصية أو مقابل مبالغ معينة من المال، والتقييم على أساس الموالاتة للسلطة والتنظيمات التي تمثل هذه السلطة وليس على أساس الكفاءة والخبرة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - علي، علي عبد القادر(2009)، ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في الدول العربية، ورقة مقدمة خلال ورشة عمل حول(التمية الاجتماعية من أجل رؤية جديدة للأمن الإنساني في البلاد العربية ودول الشرق المجاورة) التي نظمتها اللجنة القطرية الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسة العربية للديمقراطية بالتعاون مع منظمة لا سلم بدون عدالة وشبكة الشراكة من أجل الحوار الديمقراطي، خلال الفترة(12-13) أكتوبر، الدوحة ، ص6.

انظر أيضاً: الفيل، محمد رشيد(2000)، الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا، دار مجدلاوي ، ط1، ص40.

<sup>2</sup> - Sarah Collinson(1994), Europe and Inter national Migration, London: The royal Institute of International Affairs, p.67

<sup>3</sup> -Natalia Ribas – Mateos (2005) The Mediterranean in The Age of GLocalization", London: Transactiov publishers , pp.43

<sup>4</sup> -العص، جمال وأخرون(2006)، هجرة الكفاءات العلمية(النقل المعاكس للتكنولوجيا)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(28)، العدد(1)، ص94- ص95.

انظر أيضاً: ديب، سنان علي- وأخرون(2004)، هجرة العقول والكفاءات الفنية والآثار الناجمة عنها، مجلة بحوث جامعة تشرين، المجلد(26)، العدد(2)، ص104.

وهذا ما يجعل العلاقة بين الحكومات في هذه الدول وبين أجيال الشباب علاقة متأزمة وعدم ثقة تنفجر بين الحين والآخر، إما لأسباب سياسية، أو لأسباب اقتصادية واجتماعية، أو لتلك الأسباب مجتمعة مما يؤدي في النهاية إلى دفع هؤلاء الشباب للهروب من هذا الواقع المرير إلى واقع أفضل من خلال الهجرة إلى الدول الأوروبية التي تؤمن لهم كل ما يطمحون له والتي في نظرهم تعتبر بلاد الحريات والديمقراطية التي يحققون فيها أحلامهم<sup>1</sup>.

أما العوامل الخارجية: فترتبط بالعلاقات الخارجية للدولة وبالسياسات التي تتبعها الدول المتقدمة اتجاهها، حيث تعاني معظم الدول العربية في جنوب حوض المتوسط من الضغوط الخارجية التي تمارسها عليها الدول الإمبريالية كالتهديد باستخدام القوة والاستيلاء على أراضيها وفرض العقوبات الدولية عليها سواء كانت هذه العقوبات سياسية أو اقتصادية، والتدخل الخارجي في شؤونها الداخلية ونهب خيراتها وثرواتها، كما حدث في ليبيا في عقد الثمانينات إثر حادثة لوكربي وما يحدث فيها الآن من تدخل في ظل ما يدعى بالربيع العربي، وكذلك ما يحدث في سورية من محاولة تدويل للأزمة السورية لإتاحة الفرصة للتدخل الخارجي فيها وفي المنطقة بشكل عام، ومحاولة هذه الدول تغذية النعرات الطائفية في دول جنوب المتوسط لإشعال النزاعات الأهلية بين أبنائها، وما يمارسه العدو الصهيوني في فلسطين وجنوب لبنان من اضطهاد وحصار للشعب العربي بدعم من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما شاهدناه ونشاهده الآن من ممارسات إسرائيل على الشعب العربي في غزة<sup>2</sup>. فهذه الدول التي تدعي حمل الديمقراطية والحرية والعدالة للشعوب العربية، غايتها من هذا الادعاء هو الدخول إلى هذه المنطقة وتحقيق مصالحها، وليس من أجل تحقيق مصالح شعوبها الفقيرة والمضطهدة.

## 2- العوامل المحفزة الأخرى

وتتجلى في ثلاث عوامل رئيسية، وهي:

- صورة النجاح الاجتماعي الذي يبديه المهاجر عند عودته إلى وطنه الأم، من خلال إبراز مظاهر الغنى والرفاهية، كإقتنائه سيارة فاخرة وشراء هدايا وعقارات واستثمار أمواله في بلده عن طريق توظيفها في إشادة المشاريع الاستثمارية والخدمية، وهذا ما يولد الغيرة لدى الشباب الذين يرون هذه المزايا ويدفعهم للتفكير بالهجرة وتحقيق أحلامهم، سواء كانت هذه الهجرة مشروعة أو غير مشروعة<sup>3</sup>.
- تأثير الإعلام المرئي: إن غالبية دول العالم قد شهدت بدرجة أو بأخرى بعض تأثيرات عصر المعلوماتية أو ثورة الاتصالات أو الثورة التكنولوجية التي أصبح امتلاك مخرجاتها ميسوراً للجميع الفقراء منهم والأغنياء مثل اقتناء الكمبيوتر (انترنت) والستلايت والهاتف الخليوي، والتي كان لها دور كبير في تحويل العالم إلى قرية كونية صغيرة، يستطيع الأشخاص من خلالها معرفة العالم والاطلاع على الأوضاع الحياتية والمعيشية

<sup>1</sup> - عتريسي، طلال (2007)، الشباب العربي بين هجرتين، مجلة شؤون عربية، العدد (132)، ص 65.

<sup>2</sup> - الطيف، راضي عمارة محمد (2009)، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، دراسة حالة (ليبيا) كدولة عبور) دراسة وصفية تحليلية للأسباب والآثار، بحث معد لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، مدرسة الدراسات الولية والاستراتيجية، قسم العلوم السياسية، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، طرابلس، ص 45-46.

<sup>3</sup> - عيد، محمد فتحي (2010)، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط 1، ص 52. انظر أيضاً: الخشاني، محمد (2009)، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، عن الموقع الإلكتروني: [www.islamstory.com](http://www.islamstory.com)



في كل أرجائه ومقارنة ذلك بواقع المجتمعات التي يعيشون فيها مما يشعروهم بالفروق الكبيرة بين مجتمعاتهم وبين المجتمعات التي أصبحت تشكل حتماً بالنسبة لهم يرغبون بالوصول إليها.<sup>1</sup>

- القرب الجغرافي: يعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي تدفع المهاجرين للتفكير والمغامرة في عبور مياه البحر المتوسط للوصول إلى ضفته الشمالية التي لا يفصلها عن الضفة الجنوبية سوى بضعة كيلو مترات، حيث تصل المسافة التي تفصل بين دول أوروبا ودول المغرب العربي عند مضيق جبل طارق حوالي (14) كم، وتعد هذه المنطقة أضيق نقطة تفصل بين شمال وجنوب المتوسط.<sup>2</sup> وهذا ما جعل هذه المنطقة أهم مركز لعبور المهاجرين إلى دول أوروبا عبر مياه البحر المتوسط، عن طريق ركوب قوارب صغيرة تدعى (قوارب الموت) والتي لا تتسع لأكثر من عشر أشخاص تملكها شبكات تعمل في تهريب البشر، وغالباً ما تغرق قبل وصولها إلى الضفة الشمالية للمتوسط.<sup>3</sup>

### 3- عوامل النداء

تتمثل هذه العوامل في زيادة الطلب على العمل في بعض القطاعات والمهن في دول الاستقبال، فأسواق العمل في هذه الدول بحاجة إلى تأمين نوعية معينة من اليد العاملة المرنة وغير المكلفة، في ظل عدم قدرة العرض فيها على تلبية طلب هذه الأسواق من اليد العاملة التي تقبل العمل في أعمال صعبة وغير مكلفة والتي غالباً ما تكون مؤقتة ومنبوذة اجتماعياً، كالعامل في قطاعات الفلاحة والبناء والخدمات والأعمال الفذرة التي يحجم السكان المحليون عن العمل فيها، مما يضطر هذه الدول لقبول باليد العاملة الوافدة إليها، لدعم هذه القطاعات التي تمثل حوالي (20-25)% من الناتج المحلي لبعض دول أوروبا، وأيضاً لسد النقص في سوق العمل الناتج عن انكماش قوة العمل نتيجة ازدياد أعداد الخارجين منها، بسبب ارتفاع نسبة الأشخاص كبار السن المحليين إلى التقاعد وقلة نسبة الشباب القادرة على سد هذا النقص.<sup>4</sup>

### ثالثاً - آثار الهجرة غير الشرعية

لقد أصبحت قضية الهجرة غير المشروعة مشكلة رئيسية تؤرق الدول المستقبلة للمهاجرين، وتعتبر الدول الأوروبية من أكثر الدول التي تعاني من هذه المشكلة بحكم قربها الجغرافي من دول جنوب المتوسط التي تعد المصدر الرئيسي لهذه الظاهرة، بسبب سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها، وبما أن لهذه

<sup>1</sup> - المياح، عبد اللطيف علي - الطائي، حنان علي (2003)، ثورة المعلومات والأمن القومي العربي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 65.

<sup>2</sup> - محافظة، علي، العلاقات الأوروبية- العربية: الروابط والمصالح والمخاطر، مرجع سبق ذكره، ص 75.

<sup>3</sup> - السرياني، محمد محمود (2010)، هجرات قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الشمال والجنوب، كتاب: مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط1، الرياض، ص 185.

انظر أيضاً: بو دينار، سمير (2008)، تأثيرات الهجرة من أفريقيا على دول العبور - دراسة حالة المغرب العربي، ورقة مقدمة لندوة الهجرة العربية الأفريقية إلى الخارج: مشكلات وحلول، جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة، ص 9.

<sup>4</sup> - بدير، أسامة (2009)، ظاهرة الهجرة غير الشرعية (التعريف والحجم-المواثيق الدولية-الدوافع والأسباب)، عن الموقع الإلكتروني: [www.aldiwan.org](http://www.aldiwan.org)

انظر أيضاً: الخشابي، محمد، أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، مرجع سبق ذكره على الموقع الإلكتروني:

الظاهرة تأثير على أطرافها المصدرة والمستقبلة، سوف نقوم بإلقاء الضوء على هذه الآثار بمختلف جوانبها السياسية والأمنية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وحتى الصحية.

## 1- الآثار السياسية والأمنية

تعتبر الآثار السياسية والأمنية في مقدمة الآثار التي أصبحت تشكل هاجساً مقلقاً لكافة البلدان المرسلّة والمستقبلة، فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد بطريقة تتسم بالغموض وبعيدة عن الأطر القانونية وخارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص، تترك أثراً سلبياً على العلاقات السياسية بين الدول، وتشكل عبئاً كبيراً عليها، لأن ذلك يشكل تهديداً كبيراً على أمنها واستقرارها؛ بسبب التباين العرقي والثقافي والاجتماعي بين المهاجرين أنفسهم وبين المهاجرين وشعوب البلدان التي هاجروا إليها طلباً للعمل لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية أو طلباً للعلم، وقد تصبح هذه الظاهرة في كثير من الأحيان وسيلة سهلة يمكن تجنيدها لخدمة أهداف سياسية وأمنية تؤثر على أمن واستقرار دول الاستقبال، وكذلك على أمن واستقرار دول العبور.<sup>1</sup>

فالتدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين يعتبر منبع تهديد وقلق بالنسبة لهذه الدول وحتى بالنسبة للدول المصدرة لهذه الظاهرة غير الشرعية، بسبب ارتباطها بمختلف أشكال الجريمة المنظمة مثل، الاتجار بالمخدرات، وتزوير الوثائق والاعتداء على أفراد المجتمع والسرقات والاتجار بالبشر، وظهور شبكات الهجرة السرية التي تقوم بنقل المهاجرين غير الشرعيين عبر المنافذ غير الرسمية دون أي وثائق رسمية أو عن طريق استخدام وثائق مزورة،<sup>2</sup> من أجل تحقيق الربح السريع والثراء، حيث تصل أرباح هذه الشبكات إلى حوالي (3.5) مليار دولار سنوياً، لذلك يعتبر العمل في هذه الشبكات نوع من أنواع التجارة الربحية، فهي تأتي في المرتبة الثالثة بعد تجارة المخدرات والسلاح،<sup>3</sup> وتوازيها بالخطورة لكثرت ما يذهب فيها من ضحايا نتيجة حوادث غرق القوارب التي ينقل بها المهاجرين والتي يطلق عليها في كثير من الأحيان قوارب الموت، أو قوارب الانتحار الجماعي، أو قوارب الفرار إلى المجهول، وأيضاً نتيجة ما يقوم به الكثير من المهاجرين من أعمال إجرامية، بسبب وقوعهم فريسة للابتزاز والاستغلال في دول الاستقبال،<sup>4</sup> وإتباع هذه الدول سياسة المعاملة التفضيلية والتمييز العرقي والثقافي بين المهاجرين من الجاليات المختلفة، وتكون هذه المعاملة في الغالب مرتبطة بمدى العلاقة والمصالح المشتركة التي تربط بين هذه الدول وبين الدول التي ينحدر منها المهاجرون.<sup>5</sup>

وهذا ما يؤدي في النهاية إلى الانحراف وخلق الكراهية لدى المهاجرين اتجاه بعضهم البعض واتجاه أفراد هذه الدول، وحدث مثل هذا الأمر في أوروبا عندما قام الاتحاد الأوروبي بالتوسع باتجاه أوروبا الشرقية، حيث آثار

<sup>1</sup> - الطيف، راضي عمارة محمد، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي دراسة حالة: (ليبيا كدولة عبور) دراسة وصفية تحليلية للأسباب والآثار، مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>2</sup> - الدهيمي، الأخضر عمر (2010)، التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة: دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 12.

<sup>3</sup> - سلام، أحمد رشاد (2010)، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية، كتاب: مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط 1، الرياض، ص 240.

<sup>4</sup> - سلام، أحمد رشاد، نفس المرجع السابق، ص 249.

<sup>5</sup> - غانم، عبد الله عبد الغني (2002)، المهاجرون دراسة سوسيو أنتربولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط، ص 41.

ذلك قلق العمالة العربية الموجودة في دول أوروبا الغربية،<sup>1</sup> وتختلف أوضاع المهاجرين العرب من دولة إلى أخرى، وفقاً للمناخ السائد فيها ومدى تقبل شعوبها للمهاجرين، حيث أصبح وضع المهاجر العربي يزداد تعقيداً، وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001، فقد تم التشديد على المهاجرين العرب والمسلمين بشكل كبير، وازداد الوضع تعقيداً أكثر اتجاه المهاجرين العرب أيضاً بعد التفجيرات الإرهابية التي هزت كل من العاصمة الإسبانية والعاصمة البريطانية عام 2005، حيث أدت هذه الأحداث إلى إذكاء أجواء الشك والخوف لدى العديد من الدول الأوروبية اتجاه الجاليات العربية، والإسلامية والصاق تهمة الإرهاب فيها، فقد أدى الخلط بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية والإرهاب إلى غلبة الاعتبارات الأمنية لدى دول الاتحاد الأوروبي للحد من تدفقات المهاجرين العرب نحو دول الاتحاد، وزاد من التجاوزات في مجال حقوق الإنسان كمسألة اندماج المهاجرين العرب والمسلمين في المجتمع الأوروبي وتعرضهم للمزيد من التمييز العنصري من قبل شعوب هذه الدول والجاليات الأخرى.<sup>2</sup>

كما يمكن لظاهرة الهجرة غير المشروعة أن تؤدي إلى خلاف دبلوماسي بين الدول كالحلاف الذي حدث بين المغرب وإسبانيا التي ضغطت على المغرب من أجل تشديد الرقابة على حدودها واتهامها لها بالضلوع في تسهيل خروج المهاجرين غير الشرعيين باتجاهها، أسفر عنه سحب السفير المغربي من إسبانيا.<sup>3</sup> ومما سبق يمكننا القول أن هذا الشكل من الهجرة الخارجية (أي الهجرة غير القانونية) يلحق ضرراً جسيماً بحقوق المهاجرين غير الشرعيين، فلا يستطيعون ممارسة حقوقهم السياسية أو المطالبة بها، والتي قد تكون من الأسباب التي أدت بهم لخوض هذه المغامرة نتيجة فقدانها في بلدانهم الأصلية، حتى لا تتكشف أمورهم ويتم تسفيرهم إلى بلدانهم أو اعتقالهم بسبب دخولهم إلى هذه الدول بشكل غير قانوني وربما هم بالأساس هاجروا خوفاً من الاعتقال والاضطهاد الذي يمارس عليهم في بلدانهم.

## 2- الآثار الاقتصادية

لا شك أن آثار الهجرة تختلف باختلاف طبيعتها القانونية، كما أنها تختلف باختلاف تخصصات المهاجرين ومستويات تأهيلهم العلمية والمهنية، وهذه الآثار لا تقتصر على طرف دون الآخر، وإنما تطل جميع الأطراف (الدول المرسله والدول المضيفة).

بالنسبة للدول المرسله: فإنها ومع تزايد أعداد المهاجرين منها، سوف تعاني من آثار سلبية كبيرة نتيجة فقدانها أهم عناصر القوى العاملة من الشباب النشيطين المؤهلين علمياً ومهنياً وحتى غير المؤهلين، مما ينعكس سلباً

<sup>1</sup> - خضر، بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مرجع سبق ذكره، ص 152.

<sup>2</sup> - مرسى، مصطفى عبد العزيز (2010)، متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقتهم بالأوطان الأم، مجلة شؤون عربية، العدد (141)، ص 99.

لمزيد من التفاصيل انظر: فضل الله، حامد (2008)، المسلمون والعرب وإشكالية الاندماج في المجتمع الألماني، مجلة المستقبل العربي، العدد (350)، ص 120.

<sup>3</sup> - الدهيمي، الأخضر عمر، التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 13.

على عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول،<sup>1</sup> وتدمير جزء كبير من مواردها البشرية المتجسدة في العمالة المهاجرة نتيجة لعمل البعض من هذه العمالة في أعمال أدنى من مستوى تأهيلهم ومهاراتهم، كما أن التدفق غير المحسوب للمهاجرين من دول جنوب حوض المتوسط بشكله غير القانوني نحو دول شمال حوض المتوسط، له تداعيات سلبية على أبناء بلدانهم العاملين والمقيمين بشكل قانوني، بسبب قبولهم العمل بأجور أدنى مما هو في السوق أو بأي أجر كان، نتيجة ظروفهم الصعبة التي أجبرتهم على الهجرة غير القانونية، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى فقدان هؤلاء أعمالهم أو اضطرارهم للقبول بأجور أدنى من الأجور التي كانوا يتقاضونها من قبل.<sup>2</sup> وأخطر ما يؤثر على هذه الدول ليس من الناحية الاقتصادية فقط، إنما من جميع النواحي السياسية والاجتماعية.... الخ، هو هجرة الكفاءات العلمية (هجرة العقول) التي تشكل ثروة حقيقية وهامة بالنسبة لهذه الدول.<sup>3</sup>

فقد جاء في دراسة أصدرها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية عام 2004 أنه تم استقطاب أكثر من (450) ألف من العقول العربية باتجاه الدول الغربية، وأن أكثر من (45)% من الطلبة العرب الذين يدرسون في الغرب لا يعودون إلى بلدانهم بعد التخرج، وأن حوالي (34)% من الأطباء المشهورين في الغرب هم من العرب، وأن بعض الدول الغربية قامت بمنح الجنسية للمهاجرين الذين يحملون مؤهلات علمية عليا من أجل تقوية ولاؤهم وانتمائهم لها.<sup>4</sup>

ويساهم الوطن العربي بحوالي (31)% من هجرة الكفاءات في الدول النامية إلى الغرب، حيث يهاجر حوالي (100) ألف من العلماء والمهندسين والأطباء والخبراء سنوياً من ثمانية أقطار عربية هي (سورية، لبنان، العراق، الأردن، مصر، تونس، المغرب، الجزائر)، ونتيجة لذلك تقدر خسائر الدول العربية من جراء فقدانها لهذه الكفاءات بحدود (200) مليار دولار سنوياً،<sup>5</sup> ولهذا يجب على الدول العربية زيادة الاهتمام بهذه الكفاءات من أجل تقادي هذه الخسائر الكبيرة والاستفادة منها في تطويرها وتميئتها في كافة المجالات، وعلى الرغم من هذه الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على الدول المرسله، إلا أنه توجد هناك آثار إيجابية مهمة بالنسبة لها، حيث أوضحت بعض الدراسات الحديثة أن التحويلات المالية للمهاجرين إلى بلدانهم لها أثر قوي على اقتصادها يفوق ما تتلقاه من مساعدات في مختلف المجالات،<sup>6</sup> فهي تسهم في زيادة الاحتياطي من القطع الأجنبي، وتمويل مشاريع وخطط

<sup>1</sup> بدر، عزيزة محمد علي، تيارات الهجرة إلى أوروبا وملامح التركيب الديمغرافي للمغتربين حالة شمال أفريقيا الدلالات والنتائج، مرجع سبق ذكره، ص 14.

<sup>2</sup> -مرسي، مصطفى عبد العزيز، تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>3</sup> -سلام، أحمد رشاد، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، مرجع سبق ذكره، ص 239.

<sup>4</sup> -موسى، أمال (2006)، من هجرة المكان إلى المكان، ورقة مقدمة لأعمال الندوة الثالثة حول (مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار وسياسة الجدار، تونس، ص 48.

انظر أيضاً: ديب، سنان علي وآخرون، هجرة العقول والكفاءات الفنية والآثار الناجمة عنها (دراسة حالة العقول والكفاءات العربية )، مرجع سبق ذكره، ص 99.

<sup>5</sup> -العص، جمال-آخرون (2006)، هجرة الكفاءات العلمية العربية (النقل المعاكس للتكنولوجيا)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (28)، العدد (1)، ص 93.

انظر أيضاً: المهنا، عيسى سامي (2004)، آثار هجرة وتهجير العلماء والمهنيين العرب، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية قضايا راهنة، العدد (1) ص 32.

<sup>6</sup> -مرسي، مصطفى عبد العزيز (2004)، توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً وأثره على معدلات الهجرة من الدول العربية جنوب البحر الأبيض المتوسط، مجلة شؤون عربية، العدد (119)، ص 174.

التمتية في المجتمع وتحسين الوضع الاقتصادي للمهاجرين وأسرهم، وذلك من خلال زيادة حجم دخولهم ومدخراتهم وممتلكاتهم، وتحسين ظروفهم الحياتية بوجه عام.<sup>1</sup> والجدول رقم (2) يوضح لنا أهمية التحويلات المالية بالنسبة لمصادر التمويل الأخرى في دول جنوب حوض المتوسط وخصوصاً دول شمال أفريقيا.

جدول رقم (2): حجم التحويلات المالية لدول الشمال الأفريقي مقارنة بمصادر النقد الأجنبي الأخرى عام (2004)  
(بالمليون دولار)

الدولة	التحويلات المالية	الاستثمارات المباشرة	المساعدات الخارجية
المغرب	4.220.800	786,892	705,900
مصر	3,340,999	1,253,299	1,459,730
تونس	1,432,000	593,352	327,710
الجزائر	2,460,000	881,900	312,620

المصدر: World Bank Development Indicators Database

ومن خلال هذا الجدول يتضح لنا أن حجم التحويلات المالية في الدول سالفة الذكر يفوق حجم كل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الخارجية، وفي كثير من الأحيان يفوق حجم هذين المصدرين مجتمعين، ففي المغرب على سبيل المثال نلاحظ بأن حجم هذه التحويلات يشكل أكثر من خمسة أمثال الاستثمارات المباشرة وحوالي (6) أمثال المساعدات الخارجية، فوفقاً لتقرير إحدى المؤسسات الدولية عام 2003 فقد احتلت المغرب المرتبة الرابعة بين الدول النامية من حيث حجم التحويلات المالية،<sup>2</sup> وحتى الجزائر التي تعتمد على صادرات البترول لتوفير النقد الأجنبي، فإن التحويلات توفر لها حوالي (3) أمثال ما توفره الاستثمارات المباشرة و حوالي (8) أمثال ما توفره المساعدات الخارجية.

أما في مصر فتمثل التحويلات المالية من المهاجرين في دول غرب أوروبا حوالي (15)% من مجمل التحويلات المالية للعاملين في الخارج، وقد قدرت في عام (2001 - 2002) بحوالي (425) مليون دولار.<sup>3</sup> ومن خلال ما تقدم يمكن ملاحظة أن تحويلات المهاجرين كتدفقات مالية تتسم بالاستقرار، مقارنةً بغيرها من التدفقات المالية الأخرى كتدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه التحويلات على الرغم من ما ذكرناه عنها من استقرار وتفوق على التدفقات المالية الأخرى، فإنها قد تساهم في زيادة معدلات التضخم في اقتصاد بلد المهاجر الأصلي نتيجة إنفاق جزء كبير من هذه التحويلات على المضاربات والاستهلاك التفاخري الذي لا يعود بالنفع على اقتصاديات دول الإرسال وتنميتها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - الطيف، راضي عمارة محمد، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص 82.

<sup>2</sup> - NinnaSorensen (2004), "Migrant Remittances adevelopment Tool: The case of Morocco", International organization For Migration, Migration policy Research, Working paper series, No . 2,p.2.

انظر أيضاً: الخواجة، علا (2007)، الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين (بالتطبيق على دول شمال أفريقيا)، ورقة مقدمة لندوة: (المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي) جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة، ص 13.

<sup>3</sup> - توفيق، راوية، هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى أوروبا، مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

<sup>4</sup> - سلام، أحمد رشاد، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، مرجع سبق ذكره ص 243.

أما فيما يخص دول الاستقبال فإن هذه البلدان تستفيد من العمال المهاجرين إلى حد كبير، وخصوصاً أصحاب المهن والكفاءات العلمية، فهذه الشريحة من العمالة تأتي جاهزة للإنتاج، لأن دولها قد قامت بالإففاق على إعدادها وتأهيلها، وهذه العملية مكلفة جداً تتطلب مبالغ طائلة قد تحملتها الدول المرسله، وهذا بحد ذاته يعتبر مكسب بالنسبة لدول الاستقبال، لأنها حصلت على ثروة بشرية مؤهلة ومنتجة دون أي عناء، وكذلك الأمر بالنسبة للعمالة العادية كونها تقبل العمل في الكثير من الأعمال التي تأنف عنها العمالة المحلية وبأجور منخفضة، فرؤوس الأموال الكبيرة في الدول المضيفة تجد في القوة العاملة الوافدة بنوعيتها (المؤهلة، والعادية) متمماً للنشاطات الإنتاجية المختلفة، لأنها تؤمن فائضاً في إنتاج السلع والخدمات.<sup>1</sup>

وكذلك فإن الجزء الأكبر من دخل المهاجرين ينفق في بلدان المهجر نفسها لشراء هذه السلع والخدمات، مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي فيها، إضافةً إلى هذا فإن تحويلات المهاجرين تساهم في تنشيط حركة الخدمات المصرفية وزيادة كفاءتها مما ينعكس بشكل إيجابي على تنمية هذا القطاع الخدمي، وأيضاً الاستفادة من هذه التحويلات من خلال توظيفها في الأسواق المالية والمشاريع الاستثمارية في هذه الدول أو إيداعها في بنوكها؛ مما يعود بالنفع على اقتصادها.<sup>2</sup>

وعلى الرغم من ذلك فإن أعداداً كبيرة من الأوروبيين يبدون مخاوفهم من أن تؤدي الهجرة غير الشرعية نحو بلدانهم إلى تهديد فرص العمل التي يحصلون عليها، خاصةً في ظل ارتفاع معدلات البطالة المتصاعدة عاماً بعد آخر، وقد جاء في تقرير لمنظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة أن نسبة البطالة في الاتحاد الأوروبي بلغت حوالي (6.7)% عام 2005 من مجموع السكان القادرين على العمل،<sup>3</sup> وذلك بسبب المنافسة الناشئة في سوق العمل حيث يزداد العرض من القوة العاملة التي تقبل العمل بأجر منخفض، والتي غالباً ما تكون غير مدربة مما يجبر الدول المستقبلية على القيام بتدريب هذه العمالة للانخراط سريعاً في سوق العمل، وهذا يشكل عبئاً مادياً عليها في حال تم تعميمه وتوسيع نطاقه.<sup>4</sup>

### 3 - الآثار الاجتماعية والثقافية

يؤدي انتقال الأفراد من بيئتهم الاجتماعية إلى بيئة اجتماعية أخرى جديدة إلى حدوث تناقضات اجتماعية خطيرة، تؤثر على جميع الدول المعنية بالهجرة الدول المصدرة والمستقبلة وحتى على دول العبور، وتؤثر بدورها أيضاً على المهاجرين أنفسهم بسبب ما يواجهونه من تباين في العادات والتقاليد والثقافات والقيم، والتنوع في العقائد الدينية والسياسية، والاختلاف في اللغات واللهجات، بالإضافة إلى ذلك ما يعانيه المهاجر من أزمة التفكك الأسري، إذ يترك أسرته وأولاده إذا كان متزوجاً أو عائلته إن لم يكن متزوجاً وتتقطع علاقاته الأسرية والعائلية

<sup>1</sup> - الطيف، راضي عمارة محمد، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي دراسة حالة (ليبيا كدولة عبور)، مرجع سبق ذكره، ص 84.

<sup>2</sup> - التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2006)، تحويلات العاملين في الخارج والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، ص 187. انظر أيضاً: سلام، أحمد رشاد، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة، مرجع سبق ذكره، ص 254.

<sup>3</sup> - فرج، فرج عبد الفتاح، تدني مهارات المهاجرين ومشكلة عدم الاندماج، مرجع سبق ذكره، ص 1.

<sup>4</sup> - بدر، عزيزة محمد علي، تيارات الهجرة إلى أوروبا وملامح التركيب الديموغرافي للمغتربين حالة شمال أفريقيا الدلالات والناتج، مرجع سبق ذكره، ص 12.

والقبلية التي تشكل جزءاً هاماً من حياته الاجتماعية،<sup>1</sup> وفي هذا الإطار يواجه المهاجر صعوبة في خلق التوافق والتعايش بين ما ورثه من قيم ومبادئ وعادات وتقاليد من مجتمعه الأصلي وبين ما هو طارئ ومتغير يواجهه في بلاد الهجرة، وهذا يتوقف في النهاية على مدى قدرة الفرد المهاجر على التخلي عن ما يحمله من إرث ثقافي واجتماعي وتبنيه لمعايير حياتية وثقافية واجتماعية جديدة تساعده على الاندماج في المجتمع الجديد الذي يحاول الانخراط فيه.

ويمكن القول أنه بقدر ما يكون التكيف صعباً بالنسبة للمهاجر الجديد، يكون تقبل المجتمع الجديد لسلوك المهاجر على نفس الدرجة من الصعوبة، وهذا يؤدي إلى خلق حالة من التضاد وعدم الاندماج بين المهاجرين والبيئة الاجتماعية التي دخلوا إليها، وهذا ما يجعل المهاجرين يعيشون حالة من العزلة (الجيتو) التي تعني "الانعزال طوعاً أو كرهاً عن المجتمع المحيط، وتقليل نقاط وحالات التفاعل والتعايش معه إلى أقل حد ممكن"، مما يجعل العلاقة بين المهاجرين ومجتمعهم الجديد تتسم بالشك والقلق المتبادل وهذا ما يسبب للمهاجر العربي والمسلم، ويجعله محل قلق وشك بالنسبة لشعوب الدول المستقبلية،<sup>2</sup> وقد يُبالغ كثيراً في تشويه صورته، حيث إن الكثير من المؤلفات والمقالات والأبحاث الغربية، تروج لمفاهيم خاطئة عن العرب والمسلمين وتشوه صورتهم أمام الشعوب الغربية، إذ تبين لهم إن العربي صاحب فردية جامحة، لا يدين بالولاء لغير أسرته وطائفته، وأنه ينتمي إلى أمة لا تؤمن بالعلم والتقدم والديمقراطية، وإن المجتمع العربي متناحر بالفطرة، وأن العرب بطبيعتهم يكرهون الغرب، وإن الإسلام يشكل خطراً كبيراً على الغرب (الخطر الأخضر) يفوق أو يوازي الخطر الشيوعي (الخطر الأحمر)، وهذا ما قد أكده أحد المعلقين السياسيين الغربيين بقوله: "يبدو أن الإسلام مناسب لملاء دور الشرير بعد زوال الحرب الباردة، فهو ضخم ومخيف و ضد الغرب، ويتغذى على الفقر والسخط، وينتشر في بقاع عديدة من العالم".<sup>3</sup>

وقد ساهمت أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية والتفجيرات الإرهابية في مدريد ولندن عام 2005 في تأكيد ما وصف به الإسلام والمسلمين وأججت مشاعر الغضب لدى الشعوب الأوروبية اتجاههم واتهامهم بالإرهاب، واستخدام مفهوم الفاشية الإسلامية من قبل بعض السياسيين والكتاب، وهذا ما يؤكد حقد الغرب على العرب والمسلمين،<sup>4</sup> وما يؤكد على ذلك أيضاً تردد دول الاتحاد الأوروبي إلى هذه اللحظة من قبول تركية في عضوية الاتحاد الأوروبي لخوفهم من ازدياد عدد المسلمين في أوروبا، وخصوصاً في

<sup>1</sup> - الطيف، راضي عمارة محمد، ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي دراسة حالة (ليبيا كدولة عبور)، مرجع سبق ذكره، ص 89 - ص 90.

<sup>2</sup> - مرسى، مصطفى عبد العزيز، تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص 14-ص 15.  
انظر أيضاً: الحروب، خالد (2010)، الجاليات العربية في الغرب: نحو تفكك عقلية الجيتو الاختياري، مجلة شؤون عربية، العدد (141)، ص 116.

و انظر أيضاً: لكريني، إدريس (2006)، المهاجرون المغاربة في أوروبا وسؤال الاندماج، ورقة مقدمة للندوة الثالثة حول (مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار وسياسة الجدار)، الأمانة العامة للجامعة العربية، مركز جامعة الدول العربية، تونس، ص 36.

<sup>3</sup> - الجبر، محمد (2007)، معوقات الحوار بين العرب والغرب، مجلة شؤون عربية، العدد (129)، ص 234.  
انظر أيضاً: المكي، هيلة حمد (2010)، الأقليات المسلمة في هولندا ومشاكل الاندماج، مجلة السياسة الدولية، العدد (182)، المجلد (45)، ص 25.

<sup>4</sup> - فضل الله، حامد (2008)، المسلمون والعرب وإشكالية الاندماج في المجتمع الألماني، مجلة المستقبل العربي، العدد (350) ص 120 - ص 121.

حال انضمام تركيا إلى هذا الاتحاد،<sup>1</sup> وهذا ما يجعلنا نستنتج بأن ارتفاع وتيرة التوتر والقلق والتميز التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى نشوء الأعمال الإرهابية والتخريبية في دول الاستقبال ناتج بالدرجة الأولى عن الصراع الثقافي والعرفي وعدم الانسجام الثقافي والحضاري بين المهاجرين وشعوب هذه الدول.

ولكن على الرغم من تلك الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية، إلا أنه توجد لها آثار إيجابية تنعكس على أطرافها (المرسل والمستقبل)، فهي تلعب في كثير من الأحيان دوراً كبيراً في عملية التواصل والتبادل الثقافي والحضاري وتعزيز الروابط بين صفتي المتوسط، وتساهم أيضاً في إعادة التوازن الديمغرافي بينهما، باعتبار أن دول الاتحاد الأوروبي تعاني من تراجع كبير في النمو السكاني، حيث أن نسبة المسنين في القوة العاملة قد تصل إلى (32%) من إجمالي السكان، وأن نسبة الشباب ستخضع بمقدار (18%) من إجمالي عدد سكان الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2025 بحسب توقعات المفوضية الأوروبية، وهذا ما يعني أن أوروبا سوف تحتاج في المستقبل إلى أعداد كبيرة من المهاجرين من أجل أن تحافظ على استمرارية العمل والإنتاج وتوفير مخصصات التقاعد والرعاية الاجتماعية لكبار السن، وبالتالي ستكون الهجرة غير الشرعية قد أنقذت المجتمع الأوروبي من هذا الخطر الكبير الذي لا يمكن تداركه بالاعتماد على شعب أوروبا الكهل.<sup>2</sup>

كما أن الهجرة غير الشرعية تشكل خطراً بالنسبة لدول الاستقبال لأنها غالباً ما تكون مصدراً من مصادر نقل الأوبئة والأمراض الفتاكة سريعة الانتشار والانتقال مثل الإيدز والسارس والتهاب الكبد الوبائي، لأن غالبية المهاجرين يدخلون بطرق غير قانونية أي أنهم غير خاضعين لفحوصات طبية تؤكد سلامتهم من الأمراض السارية التي تنتشر بالعدوى.<sup>3</sup>

#### رابعاً - التدابير العربية والأوروبية حيال الهجرة غير الشرعية

إن التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مسؤولية أحادية الجانب يعنى بها طرف دون الآخر، وإنما هي مسؤولية جماعية تعنى بها جميع دول حوض المتوسط الشمالية منها والجنوبية، وذلك لما تتركه هذه الظاهرة من آثار سلبية على كلا الطرفين، ولهذا سوف نستعرض التدابير المتخذة من قبل كل من الدول الأوروبية في شمال حوض المتوسط والدول العربية في جنوب حوض المتوسط.

#### 1- التدابير المتخذة من قبل الدول الأوروبية

إن ازدياد تدفق تيارات الهجرة غير المشروعة من دول جنوب المتوسط وشرقه إلى دول شمال المتوسط، أدى إلى تصاعد مطالب الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في هذه الدول للحد من هذه التدفقات وطرد المهاجرين منها، لاعتقادهم بأن الهجرة غير الشرعية هي سبب ظهور الإرهاب في أوروبا، كما أنها تؤثر

<sup>1</sup> - أبو الخير، كارن، ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام، مرجع سبق ذكره، ص 91.

انظر أيضاً: Josef Joffe, "Turley is abridge too Far For Europe" Financial Timese August 25, 2010

<sup>2</sup> - مرسى، مصطفى عبد العزيز (2010)، متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقاتهم بالأوطان الأم، مجلة شؤون عربية، العدد (141)، ص 101.

<sup>3</sup> - محمد نور، عثمان الحسن-المبارك، ياسر عوض الكريم (2008)، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 83.

لمزيد انظر: الدهيمي، الأخضر عمر، التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 14.



سلباً على وضع اليد العاملة المحلية،<sup>1</sup> ولهذا فقد اتخذت دول الاتحاد الأوروبي العديد من الإجراءات للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي:

1- أصدرت معظم الدول الأوروبية قوانين خاصة بالهجرة تتضمن عقوبات رادعة بحق المهاجرين للحد من تدفقهم إليها، كالحبس وفرض الغرامات الكبيرة على المخالفين بالإضافة إلى إجراءات أخرى سياسية واقتصادية وتشريعية.<sup>2</sup>

فقد أصدرت إيطاليا أول قانون خاص بالهجرة غير الشرعية عام 1998 تضمن أربع نقاط رئيسية تدعو إلى:

- إعادة برمجة سياسات الهجرة من جديد.
- النظر في شروط دخول الأجانب إلى إيطاليا وسبل الإقامة فيها.
- تعقيد إجراءات منح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين غير الشرعيين.
- الحفاظ على دعم حقوق المهاجرين القانونيين.

وكذلك تضمن هذا القانون المدة القانونية لحبس هؤلاء المهاجرين بـ(30) يوماً، يتم بعدها تحديد مصيرهم.<sup>3</sup> وعلى الرغم من هذه الإجراءات، إلا أن تدفقات المهاجرين غير الشرعيين أخذت بالتزايد، وخصوصاً باتجاه إيطاليا بحكم قرب المسافة الفاصلة بينها وبين دول جنوب المتوسط، مما اضطرها إلى إصدار القانون رقم(189) للعام 2002 للحد من خطر هذه الظاهرة، وقد وصف هذا القانون بالشدّة والصرامة، حيث نصت المادة(13) منه على " حبس الأجنبي من سنة إلى أربع سنوات الذي صدر له أمر بالطرد ولكنه مازال موجود على أرض الدولة".<sup>4</sup> أما في فرنسا فقد تم سن القانون رقم(911) عام 2006 الذي يعد من أسوأ قوانين الهجرة التي صدرت في فرنسا، فجميع القوانين السابقة كانت تمنح المهاجرين حقوقاً إنسانية كحق لم شمل الأسرة التي زاد من تعقيدها القانون الفرنسي الجديد أو ما يدعى بقانون(ساركوزي الجديد للهجرة)، فقد ربط إجراءات لم الشمل العائلي للمهاجرين بالمصادر المالية والسكن على أن يكون دخل المهاجر المقيم يعادل الحد الأدنى من الأجر الشهري والذي يصل إلى حوالي(1250) يورو، بالإضافة إلى الإقامة في مسكن ملائم، وأجادت أسر المهاجرين اللغة الفرنسية والتزامهم بقيم الجمهورية الفرنسية، كما تضمن هذا القانون إجراءات الطرد القسري للمهاجرين غير الشرعيين، إذ أمر بترحيلهم مباشرة بعد القبض عليهم من قبل السلطات الأمنية دون إيوائهم أو حجزهم أو محاكمتهم مالم يكون قد ارتكبوا جرائم يعاقب عليها القانون الفرنسي.<sup>5</sup>

كما أعلنت إسبانيا إنها ستطرد كل المهاجرين غير الشرعيين، وعدم توظيف العمال الأجانب لديها باستثناء أصحاب الكفاءات والمهارات، وكذلك في بريطانيا فقد منح قانون الهجرة الصادر عام1971 أجهزة الشرطة

<sup>1</sup>- السرياني، محمد محمود، هجرات قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال، مرجع سبق ذكره، ص188.

<sup>2</sup>-السرياني، محمد محمود، نفس المرجع السابق، ص188.

<sup>3</sup>- التميمي، محمد رضا(2011)، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، دورية دولية متخصصة محكمة في الحقوق و العلوم السياسية، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص260

<sup>4</sup> - التميمي، محمد رضا، نفس المرجع السابق، ص261.

<sup>5</sup>- شبكة المعلومات الدولية(2007)، إشكالية الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي، عن الموقع الإلكتروني: <http://www.shattier.com>

صلاحيات كبيرة لحجز كل من يخترق قانون الهجرة ويدخل البلاد بطريقة غير شرعية، ويتجاوز المدة المسموحة للإقامة فيها.<sup>1</sup>

كذلك ضبط الحدود من خلال التشديد الأمني والاتفاق على نموذج مشترك للتأشيرات للدخول إلى دول أوروبا، ولهذا فقد عمدت الدول الأوروبية إلى إبرام اتفاق (شينجن) في (14/6/1985)، والذي تم تنفيذه في (5/3/1995)، سمح بموجبه لرعايا الدول الموقعة عليه والأجانب المقيمين فيها إقامة قانونية التنقل بحرية بين أراضي هذه الدول دون الحاجة إلى جوازات سفر أو تأشيرات دخول، فقد نصت المادة التاسعة من هذا الاتفاق على أن تتبع الدول الأعضاء سياسة واحدة في منح الأجانب تأشيرات الدخول إليها، وأن تتبنى نظام موحد في رقابة حدودها وأن تتبادل المعلومات بخصوص الأشخاص ممنوعين من السفر أو المطلوبين لدولهم أو دول أخرى.<sup>2</sup>

ووقعت أيضاً اتفاق (شاربروك) في نفس العام وهو مشابه لنظام (شينجن) ويدعو إلى القيام بالتنسيق الإلزامي بين الدول الأعضاء فيما يخص الدخول والإقامة والوصول إلى سوق العمل ومكافحة الهجرة السرية بالتعاون مع بلدان المصدر.<sup>3</sup>

ويتضح من ذلك بأن نظام (شينجن) يتيح للدول الأعضاء فيه صلاحية منع دخول المهاجرين غير الشرعيين الذين يتحايلون للدخول إلى دولة المقصد التي رفضت طلبهم بالسفر إليها، عن طريق اللجوء إلى دولة أخرى للحصول منها على تأشيرة دخول للسياحة، ومنها يتسللون إلى دولة المقصد، فهذا النظام يقوم بربط كافة سفارات الدولة الأعضاء فيه، حتى لا يستطيع من تم رفض منحه تأشيرة دخول من أي دولة من الدول الأعضاء التوجه إلى سفارة دولة أخرى للحصول على تأشيرة دخول يتمكن من خلالها الدخول إلى الدولة التي رفضت استقباله.<sup>4</sup>

وتابعت الدولة الأوروبية جهودها في هذا المجال، وعملت على وضع خطة عمل مشتركة بخصوص الهجرة واللجوء وحرية انتقال الأشخاص من رعاياها ومن المقيمين فيها من الأجانب بشكل قانوني عبر حدودها دون أية شروط أو قيود، وجاء التأكيد على ذلك عبر الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدها كاتفاقية (ماستريخت) التي عقدت عام 1992، ومعاهدة (أمستردام) التي أبرمت عام 1997.<sup>5</sup>

بالإضافة إلى قمة (تمبير) عام 1999 التي أطلقت برنامج أوروبا بخصوص سياسات الهجرة، والذي يتمحور حول سياسات المراقبة لموجات الهجرة الجديدة وسياسات الدمج الداخلية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup>- بو دينار، سمير، تأثيرات الهجرة غير القانونية من أفريقيا على دول العبور، مرجع سبق ذكره، ص9.

<sup>2</sup>- سلام، أحمد رشاد، الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية، مرجع سبق ذكره، ص262.

<sup>3</sup>- خضر، بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مرجع سبق ذكره، ص 103.

<sup>4</sup>- الشيشيني، عزت حمد (2010)، المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، بحث في كتاب (مكافحة الهجرة غير الشرعية)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، ص150.

انظر أيضاً: الدهيمي، الأخضر عمر (2010)، التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، بحث مقدم بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص23.

<sup>5</sup>- Jean- yves carlier (2005) " union européenne : Quelle politique migratoire ?" Revue nouvelle (Bruxelles), no .3 (mars), p .85.

<sup>6</sup>- خضر، بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة باريس (1995-2008)، مرجع سبق ذكره، ص103.

واستمرت الجهود الأوروبية المشتركة للحد من ظاهرة الهجرة وتقليصها إلى أقصى حد ممكن من أجل الحفاظ على أمن واستقرار الدول الأوروبية على اعتبار إن هذه الظاهرة هي مصدر الإرهاب والتطرف فيها، فقد أصدر المجلس الأوروبي في الحادي عشر من كانون الثاني من العام 2005، ما سمي (بالورقة الخضراء) التي تضمنت الإطار العام للسياسة الأوروبية في مجال الهجرة، وتم التأكيد من خلالها على اعتبار العامل الرئيسي الذي يحدد نوعية العمالة المهاجرة، هو متطلبات واحتياجات سوق العمل الأوروبية.<sup>1</sup>

وبالرغم من نجاعة هذه السياسة في إنقاص أعداد طالبي اللجوء، إلا أنها لم تستطيع توفير الأمن للمواطنين وحمايتهم من مخاطر الأعمال الإرهابية، فقد شهدت أوروبا في ظل هذه السياسة العديد من الأعمال الإرهابية كتفجيرات مدريد ولندن، بالإضافة إلى تضاعف أعداد المهاجرين إليها ففي إسبانيا على سبيل المثال أزداد عدد المهاجرين أكثر من (8) مرات خلال الفترة ما بين عامي (1992-2007) قافزاً من (500) ألف إلى (4.200) مليوناً عام 2007 وارتفع في إيطاليا إلى حوالي (30) ضعفاً بين عامي (1970 - 2007) و بما يقرب من (3) أضعاف خلال الفترة ما بين (2000-2007) قافزاً من (1.34) عام 2000 إلى (3.3) مليوناً عام (2007).<sup>2</sup>

ولهذا فقد أدركت الدول الأوروبية إن المعالجة الأمنية لظاهرة الهجرة غير مجدية، لأنها لا تمس الأسباب التي ساهمت في نشوئها، فهناك أسباب قوية هي التي تدفع المهاجرين لترك أوطانهم، ومنها الفقر والبطالة والتخلف وهذه الأسباب يجب معالجتها بشكل فوري عن طريق تقديم الدعم المادي لدول جنوب المتوسط وذلك بتخصيص مبالغ مالية كافية لإقامة مشروعات استثمارية تكون قادرة على امتصاص جزء كبير من البطالة وتحقق لها التنمية، لذلك فقد طلبت إيطاليا من دول الاتحاد الأوروبي تخصيص (1%) من ناتجها المحلي لتقدمه لدول شمال أفريقيا والدول الأفريقية الأخرى لإقامة مشروعات وأعمال ومعالجة البطالة والفقر فيها للحد من الهجرة من الجنوب إلى الشمال، كما خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ (500) مليون يورو عبر برنامج (ميديا) لتحقيق هذا الغرض، إلا أن هذا البرنامج يبدو متواضعاً في إمكانياته بالمقارنة بما تم تخصيصه للدول التي انضمت إلى الاتحاد بعد توسعه والذي يبلغ (10) مليارات يورو لدمج هذه الدول والتي يبلغ عددها عشرة دول.<sup>3</sup>

ويمكننا الاستنتاج مما تقدم أنه رغم تشديد الدول الأوروبية على موضوع ضبط الحدود ومنح التأشيرات وتشديدها في القوانين الخاصة بالهجرة إلا أنها لم تستطع الحد من هذه الظاهرة، لأنه لا يمكن إغلاق الحدود أمام المهاجرين لأن الهجرة سوف تبقى مستمرة إما بشكلها القانوني (لم شمل العائلات) أو بشكلها غير المشروع (الهجرة السرية) أو من خلال الحصول على تأشيرة سياحية أو دراسية، بالإضافة إلى أنه ليس بإمكان أي دولة من دول أوروبا معالجة هذه الظاهرة بشكل فردي دون التعاون والتنسيق مع الدول الأوروبية الأخرى لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها، لأن علاج هذه الظاهرة لا يقتصر على الحلول الأمنية فقط، وإنما يحتاج أيضاً إلى رفق الحلول الأمنية بحلول اقتصادية تكون قادرة على تجفيف مصادر هذه الظاهرة .

<sup>1</sup> - محمود، سامي- بدير، أسامة (2009)، أوروبا والهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد (68)، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة، ص 13.

<sup>2</sup> - خضر، بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مرجع سبق ذكره، ص 106.

وانظر أيضاً: ClaireRodier (2008) Immigration : Le double Jeu de l'Europe ) dans : Bertrand Badie et Sandrine toloti , L'etat du Mandé 2009 . paris . p . 186 .

<sup>3</sup> - بو دينار، سمير، تأثير الهجرة غير القانونية من أفريقيا على دول العبور، مرجع سبق ذكره، ص 9.

## 2- التدابير المتخذة من قبل دول جنوب المتوسط

نتيجة الانتقاد الشديد والضغط المتواصل من قبل الدول الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط، وخصوصاً دول شمال أفريقيا لوقف تدفقات الهجرة غير المشروعة التي تنطلق من أراضيها وإيجاد حلول للحد من هذه الظاهرة ومخاطرها والتي تعتبرها الدول الأوروبية قنبلة موقوتة تهدد أمنها واستقرارها،<sup>1</sup> فقد عملت دول المغرب العربي على اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها كمراقبة الحدود والمعابر، وتزويد خفر السواحل بالمعدات والأجهزة الحديثة والزوارق السريعة، وتطوير أنظمة تبادل المعلومات الخاصة بالهجرة، وسن التشريعات التي تجرم الهجرة غير القانونية، وتعاقب كل من يمارسها أو يعمل بها.<sup>2</sup>

ولهذا فقد أصدرت دول المغرب العربي العديد من التشريعات والقوانين الخاصة بهذه الظاهرة الخطيرة ليس فقط على دول شمال حوض المتوسط، بل وعليها أيضاً، لذلك فقد كانت المملكة المغربية الدولة السبّاقة في إصدار هذه التشريعات، بسبب تأثرها بهذه الظاهرة بحكم قربها من الشواطئ الأوروبية التي لا يفصلها عنها سوى (14) كم،<sup>3</sup> حيث أصدرت القانون رقم (02/03) لعام 2003 الذي يجرم جميع الأنشطة المرتبطة بتهريب الأشخاص والهجرة غير الشرعية، والذي نص على معاقبة كل شخص يغادر التراب المغربي بشكل سري بغرامة مالية تتراوح ما بين (3000-10000) درهم وبالحبس من شهر إلى (6) أشهر، وكذلك معاقبة كل من ينظم أو يسهل لارتكاب هذه الجريمة بالحبس من (6) أشهر إلى (3) سنوات وبالغرامة من (50000-500000) درهم وبالحبس من (10) إلى (15) سنة وبغرامة تتراوح بين (500000-1000000) درهم في حال ارتكاب هذه الجريمة بصفة اعتيادية هذا على الصعيد التشريعي.

أما على الصعيد المؤسسي فقد تم اتخاذ إجراءات مهمين يتعلق الأول منهما بإنشاء مديرية لشؤون الهجرة، ويختص الثاني بمراقبة الحدود لرصد حركة الهجرة الخارجية و منع الهجرة غير الشرعية.<sup>4</sup>

أما في تونس فقد صدر القانون رقم (6) للعام 2004 المشابه للقانون المغربي والذي ينص على معاقبة كل من يمارس الهجرة بالحبس من (3) أشهر إلى (20) عاماً وبغرامة مالية تصل إلى حوالي (100) ألف دينار تونسي، بالإضافة إلى ذلك فقد توسع المشرع التونسي في تجريم كافة عناصر منظومة الهجرة السرية، أي الأشخاص الذين يساهمون في وقوع جريمة الهجرة بمساعدة سابقة أو متزامنة معها أو لاحقة لها،<sup>5</sup> أما الجزائر فإلى وقت قريب لم يكن هناك أي تشريع يعالج مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث كانت وسائل المكافحة تقتصر على حملات التوعية الإعلامية وخطب الأئمة في المساجد، ولكن نتيجة تزايد هذه الظاهرة فيها وتحولها من دولة عبور إلى دولة مصدرة للهجرة، فقد أقر مجلس الوزراء الجزائري في (2008/9/1) مشروع قانون جديد يجرم الخروج غير النظامي من الأراضي الجزائرية بعقوبة تصل إلى (6) أشهر حبساً، و (10) سنوات للمسؤولين عن شبكات

<sup>1</sup>- التميمي، محمد رضا، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مرجع سبق ذكره، ص263.

<sup>2</sup>- السرياني، محمد محمود، هجرات قوارب الموت، موجه سبق ذكره، ص190.

<sup>3</sup>- جو دينار، سمير، تأثيرات الهجرة غير القانونية من أفريقيا على دول العبور، مرجع سبق ذكره، ص10.

<sup>4</sup>- التميمي، محمد رضا، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مرجع سبق ذكره، ص264.

الهجرة غير القانونية، وتزداد العقوبة شدة في حال ارتكابها من قبل شخص يستفيد من تسهيلها بحكم وظيفته كرجال الأمن وحرس الحدود والسواحل.

وكذلك في ليبيا فقد أصدرت العديد من التعديلات على القانون رقم (2) للعام 1987 الخاص بالهجرة ودخول الأجانب، حيث منعت التعديلات التي صدرت دخول الأجانب إلا للعمل، وبناءً على تأشيرة العمل التي تمنحه فرصة ثلاثة أشهر فقط للبحث عن عمل.<sup>1</sup>

ويضاف إلى هذه الإجراءات التي اتخذتها دول جنوب المتوسط، وخصوصاً دول المغرب العربي قيامها باستخدام أسلوب التوعية عن طريق وسائل الإعلام من خلال عرض برنامج إعلامية تبين أخطار الهجرة والنتائج التي تنجم عنها، والتي غالباً ما تكون الموت أو السجن أو الترحيل.<sup>2</sup>

ويبدو مما سبق بأن الإجراءات التي اتخذتها دول جنوب المتوسط للحد من الهجرة غير الشرعية ومخاطرها قد اقتصرت على التدابير الأمنية والتشريعية التي تساعد في الحد من هذه الظاهرة، ولم تتطرق هذه الإجراءات إلى تدابير تساهم في معالجة الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الظاهرة مثل إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية تؤمن من خلالها لشعوبها جميع متطلباتهم واحتياجاتهم السياسية والاقتصادية، كالديمقراطية والحريات والمستوى المعيشي الجيد.

### 3- التدابير المشتركة للحد من الهجرة غير الشرعية

لقد تبين للدول التي تعاني من مشكلة الهجرة غير الشرعية أنه لا يمكن حل هذه المشكلة من خلال الجهود والتدابير الفردية، وإنما يكون الحل من خلال تضافر الجهود فيما بينها للتمكن من معالجة أسباب هذه الظاهرة، ولهذا فقد تم عقد العديد من الاتفاقات الجماعية والثنائية الخاصة بمعالجة هذه المشكلة. ونقوم بعرض أهم هذه الاتفاقات على المستويين الجماعي والثنائي:

#### - الاتفاقات على المستوى الجماعي

##### 1- قمة (5 + 5)

عقدت هذه القمة في تونس عام 2000 بحضور خمس من قادة دول شمال المتوسط، وخمس من قادة دول جنوب المتوسط، لاتخاذ تدابير خاصة بمكافحة الهجرة غير القانونية والاتجار بالبشر، والتي تم التأكيد فيها على ضرورة تبادل المعلومات والخبرات بخصوص الهجرة، ومقاومة شبكات تهريب البشر وتفكيكها، ومساعدة ضحايا هذه الشبكات والقيام بتدريب وتأهيل العاملين في هذا المجال للتمكن من مراقبة الحدود وضبطها،<sup>3</sup> ودعم التشاور والتعاون لإدماج المهاجرين وأسرهم وتمكينهم من ممارسة حقوقهم وواجباتهم في بلدان المهجر، وإثراء الحوار بين الدول المرسل والمستقبل لمعالجة أسباب الهجرة غير الشرعية والحد من تدفقها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - بو دينار، سمير، تأثيرات الهجرة غير القانونية من أفريقيا على دول العبور، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>2</sup> - السرياني، محمد محمود، هجرات قوارب الموت، مرجع سبق ذكره، ص 190.

<sup>3</sup> - محمد نور، عثمان الحسن (2008)، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، مرجع سبق ذكره، ص 87.

<sup>4</sup> - السويسي، فرج، المغرب العربي منطقة هجرة وعبور، مرجع سبق ذكره، ص 29-30.

## 2- بيان الرباط 2006

صدر هذا البيان عن القمة التي عقدت في الرباط بتاريخ (2006/7/13) تلبيةً لطلب نحو (60) دولة إفريقية وأوروبية من أجل مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا، وتم التصديق عليه من قبل (57) وزيراً، (30) من الدول الأوروبية، و (27) من الدول الأفريقية، حيث تم الاتفاق بين الموقعين على التعاون في معالجة مشكلة الهجرة بطريقة شاملة ومتوازنة مع احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين، ودعا هذا البيان المنظمات الدولية بما فيها المفوضية الأوروبية إلى تقديم كل الدعم والمساعدة لتنفيذ الخطة التي تم الاتفاق عليها، والتي تهدف إلى مواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية وحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين ودعم التعاون بين أجهزة الشرطة والسلطات القضائية للحد من الاتجار بالبشر، وتفكيك الشبكات التي تعمل في مجال الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى التأكيد على التعاون من أجل تحسين أحوال المهاجرين المادية من خلال تقديم قروض تشجيعية لهم.<sup>1</sup>

### ب- الاتفاقات على المستوى الثنائي

بالإضافة إلى الجهود المشتركة التي بذلت من قبل دول حوض البحر المتوسط للحد من استمرار تدفق تيارات الهجرة غير المشروعة، فقد تم عقد عدد من الاتفاقات الثنائية بين الطرفين لمكافحة الهجرة السرية والحد من الآثار الناجمة عنها، ومن أهم هذه الاتفاقات نذكر ما يلي:

#### 1- اتفاقية التعاون بين إيطاليا ومصر

تنص هذه الاتفاقية على قيام السلطات المصرية بالعمل على إعادة توطين المصريين المهاجرين الموجودين في إيطاليا على نفقة الجانب الإيطالي، حيث تم تسوية أوضاع الآلاف من المهاجرين المصريين المقيمين بشكل غير شرعي في إيطاليا عام 2006، من خلال تأمين حصة سنوية في سوق العمل الإيطالي تصل إلى حوالي (7000) تأشيرة عمل دائمة وموسمية للعمالة المصرية، وقيام الجانب الإيطالي بموجب هذا الاتفاق أيضاً بتنظيم دورات تدريبية لتأهيل وتدريب العمالة المصرية عند الحاجة لذلك.

#### 2- اتفاقية التعاون بين إيطاليا والجزائر

تم بموجب هذه الاتفاقية ترحيل أكثر من نصف مليون جزائري من المهاجرين غير الشرعيين، وقامت الحكومة الإيطالية بتقديم ألف تأشيرة عمل للجزائريين عام 2008، وبالمثل عام 2009.

#### 3- اتفاقية التعاون بين إيطاليا والجمهورية الليبية

وقعت هذه الاتفاقية في تموز 2003 وهي مذكرة تفاهم بين الطرفين الليبي والإيطالي للحد من الهجرة السرية، تقدم من خلالها الحكومة الإيطالية معدات فنية وأجهزة مراقبة تمكن الحكومة الليبية من ضبط حركة هذه الهجرة والقضاء عليها.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- أمين، سني محمد (2010)، دراسة حول الهجرة غير الشرعية وأسبابها في منطقة المغرب العربي، الموقع الإلكتروني:

[www.maktooblog.com](http://www.maktooblog.com)

<sup>2</sup>- الشيشيني، عزت حمد، المعاهدات والصكوك و المواثيق في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، مرجع سبق ذكره، ص154. انظر أيضاً: عيد، محمد فتحي (2010)، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، بحث في كتاب (مكافحة الهجرة غير المشروعة)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، ص69.

#### 4- اتفاقية التعاون بين إسبانيا والمغرب

وتعتبر هذه الاتفاقية من الاتفاقات الناجحة في مجال مكافحة الهجرة السرية، فقد منحت الحكومة الإسبانية حوالي (3000) تأشيرة عمل للعمال المغاربة لا تتجاوز مدتها أكثر من (9) أشهر وتكون الأفضلية في منح هذه التأشيرات للعمال الذين سبق لهم العمل في إسبانيا.<sup>1</sup>

وعلى الرغم من أهمية هذه الاتفاقات، إلا أنها لم تقدم العلاج الدائم والشفافي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وإنما جاءت بحلول إسعافية مؤقتة ومختزلة وغير كافية لحل مشكلة الهجرة غير الشرعية وتفادي آثارها السلبية على أطرافها المرسل والمستقبل، وحتى على المهاجرين أنفسهم.

ويتضح لنا من خلال ما تقدم أن إجراءات التعاون بين شمال وجنوب المتوسط للحد من الهجرة السرية كانت وقائية، وليست علاجية، لأنها شددت على الجوانب الأمنية أكثر من الجوانب الأخرى التي لها دور أساسي في الحد من هذه الظاهرة، فلم تبذل جهود كافية لتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية في دول جنوب حوض المتوسط، فمعظم اللذين يهاجرون هم هاربون من سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية في بلدانهم.

وفي النهاية نتيجة شعور دول حوض المتوسط، وخصوصاً فرنسا بقصور سياسة إعلان برشلونة في تحقيق أهدافها وعدم تمكن الدول الأوروبية من اتخاذ موقف موحد ومشترك اتجاه ما يحدث في المنطقة، وكذلك تراجع مكانة فرنسا السياسية في المنطقة، فقد تم طرح صيغة تشاركية جديدة مكتملة لمشروع برشلونة أطلق عليها تسمية (عملية برشلونة- الاتحاد من أجل المتوسط) في عام 2008 في أحد خطابات الرئيس الفرنسي السابق (نيكولا ساركوزي)، وكان الهدف من طرح هذه الصيغة التشاركية الجديدة هو بناء السلام وتعميم الازدهار في المنطقة وتقديم المساعدات اللازمة، لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأمن الغذائي والمحافظة على البيئة ... إلخ.<sup>2</sup>

وما يميز هذه الصيغة التشاركية الجديدة عن صيغة إعلان برشلونة، أن الرئاسة فيها تشاركية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط وتمارس بالتوافق والتداول لمدة حددت بسنتين.<sup>3</sup> إلا أنه وعلى الرغم من حداثة هذه المبادرة وعدم اتضاح الكثير من التفاصيل حولها، نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية التي مرت بها الدول العربية في حوض المتوسط الجنوبي (الحركات الاحتجاجية)، يمكننا القول أن هذا المشروع سواء كان متمماً لمشروع برشلونة، أو مستقلاً عنه، فإنه يبقى طرح أوروبي الغاية منه تحقيق مصالح الدول الأوروبية بالدرجة الأولى في المنطقة.

1 - عيد، محمد فتحي، "التجارب الدولية في مجال الهجرة غير المشروعة"، مرجع سبق ذكره، ص 77 .

2 - هيئة الأبحاث القومية، "العرب وأوروبا الواقع وآفاق التطوير"، مرجع سبق ذكره، ص 73.

3 - خضر، بشارة، "أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس"، مرجع سبق ذكره، ص 258.

## الاستنتاجات والتوصيات

### أولاً- الاستنتاجات

من خلال دراسة إعلان برشلونة ودوره في تحقيق الأمن في منطقة حوض البحر المتوسط، يمكن صياغة الاستنتاجات التالية:

#### أ- النتائج على المستوى السياسي والأمني

1. مشروع برشلونة مشروع أوروبي بحت، الغاية من طرحه تحقيق مصالح الدول الأوروبية بالدرجة الأولى، ويلتقي مع مشروع الشرق أوسطية بعدة قواسم مشتركة، مثل إلغاء الهوية القومية للدول العربية، واستبدال النظام القومي العربي بنظام إقليمي قائم على أساس تعدد الثقافات والقوميات، وإلغاء دور الجامعة العربية كمنظمة إقليمية تمثل جميع الدول العربية، واستبدالها بمنظمة أممية تعمل من أجل تحقيق مصالح الدول المؤسسة لها، وضمان بقاء إسرائيل ودمجها بالمنطقة والاعتراف بها كدولة أمر واقع.
2. على الرغم من أن أحد المنطلقات الأساسية للمشروع المتوسطي، التأكيد على حق كل دولة ضمن إطار القواعد القانونية والديمقراطية في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي، إلا أن هذا الحق قد تراجع عندما أكد الاتحاد الأوروبي في أحد مضامين الشراكة الاقتصادية والمالية على المزيد من الحرية الاقتصادية والمزيد من دعم القطاع الخاص، وهذا في واقع الأمر يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول ذات العلاقة.
3. دخول دول الاتحاد الأوروبي في مفاوضات الشراكة كتكتل إقليمي واحد قوي ومتماسك، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، بينما دخلت الدول العربية المتوسطية هذه المفاوضات بشكل فردي كلاً على حدة.
4. هدفت أوروبا (فرنسا-ألمانيا) من طرح مشروع الشراكة، إلى استعادة دورها السياسي والاقتصادي في المنطقة، من خلال تعزيز النزعة الاستقلالية لأوروبا وتحريكها تدريجياً من الضغوط الأمريكية.
5. ضعف الدور الأوروبي في إيجاد حل عادل وشامل للصراع العربي-الإسرائيلي ناتج عن غياب الموقف الأوروبي الموحد اتجاه القضايا العربية، وخصوصاً قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، بالإضافة إلى رفض الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لأي دور أوروبي في هذا المجال.
6. توجد لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مصالح واحدة ومشتركة، تتمثل في المحافظة على الأنظمة الموالية لها، والحد من انتشار الأفكار المتطرفة، وتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل دون المساس بأمن واستقرار إسرائيل.



7. تلتقي مواقف القوى ذات المصالح الجيوسياسية في منطقة حوض البحر المتوسط، مع الموقف الإسرائيلي في قناة معاداة الحوار، والرغبة في إفشاله، لأنه يؤدي إلى الإضرار بمصالحهما.

8. غياب الموقف العربي الموحد اتجاه القضايا العربية المؤثرة على أمن واستقرار منطقة حوض البحر المتوسط وخصوصاً قضية الصراع العربي الإسرائيلي والحد من الإرهاب.

9. عجز إعلان برشلونة عن تحقيق أهدافه في إيجاد حلول للمشكلات التي تخل بأمن واستقرار منطقة حوض البحر المتوسط والمتمثلة بالإرهاب، والصراع العربي الإسرائيلي، والهجرة غير الشرعية.

10. غياب الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحقيقية في دول حوض المتوسط الجنوبي، جعل من هذه المنطقة بيئة مناسبة لنمو الأفكار المتطرفة وظهور الحركات الإرهابية.

### ب- النتائج على المستوى الاقتصادي

1. شمولية الاقتصاد العالمي فرضت على دول الاتحاد الأوروبي العمل على إيجاد منطقة تكون بمثابة سوق لتصريف منتجاتها، ومصدراً مضموناً لتأمين موارد طاقتها، لكي تتمكن من منافسة التكتلات الاقتصادية الكبرى.

2. تأثير قيام منطقة التجارة الحرة سلباً على اقتصادات الدول العربية المتوسطة في المدى القصير، نتيجة فقدانها لسياساتها الحمائية اتجاه دخول البضائع والمنتجات الأوروبية إلى الأسواق المتوسطة، لأن التبادل الحر يفترض إلغاء التفضيل الأحادي الطرف الذي أقرته اتفاقات الحوار العربي الأوروبي منتصف السبعينيات.

3. على الرغم من أهمية المعونات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لدول جنوب المتوسط، إلا أنها دون المستوى المطلوب لتمكين هذه الدول من إجراء إصلاحات هيكلية وتطوير اقتصاداتها بالمقارنة بالمبالغ المخصصة لدول أوروبا الوسطى والشرقية.

4. وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوروبية ودول جنوب وشرق المتوسط، مما يجعل ارتفاع هذه الأخيرة إلى مستوى التنافس مع الدول الأوروبية أمراً صعباً.

5. وجود علاقة ذات تأثير متبادل بين التنمية، وهجرة الكفاءات العلمية، فعندما تكون الدول العربية عاجزة عن إيجاد الظروف المناسبة لوقف هذه الهجرة، فإن ذلك يزيد من هجرة الكفاءات العربية للخارج بحثاً عن حياة أفضل، وهذا بدوره يؤثر بشكل واضح على معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، مما يعني حرمان الدول العربية من ثروة هامة قادرة على تطويرها.

6. إن أهداف إعلان برشلونة الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية تلتقي مع فكرة الشرق الأوسط الجديد من حيث التعاون الاقتصادي وإدخال إسرائيل في شراكة مع دول المنطقة وإدماجها معها في المنظومة المتوسطية والشرق أوسطية.

## ج- النتائج على المستوى الثقافي والاجتماعي

1. رغم الأهمية الحضارية والثقافية لمنطقة حوض البحر المتوسط، إلا أنها لم تحظَ في محور الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية بتركيز الطرف الأوروبي على هذا الجانب كثيراً.
2. عدم الإشارة إلى حرية انتقال الأشخاص بين صفتي البحر المتوسط الشمالية والجنوبية، رغم التطرق إلى حرية انتقال البضائع والسلع، بسبب تخوف الدول الأوروبية من ازدياد تيارات الهجرة من دول جنوب المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي ونشر الفكر الأصولي المتطرف فيها.
3. لا يزال الجانب الأوروبي يسعى من خلال دعمه لجوانب التغيير في المجتمعات المتوسطة (حقوق الإنسان، دور المرأة، الديمقراطية) لتكوين صورة طبق الأصل عن رؤيته لها في المجتمعات الغربية، متجاهلاً خصوصية هذه المجتمعات الثقافية والدينية والاجتماعية.
4. لا تزال صورة العربي المسلم في أذهان الكثير من الأوروبيين، وفي الكتب المدرسية ووسائل الإعلام الأوروبية مشوهة وغير حقيقية، ولا يزال الأوروبي ينظر إلى العربي المسلم على أنه متخلف ومتطرف وإرهابي.
5. رغم تقليص حجم الهجرة النظامية من دول جنوب المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي نتيجة التشدد في الإجراءات الخاصة بالهجرة، إلا أن هذه الإجراءات زادت من حجم الهجرة غير الشرعية باتجاه الدول الأوروبية.
6. إن أهداف إعلان برشلونة لم تتحقق بشكل كامل نتيجة ما تم ذكره من نتائج لهذا البحث، ونتيجة البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتخلفة التي تعيشها الدول العربية المتوسطة.

## ثانياً - التوصيات

1. تأسيس اتحاد اقتصادي عربي على غرار الاتحاد الأوروبي، وتفعيل دور الجامعة العربية على المستوى الدولي والإقليمي، للحد من تهميش الدور العربي الجماعي في ممارسة أي دور إقليمي في المنطقة، ولكي يجعل من أي تعاون تطرحه أوروبا أو أي دول أخرى عبر سياساتها الاقتصادية تعاوناً فعالاً لا يكون فيه الجانب العربي متلقي يقبل كل ما يعرض عليه، وأن يكون له دور في رسم سياسة المنطقة.
2. تعزيز الديمقراطية في الأنظمة العربية القائمة، من خلال تسهيل المشاركة الشعبية في العمليات الانتخابية، وفي الرقابة الشعبية على عمل القيادات وإجراء تقييم لأعمالها ومحاسبتها، وإيجاد آلية للتغيير وفق مبدأ تداول السلطة.
3. وضع استراتيجية عربية للتنمية الاقتصادية ضمن نظام اقتصادي يخدم المتطلبات العربية، ويؤمن استقلالية النشاط الاقتصادي العربي ويحد من التبعية للخارج.
4. على الدول العربية الأطراف في اتفاقيات الشراكة أن تستفيد بقدر الإمكان من المعونات المالية والتقنية الأوروبية التي أكد عليها إعلان برشلونة خصوصاً، فيما يتعلق بنقل التقنيات الحديثة وتوابع قاعدتها الإنتاجية.

5. أن يكون توزيع المساعدات المالية على أساس تنافسي مرتبط بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التي يقوم بها كل بلد من البلدان المتوسطة.
6. قيام دول جنوب المتوسط بإجراء الإصلاحات المناسبة في المجالات السياسية والاقتصادية، والإدارية، وفي مجال التربية والتعليم وخلق فرص عمل جديدة للحد من هجرة كفاءاتها العلمية والمهنية للخارج والاستفادة منها في الداخل، وكذلك للحد من تدفقات تيارات الهجرة غير الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى دول أوروبا.
7. قيام دول الاتحاد الأوروبي باتخاذ موقف موحد ومشارك اتجاه القضايا العربية، وقيامها بأخذ دور فاعل وحيادي لحل قضية الصراع العربي- الإسرائيلي وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.
8. تفعيل العمل العربي المشترك من خلال إصلاح الجامعة العربية وتفعيل دورها على المستوى الدولي والإقليمي، واتخاذ موقف عربي موحد اتجاه القضايا المؤثرة على أمن واستقرار المنطقة.
9. عقد مؤتمر دولي لتحديد مفهوم الإرهاب والتمييز بينه وبين النضال المشروع، وتكثيف الجهود الدولية للحد من آثاره، من خلال معالجة الأسباب والعوامل التي أدت إلى ظهوره.
10. تفعيل دور وسائل الإعلام وتكثيف عمليات الحوار والتشاور بين ضفتي البحر المتوسط لتحسين صورة العربي المسلم أمام الرأي العام الأوروبي.

## مراجع البحث

### أولاً - الكتب العربية

1. القرآن الكريم، سورة قريش، الآية 3,4.
2. أحمد، رفعت سيد(1993)،"الصراع المائي - الأبعاد الكاملة للصراع حول الماء بين العرب و إسرائيل\_ الواقع والمستقبل"، ط1، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة.
3. إلياس، رزق(2003)،"المكون العسكري للأمن القومي العربي"، بحث من كتاب الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 أيلول 2001، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.
4. باترك، سيل(1988)،"الأسد والصراع على الشرق الأوسط"، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، بيروت.
5. البداينة، نياض موسى(2010)، التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
6. بينتافيريرو - فالندر(2001)،"برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكانته والقضاء عليه"، منشورات إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، نيويورك.
7. الترتوري، محمد عوض - جويحان، أغادير عرفات(2006)،"علم الإرهاب الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب"، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن.
8. توفيق، سعد حقي(2003)،"علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي و العشرين"، دار وائل للنشر، عمان.
9. جابر، زايد محمد(2008)،"الجنور الفكرية العقيدية للإرهاب"، ط1، مركز البحوث والمعلومات، وكالة الأنباء اليمنية(سبأ).
10. الحاج، علي(2005)،"سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
11. حبيب، هاني(2003)،"الشراكة الأوروبية - المتوسطية ما لها وما عليها وجهة نظر عربية"، ط2، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، دمشق.
12. حسين، غازي(1995)،"الصراع العربي الإسرائيلي والشرعية الدولية"، مطبعة الكاتب العربي، دمشق.
13. الحمش، منير(1999)،"أوراق في الاقتصاد السياسي الأزمة الاقتصادية الراهنة"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
14. حيدر، لطف الله(2002)، " الصهيونية وفلسطين دراسة تاريخية"، ط1، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
15. خضر، بشارة(2003)،"أوروبا و فلسطين من الحروب الصليبية حتى اليوم"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
16. خضر، بشارة(1993)،"أوروبا والوطن العربي(القراية والجوار)"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

17. خضر، بشارة(2010)،"أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس(1995-2008)"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
18. الراشد، صالح(2005)،"سورية والاتحاد الأوروبي المتوسطية ومشقة الجوار"، دار الصديق للطباعة والتوزيع، دمشق.
19. زاهر، أحمد فاروق(2008)،"جرائم الاحتيايل والإجرام المنظم"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
20. سرحان، محمد علي(2002)،"اللوبي الصهيوني العالمي والحلف الاستعماري(دور مجموعات الضغط واللوبي الصهيوني في قضايا السياسة في المنطقة والعالم"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
21. السرياني، محمد محمود(2010)،"هجرات قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الشمال والجنوب"، بحث في كتاب مكافحة الهجرة غير الشرعية، ط1، الرياض.
22. سعيد، محمد قدري(2004)،"انتشار منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: النظم الدولية لمنع الانتشار والتجارة الإقليمية"، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، جنيف.
23. سلام، أحمد رشاد(2010)،"الأخطار الظاهرة و الكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية"، كتاب مكافحة الهجرة غير المشروعة، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
24. السماك، محمد(2000)،"الاستغلال الديني في الصراع السياسي"، دار النفائس، بيروت.
25. السويدان، طارق(2009)،"فلسطين التاريخ المصور - دراسة تاريخية متسلسلة منذ بدء التاريخ وحتى أحداث الساعة بالصورة"، ط8، شركة الإبداع الفكري، الكويت.
26. شعبان، أحمد بهاء الدين(2003)،"بين الإرهاب والمقاومة، بحث في كتاب (الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 أيلول / 2001)"، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة.
27. الشلبي، جمال(2000)،"العرب وأوروبا - رؤية سياسية معاصرة"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
28. الشيشيني، عزت حمد(2010)،"المعاهدات و الصكوك و الموائيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية"، بحث في كتاب (مكافحة الهجرة غير الشرعية)، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
29. صارم، سمير(2000)،"أوروبا والعرب في الحوار إلى الشراكة"، دار الفكر، دمشق.
30. عباسي، قصي عدنان(1999)،"عملية السلام - من مدريد حتى صعود باراك"، دار الماجد للطباعة و النشر والتوزيع، دمشق.
31. عرفة، محمد السيد(2009)، " تجفيف مصادر تمويل الإرهاب"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
32. عوض، محمد محي الدين(2006)،"الاتجاهات العالمية للإرهاب"، في مجموعة مؤلفين: الإرهاب والقرصنة البحرية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

33. عيد، محمد فتحي(2010)،"التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة"، بحث في كتاب (مكافحة الهجرة غير المشروعة)، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
34. عيد، محمد فتحي(2005)،"الإرهاب و المخدرات"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
35. غانم، عبد الله عبد الغني(2002)، "المهاجرون دراسة سوسيو انترولوجية"، المكتب الجامعي الحديث، ط1، الإسكندرية.
36. فياض، علي(2003)،"الإرهاب وحق المقاومة تباين المفهوم واختلاف التكيف القانوني"، عن كتاب، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث(11/أيلول/2001)، لمجموعة من الباحثين، مكتبة مدبولي، القاهرة.
37. الفيل، محمد رشيد(2000)،"الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنولوجيا"، ط1، دار مجدلاوي.
38. كامل، عثمان(1994)،"أمن البحر المتوسط وأثره على العالم العربي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، مركز الدراسات العربي الأوروبي، باريس.
39. كداوي، طلال محمود(2000)،"الإنفاق العسكري الإسرائيلي(1965 - 1990)"، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
40. كمال، محمد مصطفى - نهرا، فؤاد(2001)،"صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية"، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
41. الكيلاني، هيثم(2000)،"الأمن القومي العربي \_ في المؤتمر القومي العربي حالة الأمة العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
42. قيراط، محمد مسعود(2011)،"الإرهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقارنة إعلامية"، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
43. محمد نور، عثمان الحسن \_ المبارك، ياسر عوض الكريم(2008)،"الهجرة غير المشروعة والجريمة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض.
44. المحمود، عباس أبو شامة عبد(2003)،"جرائم العنف و أساليب مواجهتها في الدول العربية"، ط1، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
45. المحميد، زهير عبد الهادي(2005)،"المفاوضات العربية مع الكيان الصهيوني وسياسة التهويد و أرض الواقع، حركة التوافق الوطني الإسلامي"، مكتب الدراسات الاستراتيجية، الكويت.
46. موسى، مصطفى محمد(2010)،"التكديس السكاني العشوائي والإرهاب"، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
47. المياح، عبد اللطيف علي - الطائي، حنان علي(2003)،" ثورة المعلومات و الأمن القومي العربي"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

48. الناصر، ناصر عبيد(2003)،"الأمن الغذائي بوصفه أحد مكونات الأمن القومي العربي"، ندوة عن الأمن القومي العربي في عالم متغير عبد أحداث(11أيلول/2001)، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، مكتبة مدبولي.
49. نافعة، حسن(2004)، "الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربياً"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.
50. نهرا، فؤاد - كمال، محمد مصطفى(2001)،"صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية"، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.
51. هوب، هانلور(2004)،"انتشار منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: النظم الدولية لمنع الانتشار والتجارب الإقليمية"، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، جنيف.
52. يوسف، حسن يوسف(2010)،"الجريمة المنظمة الدولية والإرهاب الدولي"، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة.

#### ثانياً - الدوريات و الأبحاث

1. أبو الخير، كارن(2010)،"ملاح الجدل الأوروبي حول الهجرة و الإسلام"، مجلة السياسة الدولية، المجلد (45)، العدد(182).
2. أبو العينين، سامح(2009)،" إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل و الاتفاقيات ذات الصلة"، مجلة السياسة الدولية، العدد(177)، المجلد(44).
3. أبو العينين، سامح(2010)،"جهود منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، المجلد(45)، العدد(180)، القاهرة.
4. أبو راشد، عبد الله(2001)،"الصراع العربي - الإسرائيلي و انعكاساته على التعاون العربي - الأوروبي"،مجلة شؤون عربية، العدد(106).
5. أبو عامر، عدنان(2010)،"تبادل الأسرى بين المقاومة و إسرائيل .. السياقات والنتائج"، مجلة السياسة الدولية، المجلد(45)، العدد(182)، القاهرة.
6. أبو عامود، محمد سعد(2001)،"الانتفاضة الفلسطينية(1987- 1990) وانتفاضة الأقصى (دراسة تحليلية مقارنة)"، مجلة السياسة الدولية، العدد(143).
7. أحمد، عادل محمد(2010)،"واقع و آفاق الاهتمام العربي بالطاقة النووية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (182)، المجلد (45)، القاهرة.
8. الأحمر، سمر(2001)،"السلاح النووي الإسرائيلي ، أداة للعدوان"، مجلة معلومات دولية، العدد(67)، دمشق.
9. آر. كيه، رامازاني(1996)،"الشراكة الأوروبية المتوسطية : إطار برشلونة"، دراسات عالمية العدد(22)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

10. الأسرج، حسين عبد المطلب(2006)،"الآثار الاقتصادية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على لبنان"، مجلة شؤون عربية، العدد(127).
11. أليساندرو فيجيس(2003)،"مستقبل الناتو وتوسعه شرقاً وفي البحر المتوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد(152)، المجلد(38)، القاهرة.
12. إيبرهارد كينلي(2010)،"أوروبا والإصلاح السياسي جنوب المتوسط - رؤية تقييمية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد(45)، العدد(182)، القاهرة.
13. البرصان، أحمد سليم(2006)،"تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الاستراتيجي الغربي"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد(3)، العدد(3)، الشارقة.
14. بسيم، وفاء(1999)،"التعاون الأورو - متوسطي(عملية برشلونة)"، مجلة السياسة الدولية، العدد(138).
15. بشير، هشام(2010)،"الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا(أسبابها - تداعياتها - سبل مواجهتها)"، مجلة السياسة الدولية، العدد(179)، المجلد(45).
16. بودينار، سمير(2008)،"تأثيرات الهجرة من أفريقيا على دول العبور(دراسة حالة المغرب العربي)"، ورقة مقدمة لندوة الهجرة العربية الأفريقية إلى الخارج: مشكلات و حلول، جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة.
17. بيبيرس، سامية(2004)،"الشراكة الأوروبية المتوسطية وحوار الثقافات"، مجلة السياسة الدولية، العدد(155).
18. البيومي، جمال الدين(2010)،"العلاقات الأوروبية المتوسطية وتحديات المستقبل"، مجلة السياسة الدولية، العدد(182).
19. التميمي، محمد رضا(2011)،"الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، دورية دولية متخصصة محكمة في الحقوق والعلوم السياسية، تصدر عن جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
20. التوني، ناجي(2002)،"آثار اتفاقيات المشاركة الأوروبية - المتوسطية على التجارة في البلدان الإسلامية"، مجلة المال و الصناعة، العدد(20).
21. الجبر، محمد(2007)،"معوقات الحوار بين العرب والغرب"، مجلة شؤون عربية، العدد(129).
22. الجمال، أحمد مختار(2004)،"الأسس الفكرية لحوار حضاري بين العرب والغرب"، مجلة شؤون عربية، العدد(118).
23. حرب، أسامة الغزالي(2002)،"لحظات حاسمة في الصراع العربي الإسرائيلي"، مجلة السياسة الدولية، المجلد(37)، العدد(148)، القاهرة.
24. الحروب، خالد(2010)،"الجاليات العربية في الغرب: نحو تفكك عقلية الجيتو الاختياري"، مجلة شؤون عربية، العدد(141).
25. حسين، غازي(2006)،"حق العودة والقانون الدولي"، مجلة الفكر السياسي، العدد(24)، دمشق.



26. حماد، إبراهيم(1997)،"البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية"، مجلة السياسة الدولية، العدد(129)، القاهرة.
27. حوران، حامد(2001)،"سياسة الولايات المتحدة نحو العرب المصالح الاقتصادية أولاً - امتعاض من الشراكة الأوروبية المتوسطة ومعاداة لمشروعات التكامل العربي"، مجلة معلومات دولية، العدد(67)، دمشق.
28. حيدر، محمود(2005)،"مفهوم الحوار في إشكاليات الاختلاف والتواصل ونظام القيم"، مجلة الفكر السياسي، العدد(21).
29. ديب، سنان علي - وآخرون(2004)،"هجرة العقول والكفاءات الفنية والآثار الناجمة عنها"، مجلة بحوث جامعة تشرين، المجلد(26)، العدد(2).
30. سليم، محمد السيد(2010)،"الاتحاد الأوروبي والصراع العربي - الإسرائيلي- فاعلية غائبة"، مجلة السياسة الدولية، المجلد(45)، العدد(182)، القاهرة.
31. سليمان، عادل(2003)،"حرب أكتوبر و تجربة التنسيق العسكري المصري - السوري (الإطار- المحددات - النتائج و الدروس)"، مجلة السياسة الدولية، العدد(154)، القاهرة.
32. سليمان، عادل(2004)،"التوازن العسكري في الشرق الأوسط 2004"، مجلة السياسة الدولية، العدد(155)، القاهرة.
33. الشرع، منذر(2004)،"اتفاقية الشراكة الأردنية - الأوروبية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد(3).
34. شوقي، ممدوح(1997)،"الأمن القومي والعلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد(127)، القاهرة.
35. عبد الحليم، أحمد(2000)،"الانسحاب العسكري الإسرائيلي من لبنان: الدروس والدلائل"، مجلة السياسة الدولية، العدد(141)، القاهرة.
36. عبد السلام، محمد(2010)،"إشكاليات رمادية أمام منع انتشار الأسلحة النووية"، مجلة السياسة الدولية، العدد(180)، المجلد(45).
37. عبود، ذو الفقار، وآخرون(2007)،"الحروب العسكرية في منطقة المشرق العربي و دورها في عدم الاستقرار الاقتصادي"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية المجلد(29) العدد(2).
38. عتريسي ، طلال(2007)،"الشباب العربي بين هجرتين"، مجلة شؤون عربية، العدد(132).
39. العص، جمال، وآخرون(2006)،"هجرة الكفاءات العلمية العربية(النقل المعاكس للتكنولوجيا)"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(28)، العدد(1).
40. عطوان، خضر عباس(2006)،"وضع العرب في النظام الدولي سياسات اندماج إيجابي أم سياسات دمج قسري"، مجلة شؤون عربية، العدد(127).

41. عطيرة، عبير سليمان(2005)،"إعادة هيكلة الاقتصاد السوري لدخول اقتصاد السوق و منظمة التجارة العالمية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد(27)، العدد(1).
42. عكاشة، سعيد(2002)،"المبادرة الأوروبية في الشرق الأوسط خريشات في جدار صلب(رؤية عربية)"، مجلة السياسة الدولية، العدد(148).
43. الغناني، خليل(2006)،"النظام العربي من البنيوية إلى التفكيك - قراءة في انعكاسات الحرب الإسرائيلية على لبنان"، مجلة شؤون عربية، العدد(127).
44. عنتر، عبد النور(2005)،"تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، مجلة السياسة الدولية، العدد(160)، المجلد(40)، القاهرة.
45. العودات، حسين(2009)،"مبادرة السلام العربية .. مشروع جاد يبحث عن شريك"، مجلة شؤون عربية العدد،(138).
46. العوران، أحمد فراس(2002)،"الشراكة الأوروبية - المتوسطة من خلال اتفاقية الشراكة الأوروبية الأردنية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد(18)، العدد(1).
47. غالي، إبراهيم(2004)،"الاتحاد الأوروبي: استراتيجية للدفاع المشترك"، مجلة السياسة الدولية، العدد(156)، القاهرة.
48. فضل الله، حامد(2008)،"المسلمون والعرب وإشكالية الاندماج في المجتمع الألماني"، مجلة المستقبل العربي، العدد(350).
49. فياض، علي(2001)،"الانتفاضة في التجربة النضالية الفلسطينية - انتفاضة الأقصى: النموذج الأكثر حيوية و خطورة"، مجلة معلومات دولية، العدد(67)، دمشق.
50. فيجس، إيلساندرو(2010)،"تحديات الديموجرافيا ومشاكل المهاجرين في أوروبا"، مجلة السياسة الدولية، العدد(182)، المجلد(45).
51. قرني، بهجت(2003)،"ما هي شروط صنع القرار الناجح: قراءة لحرب أكتوبر في عيدها الثلاثين"، مجلة السياسة الدولية، العدد(154)، القاهرة.
52. كاخيا، إبراهيم إسماعيل(2004)،"ضبط التسليح في المنطقة وأثره على التوازن الاستراتيجي العربي الإسرائيلي"، مجلة الفكر السياسي، العدد(20)، دمشق.
53. كياي، ماجد(2006)،"الغزو الإسرائيلي للبنان : أبعاده و انعكاساته"، مجلة شؤون عربية، العدد(127).
54. الكيلاني، هيثم(2004)،"الأمن القومي العربي والتحديات التي تواجهه"، مجلة الفكر السياسي، العدد(20)، دمشق.
55. مارقين، ستيرون(2008)،"حروب طويلة المدى، ترجمات استراتيجية"، سلسلة أوراق شهرية المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد(39)، دمشق.

56. ماركو، جون (2002)، "أوروبا و الشرق الأوسط: رغبة تنتظر القدرة (رؤية فرنسية)"، مجلة السياسة الدولية، العدد (148)، المجلد (37)، القاهرة.
57. مالكي، إمام (2006)، "المواطنة بين الدولة والمجتمع"، مجلة الديمقراطية، العدد (24).
58. مالكي، إمام (2007)، "الأبعاد المنظورة وغير المنظورة للإرهاب في البلاد العربية"، مجلة شؤون عربية العدد (131).
59. مبيضين، مخلص (2007)، "محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية بعد معاهدة ماستريخت عام 1993"، مجلة المنارة، المجلد (13)، العدد (4)، الأردن.
60. محافظة، علي (2005)، "العلاقات الأوروبية - العربية: الروابط والمصالح والمحاذير"، مجلة شؤون عربية، العدد (121).
61. محمد، أحمد (2002)، "مشكلة المياه العربية والدور الأمريكي"، مجلة الفكر السياسي، العدد (15).
62. مرسي، مصطفى عبد العزيز (2004)، "توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً وأثره على معدلات الهجرة من الدول العربية جنوب البحر الأبيض المتوسط"، مجلة شؤون عربية، العدد (119).
63. مرسي، مصطفى عبد العزيز (2010)، "متغيرات سياسات الهجرة إلى الغرب ووضع المهاجرين العرب وعلاقاتهم بالأوطان الأم"، مجلة شؤون عربية، العدد (141).
64. مسعود، عادل (2005)، "الصراع العربي - الإسرائيلي : إشكاليات وقف إطلاق النار"، مجلة السياسة الدولية المجلد (40)، العدد (160).
65. مصطفى، نادية محمود (2005)، "أبعاد الدور السياسي لأوروبا و حدوده: إشكالية الاستمرارية و التغيير"، مجلة شؤون عربية، العدد (121).
66. مفلح، عصام (2000)، "القدس و الصراع العربي - الإسرائيلي الواقع و المستقبل"، مجلة معلومات دولية، العدد (65)، دمشق.
67. مفلح، عصام (2002)، "مفهوم الإرهاب و الموقف الدولي من إرهاب الدولة وإرهاب المنظمات"، مجلة الفكر السياسي، العدد (17).
68. المكيمي، هيلة حمد (2010)، "الأقليات المسلمة في هولندا ومشاكل الاندماج"، مجلة السياسة الدولية، العدد (182)، المجلد (45).
69. ملندي، ماهر (2009)، "خارطة الطريق - بين النص والتطبيق"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد (25)، العدد الثاني.
70. نصار، إبراهيم (2000)، "الاستيطان الإسرائيلي في القدس"، مجلة معلومات دولية، العدد (65)، دمشق.
71. النواوي، نيرمين (2000)، "الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط"، مجلة السياسة الدولية، العدد (142)، مؤسسة الأهرام، القاهرة.
72. نوفل، أحمد سعيد (2003)، "توجيهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية و عملية السلام"، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد (25).

73. الهواري، عبد الرحمن رشدي، "التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط من منظور مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية وواشنطن (CSIS) عن عام (2000)"، مجلة السياسة الدولية، العدد (143)، القاهرة.
74. هيئة الأبحاث القومية (2009)، "العرب وأوروبا الواقع وآفاق التطوير"، سلسلة ملفات عربية، العدد (3).
75. ياسين، السيد (2006)، "البحر الأبيض المتوسط باعتباره منطقة استراتيجية"، محاضرة في مركز بحوث البحر الأبيض المتوسط، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.
76. يوري ياكوفيتس - بوريس كوزيك (2009)، ترجمة: تائر زين الدين - فريد حاتم الشحف، "حوار الحضارات"، مجلة الفكر السياسي، العدد (34-35).
77. البند الثالث من نص الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، الموقعة في (22 / 4 / 1998) في مقر الجامعة العربية بالقاهرة.
78. الرشدان، عبد الفتاح (2010)، "المواقف الفلسطينية والعربية من الدور الأوروبي في تسوية القضية الفلسطينية"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر السياسة الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
79. فرج، فرج عبد الفتاح (2008)، "تدني مهارات المهاجرين و مشكلة عدم الاندماج"، ورقة مقدمة لندوة: الهجرة العربية الأفريقية إلى الخارج: مشكلات وحلول، جامعة الدول العربية (إدارة المغتربين العرب) بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة.
80. توفيق، روية (2007)، "هجرة أبناء الشمال الأفريقي إلى أوروبا: تحليل للأسباب والدوافع"، ورقة مقدمة لندوة (المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي)، جامعة الدول العربية (إدارة المغتربين العرب) بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة.
81. بدر، عزيزة محمد علي (2007)، "تيارات الهجرة إلى أوروبا وملاحم التركيب الديموغرافي للمغتربين - حالة شمال أفريقيا الدلالات والنتائج"، ورقة مقدمة لندوة (المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي)، جامعة الدول العربية (إدارة المغتربين العرب) بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة.
82. الخواجة، علا (2007)، "الدور الاقتصادي لتحويلات المهاجرين (بالتطبيق على دول شمال أفريقيا)"، ورقة مقدمة لندوة: (المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي) جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الدراسات المصرية الأفريقية بجامعة القاهرة.
83. علي، علي عبد القادر (2009)، "ملاحظات حول تحديات الأمن الاقتصادي في الدول العربية"، ورقة مقدمة خلال ورشة عمل حول (التنمية الاجتماعية من أجل رؤية جديدة للأمن الإنساني في البلاد العربية ودول الشرق المجاورة) التي نظمتها اللجنة القطرية الوطنية لحقوق الإنسان والمؤسسة العربية للديمقراطية بالتعاون مع منظمة لا سلم بدون عدالة و شبكة الشراكة من أجل الحوار الديمقراطي، خلال الفترة 12 - 13 أكتوبر، الدوحة.
84. العيساني، علي بن أحمد (2006)، "الهجرة في حوض المتوسط"، أعمال الندوة الثالثة الخاصة ب (مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار وسياسة الجدار)، مركز جامعة الدول العربية، تونس.

85. أبو هدبة، أحمد(2009)،"الحرب الإسرائيلية السابعة"، مجلة شؤون الأوسط، العدد(131) بيروت
86. إدريس، أحمد(2010)،"قضاء بيت العرب - الشراكة الأورو متوسطة نظرة تقييمية"، مركز جامعة الدول العربية، تونس.
87. حبيب، مطانيوس(2005)،"الاتحاد الأوروبي والصراع العربي الإسرائيلي"، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا استراتيجية، العدد(50).
88. علوي، مصطفى(2005)،"الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي"، سلسلة مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد(4) ، القاهرة.
89. عودات، حسين(2003)،"صورة الآخر النمطية أوروبياً وعربياً"، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا راهنة، العدد(9).
90. لطفي، عامر(1997)،"الدائرة المتوسطة - العلاقات العربية الأوروبية في ظل إطار برشلونة"، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد(9).
91. لكريني، إدريس(2006)،"المهاجرون المغاربة في أوروبا و سؤال الاندماج"، ورقة مقدمة للندوة الثالثة حول مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار وسياسة الجدار، الأمانة العامة للجامعة العربية، مركز جامعة الدول العربية، تونس.
92. محمود، سامي - بدير، أسامة(2009)،"أوروبا و الهجرة غير المنظمة في مصر بين المسؤولية والواجب"، سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية، العدد(68)، مركز الأرض لحقوق الإنسان، القاهرة.
93. المهنا، عيسى سامي(2004)،"آثار هجرة وتهجير العلماء والمهنيين العرب"، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية قضايا راهنة، العدد(1).
94. موسى، آمال(2006)،"من هجرة المكان إلى المكانة"، ورقة مقدمة لأعمال الندوة الثالثة حول مستقبل الهجرة ما بين سياسة الجوار وسياسة الجدار، تونس.
95. نوفل، أحمد سعيد(2003)،"توجهات الاتحاد الأوروبي نحو القضية الفلسطينية وعملة السلام"، دراسات شرق أوسطية، العدد(25).
96. الدهيمي، الأخضر عمر(2010)،"التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة"، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
97. كنفاني، نعمان(2000)،"علاقة فلسطين بالاتحاد الأوروبي: الإطار الحالي والعلاقة المستقبلية"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، القدس.
98. معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح(2004)،"إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط - النظم الدولية لمنع انتشار والتجارب الإقليمية"، جنيف

### ثالثاً- الرسائل العلمية

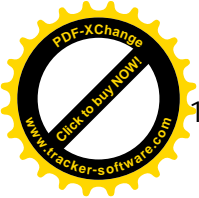
1. تيقموني، إبراهيم (2005)، "المغرب في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة"، التوافق والتنافس الفرنسي - الأمريكي أنموذجاً، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.
2. حمدان، عصام (2009)، "دور الاتحاد الأوروبي في التنمية السياسية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة (1991-2007)"، رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
3. بازرجي، ريم (2008)، "العلاقات العربية الفرنسية مع التركيز على الشراكة الأوروبية المتوسطية"، رسالة قدمت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
4. السرحان، صايل فلاح مقداد (2001)، "أثر توسيع حلف الأطنطي على الأمن القومي العربي (1990-2000)"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة آل البيت - معهد بيت الحكمة.
5. هويس، ناصر أحمد (2005)، "سورية بين تحديات الشراكة الأوروبية - المتوسطية وأزمة التكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الدولية"، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة حلب.
6. كاتب، أحمد (2001)، "خلفيات الشراكة الأوروبية - المتوسطية"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.
7. الفارس، عبد الله خضر (2010)، "الإصلاح الاقتصادي بين برامج مؤسسات التمويل الدولية و البرامج الوطنية (دراسة مقارنة)"، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد والعلاقات الدولية، جامعة حلب.
8. العبيدي، نبيل محمد صالح (2011)، "التعاون الدولي في التصدي لظاهرة الإرهاب عبر المنظمات الدولية"، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب.
9. العبد الله، إبراهيم محمود (2012)، "المقاومة ودورها في عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط"، دراسة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة حلب.
10. الطيف، راضي عمارة محمد (2009)، "ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي - دراسة حالة (ليبيا كدولة عبور) دراسة وصفية تحليلية للأسباب والآثار"، بحث معد لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، مدرسة الدراسات الدولية والاستراتيجية - قسم العلوم السياسية - أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، طرابلس.
11. شبيب، منيب عبد الرحمن (2003)، "نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1991-2002)"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، قسم التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

## رابعاً- التقارير

1. تقرير برنامج الأمم المتحدة من أجل التنمية والبنك الدولي 2007.
2. تقرير الهجرة المغربية إلى أوروبا (2010)، مركز جامعة الدول العربية، تونس.
3. التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2010) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة.
4. التقدير الاقتصادي العربي الموحد (2000)، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة .

## خامساً - المراجع الأجنبية

1. - AbdElhakLamiri ( 2003 ) , La mise aniveau : enjexet pratique des entre prisesAlgeriennes , Revue des sciences commerciales et de gestion ; Eclesuperieure de commerce d4Alger , N2 , Juillet .
2. - christen Marshall ( 1994 ) , " The European community and the Arab world " Harvard Middle and Islamic Review , vol . 1,no.22 ( No v ember ).
3. -News letterol the Delegation ol the European commission in Syria No6 , Maech-April 2004.
4. Anthony Gordesman(2003), the Military Balance in the Middle East, (Washington D.C., center for strategic and International studies .
5. Ay man zohry ( 2005 )- migration without borders : North Africa as areserve of cheap labor for Europe , the migration , without Borders series , UNE SCO ,January.
6. Ayse Ceyhan(1998),"Analyser la Securite, Dillon,Waever, Williams et les autres",Cultures Conflits (Paris),n31-32, automne-hiver.
7. Charles T-Barber ( 1995 ) , creating a Mediterranean community , Euro – Maghrebicooperation .
8. Claire Rodier ( 2008 ) Immigration : Le double Jeu de l'Europe ) dans : Bertrand Badie et Sandrine tolotti , L'etat du Mandé 2009 . paris .
9. Dario Battistella(2003),Thories des relations internationals,Paris,preses de Sciences po.
10. Ghassansalame , " torn between the Atlantic and the Mediterranean, Europe , and the middle East in the post gold Era " in B.A. Robertson ( editor ) , the Middle East and Europe , Routledge , London and New York 2000.
11. -Human Development Report(1994) :New Dimensions of Human Security , New York , UNDP.
12. Jean- yvescarlier (2005 ) " union européenne : Quelle politique migratoire ?" Revue nouvelle ( Bruxrlles ) , no .3 ( mars ) .
13. Josef Joffe , " Turley is abridge too Far For Europe " Financial Timese August 25 , 2010
14. Maurice Rieutord,LaMediterranee : frontier entre les civilisations oufederalismelesentre Peoples , dans " Maurice Rieutord et loic la spiere , le basinMediterreneen en guete de sens Editions pulisud,paris,2000.



15. Mohamed Ennaceur (2000 ), Le Bassin Mediterranéen un espace contraste "dans" Maurice Rieutord et Loin La spiere, Le Bassin Mediterranéen :un espace en quete de sens , Editions ,publisud ,paris.
16. Mohannadselim ( 2000 ) , Towards a New WMD Agenda in the Euro – Mediterraneanpartnership : An Arab perspective , MediterraneanPolitics , ( London ) , 5 (1) , spring , p.133
17. Nadia El- shazly and R . Hinnebusch ( 2002 ) , The challenge of security in the post- Gulf war Middle East
18. Natalia Ribas – Mateos (2005 ) The Mediterranean in The Age of GLobalization ", London : Transactio publishers
19. Ninna Sorensen ( 2004 ) , " Migrant Remittances adevelopment Tool : The case of Morocco " , International organization For Migration , Migration policy Research , Working paper series , No . 2,p.2.
20. Philippe Fargues ( 2005 ) – Mediterranean migration 2005 report , cooperation project on the social integration of immigrants , migration , and the movement of persons .
21. Sarah Collinson ( 1994 )- Europe and International migration , London : The Royal Institute of International Affairs .
22. system , in Raymond Hinnebusch , A . Ehtishami , eds , The foreignpolicies of Middle Eastern states , (Boulder: Lynne Rienner), p.85 .





1. sy.gov.wehda.www.
2. pubs/org.Fpri.www :
3. ww.arrae.com
4. www.abjo.net
5. www.aldiwan.org
6. com.aljamal.www
7. org.csr.www
8. www.elmokhtar.net
9. www.europenmovemet.eu
10. www.Faculty.ksu.edu.sa
11. www.forum.rtarabic.com.
12. www.geocities.com/adalzeggagh/secpt.html
13. com.gmallat.www
14. www.islamstory.com
15. www.lebarmy.gov.lb
16. www.maktoobblog.com
17. www.palestin-info-info
18. www.pogar.org
19. www.policenc.gov.bh
20. www.policenc.gov.bh
21. www.shattier.com
22. org.ysr.www
23. www.islamonline.net/Arabic/doc/200212/articleo6.SHTML
24. www.palestine-info-info/arabic/analysis/2003/24503htm
25. www.aljazeera.net
26. www.palestine-info.info/books
27. www.aljazeera.net
28. www.jeeran.com / blogs /
29. www.Lebarny.gov,Lb/arab:c
30. www.palestine -info-info



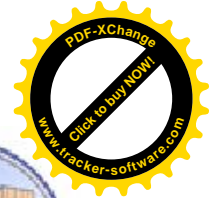
## Abstract

The Mediterranean particular importance stems from a number of factors, in the forefront of its geographical location and medium for the continents of the world three (Asia - Africa - Europe), also constitutes one of the most important points of the interaction of economic, political and cultural between the Nile Basin countries in particular and the world in general, and by virtue of its geographical location important, Dfatta has seen average throughout history seesaw relationship, sometimes based on confrontation and at times the dialogue. Therefore, and as a result the significant role played by the Mediterranean Sea to the countries of the region, it has had to these countries to make further efforts to achieve security, stability and prosperity in the Mediterranean region, flying that security in the Mediterranean region is an integral, and this confirms the responsibility of all countries in the region to achieve through the intensification of dialogue and consultation among themselves in order to solve the existing problems in the region and remove all causes of tension and the consequent threat to peace and security, and that set off a united Europe to build dialogues and partnerships with other Mediterranean countries to achieve security and stability in the Mediterranean region, and this is what paved the way for the formation of a new framework for relations between the European Union and the countries of the Mediterranean region, represented in the Barcelona Declaration, which defined the main axes of cooperation between the Mediterranean countries of North and South, to solve the important issues for both sides, كالحد the phenomenon of illegal immigration from southern Mediterranean countries to the north, and resolve conflict Israeli, anti-terrorism. Since the objective of this study is to discuss the Barcelona Declaration and its role in achieving the security of the Mediterranean, has been divided into three classes as follows: Chapter I: Mediterranean (its strategic importance and security), has focused researcher in this chapter to identify the strategic importance of geographic, political, economic and cultural Mediterranean Sea Basin study area, and to clarify the concept of security and defined intellectually and historically, as well as to clarify the concept of security from the point of view of both sides Arab and European, as well as Israel, and regional and international institutions concerned to achieve security in the Mediterranean region. Chapter II: Politics Mediterranean towards the Arab countries in the framework of the Barcelona Declaration, has been the focus in this chapter on the Arab-European dialogue in terms of the concept and its definition, its causes and its objectives, organs, stages, position it and its obstacles, have also been eating Barcelona Declaration in all its merits, and the Programme of Action, which was planned it, and the policies taken by the countries of the region in which and the implications of it.

Chapter III: The security of the Mediterranean (Challenges and reflexes and measures), in this chapter focused researcher on the most important challenges facing the achievement of the security of the Mediterranean and Mneksadtha on the security of the region and measures to address those challenges, and most importantly, terrorism, and the Arab-Israeli conflict, migration illegal.



*Aleppo university*  
*Faculty of economics*  
*Department of economics and international relations*



## **Barcelona Declaration and Its Role in The Mediterranean Security**

*Research presented to obtain degree of master in international relations*

Prepare by student

Suleiman Mahmoud Al-Abdullah

**main supervisor**

**Dr. Yaseen Alhamad**

professor at the department of economics  
and international relations  
faculty of economics, university of Aleppo

**assistant supervisor**

**Dr. Khalil Yaseen**

professor at the department of economics  
and international relations  
faculty of economics, university of Aleppo

2013\1433



*Aleppo university*  
*Faculty of economics*  
*Department of economics and international relations*



# **Barcelona Declaration and Its Role in The Mediterranean Security**

*Research presented to obtain degree of master in international  
relations*

Prepare by student  
Suleiman Mahmoud Al-Abdullah

2013\1433